

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا :
2006-2001

أحمد رمضان دياب لافى

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428/2007هـ

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا :
2006-2001

أحمد رمضان دياب لافى

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1428/2007 هـ

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا :
2006-2001

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا :

2006-2001

إعداد :

أحمد رمضان دياب لافى

فلسطين

جامعة الأزهر

بكالوريوس اجتماع وعلوم سياسية

المشرف الرئيس : د . عبد الناصر سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير فى (الدراسات الأمريكية) من برنامج الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1428هـ / 2007 م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس
معهد الدراسات الإقليمية / دراسات أمريكية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا :
2006-2001

اسم الطالب : أحمد رمضان دياب لافى
الرقم الجامعى : 20511225

المشرف : د . عبد الناصر سرور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم
وتواقيعهم :

- | | |
|-----------|-------------------------|
| التوقيع : | 1- رئيس لجنة المناقشة : |
| التوقيع : | 2- ممتحناً داخلياً : |
| التوقيع : | 3- ممتحناً خارجياً : |

القدس - فلسطين

1428هـ / 2007 م

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 خلفية الدراسة:

تعتبر السياسة الخارجية من أهم الفروع في مجال العلوم السياسية، إذ تتمحور حول علاقة دولة معينة بدولة أخرى من خلال تفاعلات تجرى بين البلدين، وهي في حقيقة الأمر تعبر عن السلوك الذي تتبناه كل دولة في تعاملها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق القدر الكافي والأكبر لمصالحها، وصولاً إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية على مختلف الأصعدة.

وتعنى السياسة الخارجية بالمفهوم العام والشامل بأنها محصلة ما يتخذه صانع القرار السياسى فى الدولة من خلال التعامل مع الدول الأخرى، وهى تعبر عن القيم السياسية العليا للدولة مستخدمة بذلك وسائل متعددة فى تنفيذ هذه السياسة.

ولذلك فإن معظم الدول فى الوقت الراهن تولى السياسة الخارجية اهتماماً وأولويات محددة. وكون أن السياسة الخارجية للدول تتحكم بها مجموعة عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية ونفسية، فإن نتائج هذه السياسة تشهد مراحل مختلفة، ولا تبقى فى مسار واحد.

وعليه، فإن طبيعة العلاقات بين الدول تشهد حالات مد وجزر نتيجة لتأثرها بمتغيرات البيئة الداخلية، وأخرى بالبيئة الدولية.

ومن هنا، فإن المتتبع للعلاقات الأمريكية الليبية منذ فترة، يلاحظ بأنها شهدت مراحل مختلفة، ومسارات متأرجحة، فتارةً علاقات طبيعية خلال العهد الملكى، وتارةً أخرى علاقات تباعدية وصدامية إبان فترة ليبيا الثورية 1969-2000، ولكن منذ عام 2001 فقد أخذت مساراً تقاربياً،

بمعنى أن السياسة الليبية تجاه الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، قد تحولت نحو المسار الإيجابي، ودخلت العلاقات في حالة من الانسجام والتقارب تجاه العديد من القضايا الثنائية المشتركة، وتجاه قضايا عالمية أخرى.

1-2 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول طبيعة التحول الذي طرأ في مسار العلاقات الأمريكية- الليبية، من حالة العداء والتصادم إلى حالة العلاقات المتقاربة والإيجابية، فموضوع الدراسة وهو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا خلال الفترة 2006-2001 حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات، وتضمنت العديد من القرارات المتبادلة، التي ساعدت في تطور العلاقات الثنائية في المجالات : السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وتجاه العديد من القضايا الدولية والأقليمية. وحيث إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا تبلورت وتطورت في ظل ظروف ومستجدات طرأت على الساحة الداخلية الأمريكية والدولية، التي كانت لها آثار كبيرة في مجمل العلاقات الثنائية، لذا يمكن القول إن الدراسة حاولت تحليل وتفسير إشكالية التآرجح والتذبذب ما بين الصراع والتصادم تارة، والتقارب تارة أخرى بين البلدين وخصوصاً منذ عام 2001.

1-3 مبررات الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في سياق التغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية بشكل عام، وما حدث من تحولات سريعة في العلاقات الأمريكية- الليبية بشكل خاص. من أهم مبررات الدراسة قلة الاهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع، وعدم تغطيته بما يستحق من الاهتمام على المستوى البحثي والأكاديمي، فالدراسات العربية المتخصصة لم تفرد هذا الموضوع بالرصد والتحليل، وكذلك الدراسات الأجنبية إجمالاً. هذا بالإضافة إلى أن تناول هذه الدراسة علمياً أمر في غاية الأهمية، وخصوصاً في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية هذا من

جانبا، كما يسهم فى زيادة القدرة على فهم طبيعة التحولات فى هيكل النظام الدولى منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضى، ومرورا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، وأخيرا احتلال العراق عام 2003.

4-1 أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى :

- استعراض عام لنشأة العلاقات الأمريكية - الليبية وتطورها خلال الفترة 1948-2000.
- تناول عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، وطبيعة الدور الذى مارسته المؤسسات الأمريكية فى عملية صنع هذه السياسة.
- تحليل دور المؤثرات الداخلية والخارجية، وبيان أثرها على توجهات السياسة الخارجية تجاه ليبيا.

- تسليط الضوء على طبيعة المصالح والأهداف الأمريكية تجاه ليبيا.
- تناول الوسائل التى ارتكزت عليها الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها.
- تناول صياغة السياسة الأمريكية وتنفيذها تجاه ليبيا.
- إبراز ردة الفعل الليبية تجاه السلوك الأمريكى تجاهها.

5-1 تساؤلات الدراسة / الفرضيات :

تمحورت الدراسة حول التساؤل الرئيسى التالى، وهو :

ما العوامل الداخلية والخارجية التى أسهمت فى إحداث التحول فى العلاقات الأمريكية - الليبية، وما دور مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وما الأهداف التى سعت لتحقيقها الولايات المتحدة من خلال إعادة علاقاتها بليبيا، وما أبرز الأدوات التى اعتمدت عليها، وإلى أى مدى

نجحت واشنطن فى تحقيق ذلك ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي على النحو التالي :

1 - كيف أثرت البيئة الداخلية والخارجية على صانع القرار السياسى فى الولايات المتحدة

الأمريكية تجاه ليبيا ؟

2 - إلى أى مدى لعبت المؤسسات الرسمية الأمريكية فى إحداث تغيير فى السياسة الخارجية

الأمريكية تجاه ليبيا فى هذه الفترة ؟

3 - كيف أسهمت جماعات الضغط والمصالح فى إحداث هذا التحول فى العلاقات بين

البلدين ؟

4 - ما هى تداعيات المؤثرات الخارجية على توجهات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا ؟

5 - كيف ترجم هذا التحول على شكل السلوك السياسى لكلا البلدين تجاه كل منهما للآخر؟

واستندت الدراسة على ثلاث فرضيات وهى :

- لعبت البيئة الداخلية دوراً مهماً فى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا.

- إن التحول فى السلوك الليبى نحو التقارب الإيجابى إزاء الغرب عامة، والولايات المتحدة على

وجه الخصوص، كان ناجماً عن العديد من المؤثرات الدولية والإقليمية منذ مطلع التسعينيات.

- تمكنت الولايات المتحدة من إحداث تغيير فى السلوك الليبى، فى المقابل تجنبت ليبيا قدراً

كبيراً من الأخطار المحدقة بها.

6-1 حدود الدراسة :

لقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية كإطار زمنى للدراسة، لما تتميز به من أحداث وتغيرات على

الساحة المحلية والإقليمية والدولية، التى انعكست بظلالها على طبيعة العلاقات بين البلدين، إذ

إن فترة الدراسة تبدأ من 2001 وحتى 2006، حيث مثلت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الأمريكية - الليبية، والتي تأتي في إطار التغيير الذي حدث على مستوى هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية.

7-1 محددات الدراسة ومعوقاتها :

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع، وتحديدًا فيما يتعلق بالجانب السرى - غير المعلن - بين الطرفين.
- تم تطبيق الدراسة في الفترة 2001-2006، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسة.
- ندرة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث تحديداً.

8-1 منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي لـ(بريتشر) لما يتميز به الطابع التحليلي الشامل لظاهرة السياسة الخارجية، كما أنه مستخدم في دراسات السياسة الخارجية على المستوى العالمي.

وتأسست هذه المنهجية على إدراك مفاد، أن ظاهرة السياسة الخارجية تعبر عن نظام تحليلي يقترن بمتغيرات (مسببات) تدفع به إلى الحركة، وترتبط بعمليات تحدد مضمونها، وأدوات تترجم هذا المضمون إلى واقع ملموس، وأخيراً بمحصلة تشير إلى مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.

بمعنى آخر، إن نموذج (بريتشر) يفيد بأن السياسة الخارجية نظام، يشتمل على عدد من المؤسسات التي تؤدي وظائف معينة، وينتج عنها قرارات، ويرتبط بهذه المؤسسات عملية تدفق لمدخلات (input)، ثم تحويلها إلى مخرجات (output)، ثم تتم عملية تغذية استرجاعية (feedback) مرة أخرى.

ويستند منهج التحليل النظمي إلى افتراض أساسي، وهو أن نظام السياسة الخارجية يتضمن

مجموعة من المتغيرات (فاعلين، بيئة، مكونات، نظام) وذلك ابتداء بالقرارات والاستجابة

للتحديات، والعمليات التي تعمم أو تؤجل تدفق المطالب، ثم مخرجات النظام ككل

ويشتمل هذا المنهج على عدة أبعاد لدراسة السياسة الخارجية وتحليلها، وهي :

- العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

- أهداف السياسة الخارجية.

- أدوات السياسة الخارجية.

- تطبيق السياسة الخارجية

كما سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي.

9-1 استعراض عام لفصول الدراسة :

جاءت هذه الدراسة في سبعة فصول مشتملة على الإطار العام للدراسة والاستنتاجات، حيث

تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة واشتمل على: خلفية الدراسة ، مشكلة الدراسة، مبررات

الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، حدود الدراسة، محددات ومعوقات الدراسة وأخيرا

منهجية الدراسة.

بينما تطرق الفصل الثاني استعراض الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، واشتمل على الكتب

والأبحاث المتعلقة بموضوع البحث، بينما تناول الفصل الثالث تطور علاقات الولايات المتحدة

الأمريكية - ليبيا 1948-2000، واستعرض فترة العهد الملكي 1948-1969 والفترة الثورية

1969-2000، أما الفصل الرابع فقد تناول بالتحليل دور مؤسسات صنع السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، واشتمل على المؤسسات الرسمية كالرئاسة، ووزارة الخارجية

والدفاع، CIA، والكونجرس، كما تناول أيضا المؤسسات غير الرسمية، كالرأي العام ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط كمؤثرات داخلية، كما تطرق أيضا إلى المؤثرات الخارجية كانهيار الاتحاد السوفييتي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، واحتلال العراق 2003، وناقش الفصل الخامس أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا وتناول الأهداف السياسية، والاقتصادية والعسكرية والأمنية، بينما عالج الفصل السادس أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا حيث استعرض الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية وتوظيف المؤسسات الدولية والإقليمية، وأخيرا تناول الفصل السابع بالتحليل والتقييم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الفصل الثانى

استعراض الأدبيات

1-2 المقدمة :

تقدم هذه الدراسة استعراضاً لأهم الأدبيات التى اعتبرت إطاراً مرجعياً لها، لذا تم إلقاء الضوء على أهم ما جاء فيها من محاور ونتائج وتحليلات، فالقسم الأول تناول مراجعة الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، وخصوصاً تلك التى تعرضت للإطار التاريخى والنظرى أما القسم الثانى فقد اشتمل على الأبحاث المتعلقة بالبحث، وخصوصاً أبحاث ودراسات الماجستير والدكتوراه ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

2-2 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث :

يعالج السيد عوض عثمان فى مؤلفه " العلاقات الليبية - الأمريكية من الفترة 1940-

1993 " نشأة العلاقات وتطورها فى إطار تاريخى، حيث يقسم المؤلف الدراسة إلى مرحلتين :

الأولى اتسمت بطابع التعاون فى عدة مجالات، منها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتطور

هذه العلاقات إلى أن أصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية بموجب اتفاق بين البلدين، وقد

امتازت هذه الفترة بعلاقات اقتصادية وصلت إلى حق امتياز للشركات الأمريكية فى مجالات

عديدة أهمها النفط. وقد ظلت العلاقات بمسلكها الطبيعى حتى انتهت مرحلة الملكية.

أما المرحلة الثانية فتعد مرحلة الصدام بين البلدين بسبب الانقلاب العسكرى على الملكية،

وسلوك ليبيا للنهج الثورى الذى يتعارض وأفكار الرأسمالية وقيمها، الأمر الذى أدخل هذه

العلاقات إلى مرحلة العداء تارة، والصدام العسكرى والدبلوماسى تارة أخرى. كما تناول المؤلف

قضية (لوكيربى) وما تلاها من أحداث وصدامات على أكثر من مستوى.

وقد استخدم المؤلف المنهج التاريخى فى الدراسة، واختتم دراسته بتوقع المزيد من الصدام بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وليبيا من جهة أخرى.

- أما د. أحمد رفعت سعيد فيتطرق فى مؤلفه " الطريق إلى طرابلس " العلاقات الليبية الأمريكية، مع التفاصيل الوثائقية لحادثة الطائرة بان أميركان (1992)، وتناول الباحث الموضوع من خلال سرد للأحداث الجارية فى العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وليبيا، واعتبر أن كل ما يحدث من إجراءات صدامية من قبل الولايات المتحدة تجاه ليبيا ليس سوى غطاء مفتعلاً لمخطط أمريكى واسع النطاق، يهدف إلى إعادة تنظيم الخريطة السياسية للمنطقة العربية، مع التركيز على ليبيا لما تحتله من مكانة مهمة من حيث موقفها الراض للتوجهات الأمريكية بشكل عام، ولا سيما قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، والهيمنة الاقتصادية على العالم، وبالتالي اعتبرت عقبة أمام النظام الاقتصادى العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة، فضلاً عن توجه ليبيا إلى أفريقيا وانتهاجها خطأً برامجياً مما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية، وبين رغبة واشنطن بأن تبقى ليبيا معزولة عن العالم، وخاصة دول الجوار الأفريقى. ويرى الباحث أن ليبيا جزء لا يجزأ من المنظومة العربية، وعليه فإن دعم الشعب الليبى واجب قومى، ويخلص المؤلف إلى أن الصدام قائم، وما زال موجوداً كخيار فى المواجهة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن الحل من وجهة نظر المؤلف هى الاستعداد للقتال والدفاع عن الأراضى العربية الليبية.

ويعالج عدد من المؤلفين موضوع " الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط (1993) ومن

هؤلاء د. هالة سعودى، حيث تناولت دراستها موضوع العلاقات الأمريكية العربية وتضمنت

رؤية إدارة الرئيس كلنتون لمنطقة الشرق الأوسط " التى تلعب دوراً مهماً ومتميزاً فيه، لما

لها من تأثيرات قوية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث النفط من جهة، وموقعها

الإستراتيجى من جهة أخرى، وكذلك قضية الصراع العربى الإسرائيلى وتداعياته على المنطقة، ودور الولايات المتحدة فيه. وجاءت الدراسة فى عدة محاور حول كيفية تعامل الإدارة الجديدة مع المنطقة، حيث أشار أحد المحاور إلى وجود مصدر تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مثل نجاح إيران فى تصدير النموذج الثورى الإسلامى، وما يترتب عليه من وجود كتلة إسلامية معادية للسياسة الأمريكية.

كذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الكيماوية، وظهور العديد من الدول مثل إيران والباكستان وليبيا، التى استطاعت تطوير قدراتها النووية بشكل سريع، فإن ذلك يشكل خطراً على إسرائيل، والنفوذ الأمريكى فى المنطقة، وترى الباحثة أن هذه التهديدات تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية فى تعزيز نفوذها وتقويته فى المنطقة بمجموعة من النتائج أهمها : أن على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تعمل على كسر الهوة بينها وبين الدول العربية.

أما كتاب **العقوبات والمنبذون فى الشرق الأوسط : العراق، وليبيا، والسودان، للمؤلف " تيم نبلوك " وتحرير " نيفين مسعد 2001 "** فقد تناول حالة كل من العراق والسودان وليبيا من أكثر من زاوية، بحيث يرى مؤلف الكتاب أن نظام العقوبات الذى يمارسه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفرضه على شعوب هذه البلدان باسم الأمم المتحدة وقراراتها الملزمة، هى عملية غير ناجحة للاستقرار العالمى ، كما يذكر المؤلف أن العقوبات تتعكس بشكل سلبى على الشعوب، وخصوصاً فى مجالى الصحة والتعليم. ويرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إيهام العالم الغربى بأن هذه الإجراءات إنما تأتى لحماية المدنيين الغربيين، وفى الوقت نفسه تقتل شعوب هذه الدول، وفى النهاية يتساءل المؤلف، هل يؤدى نظام العقوبات المفروضة على الدول الثلاث إلى قيام نظام مستقر، أم يضعف هذا الاحتمال؟

ويرى مجموعة من المؤلفين فى كتاب بعنوان " اغتيال ليبيا " 2003 ، أن الأهداف الحقيقية التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها، تتمثل فى نهب ثروات ومقدرات ليبيا الطبيعية والسيطرة عليها، كما أن الصراع الأيديولوجى بين الغرب والفكر الثورى الليبى، يعد من أحد الأسباب لهذه الحالة العدائية، لأن الولايات المتحدة تعتبر الفكر الثورى بمثابة " أيديولوجية إرهابية " تدعم حركات التحرر العالمية، وتناهض الرأسمالية. ويحاول الكتاب تسليط الضوء على الادعاءات الغربية، والتى تكمن فى أن محاربة ليبيا تعنى المحافظة على الإنسان الغربى. وبالتالي على الرأى العام الغربى أن يتبلور باتجاه محاربة البلدان التى ترعاه. وتختتم الدراسة بأن ليس أمام ليبيا شعباً وقيادة إلا الصمود فى وجه هذه الهجمة الشرسة، واتخاذ كل الإجراءات المناسبة للحيلولة دون تدمير ليبيا.

3-2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث :

يعالج سيد عبد الرحيم حامد فى أطروحته المقدمة لجامعة عين شمس (2002) بعنوان " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا من الفترة 1969-1989، يعالج التطور التاريخى لسياسة الولايات المتحدة نحو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وليبيا بشكل خاص، حيث يرى الباحث أن محور إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة، كان مركزاً على ضرورة إنشاء نظام دفاعى إقليمى، يرتبط بالمعسكر الغربى، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من أجل احتواء الخطر الشيوعى، وتأمين مصالحها بالمنطقة. كما تناول الباحث التغيير الذى حدث فى النظام السياسى لليبيا بعد مجيء الثورة، واستعرض موقف الغرب والولايات المتحدة تجاهها، وردة الفعل الليبية، وحالة العداء والتصادم التى بدأت بإغلاق ليبيا للقواعد الأمريكية الموجودة على

أراضيها، و تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، مما دفع إلى مزيد من التدهور بين الغرب وليبيا.

كما استعرض الباحث الموقف الليبي من الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف ليبيا من حظر بيع النفط إبان أزمة عام 1973، كما تعرض الباحث إلى المزاعم الأمريكية باتهام ليبيا بالسعى لبناء مصنع للأسلحة الكيماوية، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها :

رفض ليبيا الانضمام إلى المحور الأمريكي، كما افترض إستمرار حالة العداء والصدام بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتناولت دراسة أعدها الطاهر محمد البشير بعنوان " العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " (دراسة حالة العراق)، وهي أطروحة دكتوراه، مقدمة لجامعة القاهرة 1999، طبيعة هذه الأداة ودورها في تنفيذ أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية وتحقيقها، حيث يعتبر الباحث أن هذه الوسيلة من الوسائل الناجحة في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية، والمحافظة على نفوذها وهيمنتها على العالم. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة (Case Study Method)، الذى يركز على التعمق فى التحليل والدراسة للحالة محل البحث، كما استخدم الباحث المنهج الكيفي، لأن المعالجة التحليلية لهذا الموضوع لا تقتصر على مجرد العرض الوصفى فقط، و اختتم الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها : إصرار الولايات المتحدة على استخدامها لهذه الوسيلة فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية ومصالحها العليا.

وتناول محمد عمر الهمالى فى رسالة ماجستير أعدها لجامعة القاهرة (1973) بعنوان " العلاقات الليبية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة " تناول تاريخ العلاقات بين البلدين، وإبراز ما تميزت به هذه العلاقات من تعاون وخصوصاً فى المجال الاقتصادى،

حيث بلغت الشركات الأمريكية حد اللامنازع فى مجال النفط الليبى، كذلك كان هناك تعاون عسكرى حيث تواجدت القوات الأمريكية على الأراضى الليبية، وقامت ببناء المواقع والإنشاءات التى من خلالها تستطيع التحرك فى أى وقت وعند اللزوم، وقد تم ذلك وفق معاهدة واتفاقية بين البلدين.

ويشير الباحث إلى أنه بعد قيام الثورة الليبية، تغير شكل العلاقة بين البلدين بسبب اختلاف الفكر الأيديولوجى بين الطرفين، وتناقض مواقفهما تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وخاصة لدور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى. كما لعبت علاقات ليبيا مع الاتحاد السوفيتى عاملاً مهماً دفع إلى مزيد من التوتر والصراع بين البلدين. واستخدم الباحث المنهج التاريخى فى الدراسة، واختتم دراسته متوقفاً مزيداً من الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا.

ويناقش محمد السنوسى جماعة فرج فى رسالة الماجستير المقدمة لجامعة القاهرة (2003)، بعنوان " العلاقات الليبية - الأمريكية فى ظل إدارة جورج بوش الأب (1992-1989) سياسة الصراع بين البلدين، كما استعرض الباحث العوامل التى أدت إلى نشوب الصراع وتطوره بينهما، والأدوات التى استخدمها كل طرف ضد الآخر، فقد استعرض الباحث العلاقات الليبية - الأمريكية من خلال سرد تاريخى منذ قيام الثورة، حيث بدأ الصراع بسبب البعد الفكرى والأيديولوجى لكل طرف، وأيضاً الاختلاف فى الرؤى لمجمل القضايا الدولية والإقليمية، وقد استخدم الباحث فى دراسته منهج التحليل التاريخى، مستعيناً ببعض المفاهيم والمصطلحات لإدارة الأزمات فى إطار العلاقات الدولية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها :

أن حدة الصراع بين البلدين جاء نتيجة عوامل دولية وإقليمية، كان أبرزها سقوط الاتحاد السوفيتى وما ترتب عليه من تغير فى شكل النظام الدولى، وهو ما عرف بسياسة القطب الواحد.

كما أوضح الباحث معالجة ليبيا للقضايا الشائكة من خلال الدبلوماسية الهادئة، وكيفية احتواء الأزمات من خلال تخلى بعض الأطراف العربية التي تربطها علاقات متينة بالولايات المتحدة الأمريكية كمصر، وقد عبرت ليبيا عن موقفها الإيجابي وتعاطيها وفق الدبلوماسية الهادئة من خلال قبولها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتسليمها للمتهمين الليبيين قى قضية لوكيرى، والاستعداد لدفع التعويض لعائلات الضحايا. واختتم الباحث دراسته متوقفاً أن تشهد العلاقات الليبية الأمريكية انفراجاً، وتأخذ شكلاً جديداً من أنواع العلاقات الدولية الطبيعية.

وتطرق التوانى صالح الكزة فى رسالة الماجستير المقدمة لجامعة القاهرة (2006) بعنوان "

السياسة الخارجية الليبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 " إلى

العلاقات الليبية - الأمريكية التي تأخذ المد تارة والجزر تارة أخرى، فقد استعرض الباحث أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، والذي تغير فيه شكل العالم بأسره، كما وضع الباحث موقف ليبيا من 11 سبتمبر، وأيضاً موقفها من التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب، الذى انتقد الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وأدانها. حيث قدم القذافى العزاء للحكومة والشعب الأمريكى وقال: " إن من حق أمريكا أن ترد وتنتقم وتعمل كل شىء"، وفتح باب المشاركة فى الحرب ضد الإرهاب من خلال بعض الترتيبات الأمنية، والعمل المشترك فى مجال الاستخبارات.

كما بين الباحث التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولى والإقليمى، ورؤية القذافى لحل الصراع العربى الإسرائيلى من خلال طرحه لفكرة "إسراطين". وتناول أهم القضايا الشائكة بين البلدين وخصوصاً " قضية لوكيرى " وموافقة ليبيا دفع التعويضات لأهالى الضحايا، كما تناول الباحث موقف ليبيا من أسلحة الدمار الشامل ودعوتها دائماً إلى نزع هذا السلاح القاتل والتخلص منه، وقد استخدم الباحث منهج " تحليل النظم " للعالم الأمريكى " ديفيد

إيستون"، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها : انفراد الولايات المتحدة بالعالم، والهيمنة على الأمم المتحدة باستصدار قرارات تخدم مصالحها الإستراتيجية، كقرارات فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا، وتوصل الباحث إلى أن صناعة القرار السياسى الليبى، تعتمد على إدراكات الرئيس القذافى وميوله وتوجهاته أيضا، ومقررات المؤتمرات الشعبية.

وتهدف رسالة الماجستير التى تقدم بها علاء الدين مصطفى عبدالله (2002) وهى بعنوان " أثر

الأيديولوجيات فى العلاقات الدولية : دراسة حالة فى العلاقات الليبية الأمريكية من سنة

" 1970-1986 " إلى إبراز دور الأيديولوجيا فى طبيعة العلاقات الدولية بشكل عام ، وفى

تحديد العلاقات الليبية - الأمريكية بشكل خاص، وحجم التباعد الفكرى الواسع بين الطرفين.

ويرجع الباحث فى دراسته إلى أن بداية التوتر بدأ منذ إعلان الثورة عام 1969، وتبنيها لفكر

مغاير تماماً للفكر الأمريكى، كما يبين الباحث أن أول الإجراءات فى إطار العلاقات الجديدة

بين البلدين هو إنهاء الاتفاقية التى أقيم بموجبها قواعد عسكرية أمريكية فى ليبيا، مما أدى إلى

البدء فى صراعية العلاقة وعداء كل منهما للآخر، هذا وقد استخدم الباحث فى دراسته المنهج

التاريخى، والمنهج المقارن، حيث يتناول الأول الموضوع من زاوية تاريخية للعلاقات، ويأتى

الثانى لتبيان الموقف الأيديولوجى للطرفين تجاه بعضهما البعض. وقد اختتم الباحث بمجموعة

من النتائج أهمها : التنبؤ بازدياد حدة التوتر والصراع بين البلدين، وذلك للتباعد الفكرى

والأيديولوجى بينهما.

وتناول مصباح محمد الشريف فى رسالة الماجستير المقدمة لجامعة القاهرة (2003) بعنوان "

نظام العقوبات الدولية بعد الحرب الباردة : دراسة تطبيقية على ليبيا من سنة 1990-2001

" " تناول نظام العقوبات قبل انهيار الاتحاد السوفيتى وبعده، حيث بين الباحث أن نظام

العقوبات فى ظل الكتلة الشرقية، كان يخضع أحيانا لبعض التوازنات على الساحة الدولية فى

إطار النظام ثنائي القطبية، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، ولذلك كان نظام العقوبات أحد الأدوات المستخدمة لتحقيق أهدافها مع بعض البلدان مثل ليبيا.

واعتمد الباحث في دراسته على " منهج النظام الدولي " الذي طوره " كابلان "، حيث يرى أن سلوكيات الدول مع بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم، كما استخدم المنهج التاريخي كإطار تاريخي عام، ليكون قادراً على التعرف على بعض الحقائق التاريخية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الحقائق، وهي : أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت عقوبات سياسية واقتصادية على ليبيا، بهدف الضغط على النظام الليبي لكي يذعن للمطالب الأمريكية، ويرى الباحث أن هذه السياسة تعاني منها الشعوب في المقام الأول، فضلاً عن تدمير ممتلكاتها، كما خلص الباحث إلى أن سقوط الاتحاد السوفيتي كان له الدور الأكبر في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض هيمنتها على العالم.

وتستعرض دراسة الفيتوري الحوسين حسين، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة عام (2003) بعنوان : "العلاقات الليبية - الأمريكية في ظل إدارة كلنتون "، يستعرض العلاقات الليبية - الأمريكية ذات الطابع الصدامي خلال فترة الرئيس كلنتون، حيث تطرق الباحث للعلاقات في سياق تاريخي مبيناً بعض الأسباب المؤدية لهذا الصدام من خلال العودة إلى الوراء، وتحديدًا فترة ازدهار فكرة المد القومي التي كان ينتهجها الرئيس المصري السابق " جمال عبد الناصر " والذي أثر في فكر الذين قاموا بالثورة في ليبيا، الأمر الذي قلب العلاقات الليبية - الأمريكية رأساً على عقب بدءاً من قضية إجلاء القواعد العسكرية الأمريكية من ليبيا، وإنهاء بقضية لوكيربي.

وقد استخدم الباحث في دراسته مناهج متعددة، منها : منهج القوة، والمنهج التاريخي، ومنهج المصلحة الوطنية، و منهج صنع القرار. وقد استعرض الباحث الإشكالية القائمة بين البلدين، وكيفية التعامل معها وفق ما يترتبه كل طرف ضد الآخر، والوسائل التي استخدمت في تطبيق هذه الرؤية. وقد اختتم الباحث دراسته بمجموعة من النتائج، أهمها : أن ليبيا في المرحلة الثورية لم تكن لديها الرؤية الصحيحة لكيفية التعامل مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا أحد أسباب الصراع بينهما، هذا بالإضافة إلى التوجه الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وعلى وجه الخصوص ليبيا لما تمثله من موقع إستراتيجي، وما تمتلكه من ثروات طبيعية .

بينما تناول د. عبد الناصر سرور في بحثه المحكم وهو بعنوان : القرار الإستراتيجي الليبي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل في 19 / 3 / 2003، تناول القرار الإستراتيجي الليبي كأحد أبرز القرارات العربية المعاصرة، وذات التأثيرات الإستراتيجية من حيث التوجهات والتفاعلات، وقد استعرض الباحث عملية اتخاذ القرار بغرض استكشاف العوامل المؤثرة، ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة، وقد استخدم الباحث في دراسته منهج الإدراك الذي يركز على العوامل النفسية التي تحكم عملية صنع القرار، وكيفية إدراك صانع القرار .

وتناول الباحث في دراسته أبعادا ثلاثة لتحليل القرار الليبي بشكل منطقي، حيث البعد الأول المتمثل في " الملابسات " التي عكست الظروف الداخلية والخارجية وأثرها على القرار، والثاني " مضمون القرار " المتعلق بالقضايا التي يعالجها القرار، وأما الثالث فيتعلق " بتطبيق القرار " الذي يركز على وسائل التطبيق ومدى نجاح القرار في تحقيق أهدافه.

وقد اختتم الباحث دراسته بالقول: إن القرار الليبي يعد انتحاراً سياسياً؛ لأنه لم يراع الوضع الداخلي الليبي، بمعنى أنه لم يأخذ بالحسبان البيئة الداخلية، وكان هدف صاحب القرار السعى للمحافظة على نظام الحكم، وحمايته، وضمان استمراره فقط.

4-2 تعقيب على الدراسات السابقة :

- على الرغم من أن الكتب والدراسات/الأطروحات الجامعية، التي تم استعراضها في هذا الفصل، قد أسهمت بشكل إيجابي في تناول موضوع العلاقات الأمريكية - الليبية، إلا أن الباحث يستطيع تسجيل بعض الملاحظات عليها ومن أهمها :
- تناولت بعض الدراسات موضوع العلاقات الأمريكية - الليبية بشكل مباشر، لم تتناول فترة الدراسة المراد بحثها.
 - لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها بدراسات أكاديمية معمقة ومحكمة، ولم ترد في مجلات عالمية أو عربية.
 - إن معظم الدراسات التي تم استعراضها لم تشتمل على جميع عناصر الدراسة، والتي تتمحور حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا خلال الفترة 2001-2006 ولذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة من الباحث لتغطية بعض جوانب النقص، ومعالجة الخلل الناجم عن نقص الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتجاه ليبيا بشكل خاص.

الفصل الثالث

تطور العلاقات الأمريكية - الليبية : 1948-2000

(الإطار التاريخي)

الفصل الثالث

تطور العلاقات الأمريكية - الليبية : 1948-2000

(الإطار التاريخي)

1-3 المقدمة :

سوف تتناول الدراسة في هذا الفصل، تطور العلاقات الأمريكية - الليبية كإطار تاريخي، و سيتم التركيز في هذا الفصل على مرحلتين من العلاقات وهما :

المرحلة الأولى : علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - ليبيا خلال فترة العهد الملكي، والتي اتسمت بالعلاقات الطبيعية بين البلدين، واستمرت حتى عام 1969.

المرحلة الثانية : علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - ليبيا خلال الفترة الثورية، والتي تغير فيها شكل العلاقات بين البلدين، وأخذت طابعاً تباعدياً، ومتوتراً وتصادياً، والتي استمرت حتى عام 2000.

2-3 العلاقات الأمريكية - الليبية خلال العهد الملكي : 1948-1969

لقد شهدت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - ليبيا بدايات مبكرة، وكانت نتيجة لسياسة التحالفات التي شهدتها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين :

المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد

السوفيتي. (عثمان، 1994)

وجاءت هذه العلاقات فى إطار السياسة الدولية آنذاك، حيث سياسة الأحلاف، والاتفاقيات الثنائية، فكانت ليبيا التى تتميز بموقعها الجغرافى والإستراتيجى إحدى دول العالم الثالث المستقلة حديثاً من الاستعمار الإيطالى بعد هزيمة دول المحور، التى كانت إيطاليا إحداها، وتشكيل العالم معسكرين : الغربى والشرقى.(شكرى،1948)

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى اعترفت باستقلال ليبيا بعد إعلان الأمم المتحدة ذلك فى فبراير 1948، حيث قامت بتحويل القنصلية الأمريكية إلى مفوضية عامة.(عثمان،1994)

واستطاعت الولايات المتحدة فى عام 1951 تطوير مجالها الاقتصادى، من خلال تكبير ليبيا بمساعدات مالية عن طريق برنامج النقطة الرابعة، أو ما عرف فى حينه " بمشروع ترومان" وعلى هذا الأساس، تم عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة، وكل من بريطانيا وفرنسا كدولة إدارة، مع حكومة ليبيا المؤقتة فى 15 يونيو 1951، تقوم على أساسها الولايات المتحدة بتقديم مليون دولار لليبيا من أجل تطوير الزراعة، واستغلال موارد المياه، والإسهام فى خدمات الصحة والتعليم، ولكي يتم تنفيذ هذه الاتفاقية لجعل الولايات المتحدة تتحكم فى ليبيا بصورة أكبر، فقد تشكلت " اللجنة الأمريكية الليبية للمساعدة التقنية " المكونة من خبراء من هيئة الأمم المتحدة، ولكن الغاية الأمريكية من ذلك كانت استخدام ليبيا كقاعدة عسكرية إستراتيجية.(حامد،2003)

وفى هذا السياق جاءت اتفاقية القواعد العسكرية الأمريكية، التى تم توقيعها فى ديسمبر عام 1951، بحيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتفاقية الثنائية مع ليبيا تشتمل على بناء قواعد عسكرية، واستغلال الأراضى الليبية باعتبارها تشكل موقعاً إستراتيجيا مهماً للولايات المتحدة، تستغلها كقواعد عسكرية فى منطقة إستراتيجية، تستطيع من خلالها الحد من النفوذ السوفيتى فيها.

ومدة هذه الاتفاقية لمدة عشرون عاماً، تنتهي في 24 ديسمبر 1971، وهي قابلة للتجديد إذا
رغب الطرفان بذلك، كما تقوم القوات الأمريكية ببناء كل ما يلزم من إنشاءات ومبانٍ لكي تكون
هذه القواعد جاهزة في أي وقت. (أحمد، 1992)

وفي إطار هذه الاتفاقية التزمت الولايات المتحدة بدفع مليون دولار لقاء استئجار الأراضي
الليبية، وحصلت على مطار، وإذاعة، بالإضافة إلى محطة تلفزيون. (عثمان، 1994)
وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك " إدريس السنوسي " في 9 نوفمبر عام 1954 وصف
الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالانتصار العظيم لليبيا.

كما جاء في البيان الذي نُشر في مارس 1955 بمناسبة زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة
ومستشاره إلى ليبيا، أن الأخيرة وافقت على التعاون مع الولايات المتحدة للتصدي لأي اعتداء
مسلح قد توجهه قوى شيوعية ضد أي بلد من بلدان الشرق الأوسط (ميخائيل، 1970)

وفي سياق انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة التكييل بالاتفاقيات الثنائية، فقد أبرمت
بتاريخ 30 يونيو 1957 اتفاقية عسكرية مع ليبيا، يتم بموجبها تحديد نظام توريد الأسلحة
والذخائر الحربية إلى ليبيا، وتنص الاتفاقية على وجود بعثة عسكرية ثانية بالسفارة الأمريكية في
ليبيا، مهمتها دراسة احتياجات ليبيا العسكرية، وتدريب الجيش الليبي، كما تنص على منع
استخدام هذه الوسائل القتالية في موضع غير الذي تم الاتفاق عليه، بمعنى أنه لا يسمح للجيش
الليبي أن يستخدم الوسائل القتالية الأمريكية إلا بموافقة أمريكية. (مجموعة من الباحثين، 1993)

وعلى صعيد النفوذ الاقتصادي، فقد كان للشركات الأمريكية المختلفة الحق في الاستثمار
والنفوذ، وحق الامتياز و الهيمنة على حجم الاستثمار، وخاصة في مجال النفط الذي بلغ في
ليبيا حوالى 1.75 مليار دولار سنوياً، وهذا يزيد بمقدار 400 مليون دولار من تكاليف استيراد

النفط، وقد استطاعت الشركات الأمريكية الحصول على العقود والامتيازات النفطية أكثر من أي شركة أجنبية أخرى. (أحمد، 1992)

ونتيجة تزايد النشاط الاقتصادي للشركات الأمريكية في ليبيا، فقد أحدث هذا النشاط الكبير إحباطاً وقلقاً لدى أوساط اجتماعية وسياسية واسعة في ليبيا، حيث بدأت الصحافة الليبية تكتب في هذا الموضوع، وخصوصاً حول حالة الدخل الليبي، وتراجع الاقتصاد الوطني. فقد أشارت صحيفة " طرابلس الغرب " في وصفها لنشاط الشركات الأجنبية، بأنها تسبب الفوضى، وتعرض الاقتصاد لخطر كبير، دون مبالاة بأمن الدولة، بل تنتظر إلى مصالحها الخاصة وصولاً إلى تحقيق أهدافها وأغراضها على حساب الشعب الليبي صاحب هذه الثروات. (بن حليم، 1992)

ولم يقتصر الأمر على الصحافة، بل أدركت الحكومة الليبية مدى التراجع في الاقتصاد الوطني، والضعف المالي، فنقدت لأكثر من مرة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة إياها بإعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية الموقعة بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة الليبية عام 1945، وخاصة الشق المتعلق بالعلاقات المالية، كما طالبت الحكومة الليبية بزيادة أجرة قاعدة "ويلس رفيد" من 4 ملايين إلى 40 مليون في السنة، وتحويل الأموال المقدمة في إطار المعونة الاقتصادية إلى الميزانية بشكل مباشر، وأن تعمل الحكومة الأمريكية على تصفية المؤسسات الأمريكية القائمة في البلاد لهذا الغرض. (مخائيل، 1970)

ولكن لم تستجب الولايات المتحدة للمطالب الليبية، واستمرت الأوضاع حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969.

3-3 الفترة الثورية في ليبيا 1969-2000 :

لقد شكلت ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 بداية لمرحلة جديدة في علاقات ليبيا الدولية، وتحديداً في العلاقات مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك، لم تكن هذه المتغيرات الداخلية وحدها هي التي أدت إلى توتر العلاقات بين ليبيا الثورية والولايات المتحدة الأمريكية، بل كان هناك دوافع وأسباب أخرى لعبت دوراً مهماً في تحديد شكل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا، وسوف تستعرض الدراسة في هذا المحور، الدوافع والأسباب التي أدت إلى تغيير العلاقات بين البلدين خلال فترة العهد الثوري، وما تخللها من تصعيد وصدام وصولاً إلى فترة الدراسة، ومن هذه الدوافع :

1) الأيديولوجيا وتأثيرها على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا:

يعتبر الفكر الثوري الذي جاء به العهد الجديد في ليبيا بعد ثورة الفاتح عام 1969، أحد أهم العوامل والدوافع التي أدت إلى توتر الأجواء بين البلدين.(زيدان،1973) وكان للفكر القومي العربي، وتحديداً بعد ثورة 23 يوليو 1952 في مصر تأثيراً كبيراً في عملية استنهاض الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، وكان من بين هذه الدول ليبيا التي تخضع للحكم الملكي والذي له علاقات بالغرب الاستعماري، وتحديداً الولايات المتحدة، وكان من نتائج هذا الفكر قيام ثورة الفاتح عام 1969 ، التي أطاحت بالنظام الملكي، وقيام دولة تحمل نهجاً ثورياً، وتنادي بالحرية والاستقلال لكل شعوب العالم، كما ترفض جميع أشكال الاستعمار والتبعية، وتؤمن بالحرية في إطار الاشتراكية الشعبية. (Neverberger،1982) وسميت هذه الدولة الثورية "بالجمهورية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى" حيث يدل هذا الاسم الذي تم اختياره من قبل صناع السياسة والقيادة الجديدة على النهج الثوري السياسي، ذلك الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه السياسة، أو هذا النهج يعرقل

المصالح الأمريكية ليس في المنطقة فحسب، بل وفي العالم أيضا، مما شكل بداية لمرحلة جديدة من العلاقات يسودها الاختلاف الأيديولوجي. (عبدالله، 2003).

ومن هنا، كان للتعارض الفكري الأيديولوجي، الأثر الواضح في نهج كلا الدولتين، الأمر الذي أدى إلى توسيع حدة الصدام على أكثر من مستوى.

2) موقف القيادة الجديدة في ليبيا من قضية القواعد الأجنبية :

تعتبر هذه القضية من الأسباب المهمة التي شكلت في مضمونها إحدى الخطوات الأولى في سياسة القيادة الجديدة الخارجية تجاه الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث كانت بداية مرحلة جديدة من العلاقات ذات الطابع السلبي. (ميخائيل، 1970) وعملت القيادة الليبية الثورية منذ أن تولت الحكم في ليبيا على إجلاء القواعد الأمريكية عن الأراضي الليبية، وإنهاء الاتفاقيات الموقعة بينهما، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت لديها الرغبة لبناء علاقات طيبة وطبيعية مع القيادة الجديدة، شريطة أن تبقى القواعد الأمريكية. (مجموعة من الباحثين، 1999).

ومع إصرار القيادة الثورية في ليبيا على مطالبتها بتصفية جميع القواعد الأجنبية، وبعد ماطلة في المفاوضات التي جرت بين الطرفين، تم الاتفاق على إجلاء القواعد الأمريكية في موعد أقصاه يونيو 1970، الأمر الذي لم يرق للولايات المتحدة، فكان ذلك أحد أسباب التوتر في العلاقات بينهما، حيث شعرت الولايات المتحدة أن هذا الإجراء الليبي يضعف نفوذها في المنطقة، ويهز صورة الدولة العظمى أمام العالم، ويوفر الفرصة لتغلغل النفوذ السوفيتي. (زيدان، 1973)

ولم يكن موقف القيادة الجديدة في ليبيا من قضية إجلاء القواعد الأجنبية السبب الوحيد الذى أدى إلى توتير العلاقات، بل تعدي ذلك إلى مواصلة هذه القيادة الجديدة لنهجها الثوري، حيث قامت بدعم قوي التحرر العالمي ومساندتها، كما تحالفت مع الاتحاد السوفيتى القوة العالمية المنافسة للولايات المتحدة، الأمر الذى عزز حالة العداء بين البلدين.(حسين، 2003)

وفي إطار تمسك القيادة الليبية الثورية بالنهج الثوري القومي، فقد اختلفت مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فوقفت إلى جانب الثورة الفلسطينية، وقدمت لها الدعم المادي واللوجستي، لاعتبارات عديدة منها: أن فلسطين أرض عربية محتلة، والدفاع عنها واجب وطني وقومي، وهذا يتم فى إطار وحدة الأمة العربية، وفى هذا الصدد يقول العقيد معمر القذافي :

" الوحدة ضرورة حتمية، وضرورة حياتية، والوحدة ضرورة لحياء الشعب العربي من الأعداء، وهي الوعاء الأمين والصورة النهائية لنضال الأمة العربية، وهي الرد التاريخي الحاسم على تحديات الاستعمار الصهيوني. إن أعداء الوحدة العربية هم عملاء الصهيونية والاستعمار... إن أصحاب العروش والكراسي، والمصالح الشخصية، وأعداء العروبة والإسلام، هم الذين يقفون حجر عثرة في طريق الوحدة العربية، وإن الوحدة العربية قائمة منذ الأزل وستبقى إلى الأبد.... " (زيدان، 1973)

والأمر الآخر، أن النهج الثوري الذى اتبعته ليبيا الثورية، يفرض عليها أن تقف إلى جانب البلدان المستعمرة، وقد ترجمت ذلك على أرض الواقع فقدمت الدعم والمساندة لثوار نيكاراغوا، والجيش الجمهورى الإيرلندى، كما دعمت بعض الثورات فى أفريقيا، ووقفت إلى جانب كوبا فى نضالها ضد الولايات المتحدة، وأيضا حركة توياماروس الإشتراكية الذى أنشأها الثائر الهندي الأحمر "توباك أومارو" فى الأوروغواى .(بن حليم، 1992)

(3) موقف القيادة الليبية الجديدة تجاه قضية النفط :

كان من الطبيعي ألا تقبل الولايات المتحدة بأية حال من الأحوال اتباع النظام الثوري الجديد لسياسة نفطية استقلالية، بما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط، دون اتخاذ رد فعل حاسم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تلك المصالح، وبالفعل تم الكشف عن خطة أمريكية لغزو ليبيا والاستيلاء على آبار النفط، وذلك خلال الحظر المفروض على تصدير النفط. (Middleton، 1974)

وفي ضوء القضايا الثلاث التي تم طرحها كدوافع وأسباب لتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيا، تكون قد دخلت العلاقات بينهما إلى مرحلة اللاعودة لصعوبة هذه القضايا، بالإضافة إلى تأليب وتعبئة الرأي العام الليبي ضد الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع أكثر من 2000 متظاهر ليبي بالهجوم على السفارة الأمريكية في طرابلس وإحراقها عام 1967.

ومن هنا كانت القطيعة الدبلوماسية بين البلدين، وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ازدادت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية الليبية، ومع وصول الرئيس " ريجان " إلى سلطة الحكم قامت الولايات المتحدة بمجموعة من الإجراءات ضد ليبيا، بدأتها بالهجوم الإعلامي، وتأليب الرأي العالمي الغربي ضدها، واتهام ليبيا برعاية الإرهاب، وأنها وراء مجموعة من الأعمال الإرهابية في العالم . (بسيوني ، 1989). لقد تبنت إدارة الرئيس ريجان، مبدأ توسيع نطاق الالتزامات

العالمية للولايات المتحدة الأمريكية مع ضرورة استردادها سالف مكانتها، وردع الأطماع السوفيتية، أما اهتمام ريجان بليبيا نتيجة ارتباطها بالاتحاد السوفيتي، والموقف الليبي المعادي لتوجهات الولايات المتحدة وسياستها العالمية أيضا. (منصور، 1995)

ويرجع وليام بلوم مؤلف كتاب الدول المارقة السبب المعلن لكراهية ريجان للقذافي، هو أن القذافي لم يكن يساعد الجماعات الإرهابية الخطأ، بمعنى أنه لم يكن يقدم المساعدة لنفس الإرهابيين الذين تدعمهم إدارة ريجان، مثل الكونترا في نيكاراغوا، أونيتا في أنجولا، والمنفيين

الكوبيين في ميامي، وحكومتى السلفادور وجواتيمالا، والقوات العسكرية الأمريكية في
غرينادا. (بلوم، 2002)

وفي مرحلة الرئيس "ريجان" ركز الإعلام الأمريكي على ليبيا، حيث اتهمها بأنها وراء الإرهاب
في الشرق الأوسط (حسين، 2003)، كما تم الإعزاز للمخابرات المركزية بالاتصال بأحد عملائها
من الصحفيين الإيطاليين، ليقوم بإعداد معلومات ملفقة حول التورط الليبي في الإرهاب الدولي،
ودعمها للمنظمات الإرهابية في أوروبا. (سالم، 1989)

ولذلك قام الرئيس "ريجان" باتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية ضد ليبيا تمثلت في:-

- فرض عقوبات اقتصادية :

استمررا لحالة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، واتهامها بالتورط في بعض العمليات
الإرهابية كالتى حصلت في مطارى روما وفيينا عام 1986، قام الرئيس ريجان بإصدار قرار
أبلغ به الكونجرس، يتضمن قطع العلاقات التجارية مع ليبيا، ودعوة الرعايا الأمريكيين والمقيمين
بمغادرة ليبيا. (البشير، 2003)، كما قرر حظر ووقف أي قروض، وعدم تقديم أي منح
ومساعدات وتسهيلات ائتمانية أو بنكية لليبيا، وحظرت جميع الصادرات الليبية للولايات المتحدة
الأمريكية، (بسيونى، 1989)، واشتمل القرار أيضا على قطع صادرات الولايات المتحدة إلى ليبيا
باستثناء المطبوعات والمواد الإخبارية، وبعض المواد الإنسانية. كما حظر شراء سلع من ليبيا،
ومنع جميع المؤسسات الأمريكية والرعايا الأمريكيين بتنفيذ عقود في ليبيا، أو أي معاملات
تتعلق بأنشطة في ليبيا. (مسعد، 2003)

ويشار هنا إلى أن هذا القرار أُبلغ به الكونجرس، وتم تطبيقه وتنفيذه في أوائل شباط من

العام 1986. (بشير، 1999)

كما اشترطت هذه الإجراءات على أن تنتهي قبل نهاية شهر يناير 1987، وحظرت أيضا السفر إلى ليبيا. (محمد، 2003) وقد انضم إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية كل من بريطانيا وفرنسا، تأكيداً لحالة العداء لليبيا والتي اعتبرت دولة راعية للإرهاب، كما تصنفها الولايات المتحدة. (المهذبى، 2000)

- التصعيد العسكري الأمريكى ضد ليبيا :

إرتأت الإدارة الأمريكية بأن مجموعة العقوبات الإقتصادية ضد ليبيا لم تكف لإرغام النظام الليبي على الخضوع لسياستها، الأمر الذي دفع بإدارة الرئيس "ريجان" إلى التفكير في أساليب جديدة للضغط على ليبيا، وكان من بين هذه الأساليب الأداة العسكرية، حيث قام الأسطول السادس، وعلى مدى يومين بقصف خليج سرت بالقذائف، مما أصاب بعض المعدات الحربية البحرية الليبية، (شهادة، 1986)، وتزامن القصف البحري الأمريكي ضد المنشآت البحرية الليبية تصعيداً دبلوماسياً وإعلامياً واقتصادياً ومخابراتياً، حيث انتهى عام 1986 بتقرير صادر من مكتب "مكافحة الإرهاب" التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بأن ليبيا مازالت ترعى وتساعد الإرهاب. (إبراهيم، 1989)

واستمر التصعيد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا حتى أواخر عهد الرئيس "ريجان"، الذي اختتم فترة رئاسته بقيام طائرتين أمريكيتين من طراز " F14 " بمهاجمة طائرتين ليبيتين من طراز " بوينغ 230 " في شمال مدينة طبرق الليبية. (شهادة،: 1986)

وبمجيء الرئيس جورج بوش الأب فى عام 1988، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى سلوكها التصعيدى ضد ليبيا، مرتكزة على الاتهامات المسجلة ضدها وهي دعم ليبيا للإرهاب والمنظمات الإرهابية، وسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وسلوكها السياسى المضاد للغرب بصورة عامة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. (خليفة، 1992)

فبدأت قضية مصنع الأسلحة الكيماوية عام 1990، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية باتهام ليبيا بامتلاك هذا المصنع رغم نفي ليبيا لذلك، ثم أثبتت قضية شراء ليبيا 25.000 طن من مادة "السيمتس" من تشيكوسلوفاكيا، التي تستخدم في صناعة القنابل شديدة الانفجار. (خليفة، 1992)

واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا في العام 1988 أنها المسؤولة عن إسقاط طائرة الـ"بان أمريكان" فوق لوكربي بإسكتلندا، والتي راح ضحيتها عشرات الغربيين والأمريكيين. وبملف لوكربي واتهام ليبيا بالمسؤولية عنه، تدخل العلاقات بين البلدين مرحلة غير مسبوقة من العداء، حيث طالب الرئيس جورج بوش بتسليم مواطنين ليبيين اثنين متهمين بحادث إسقاط الطائرة، كما أكد بأن جميع الخيارات مفتوحة للانتقام من ليبيا، بما فيها الخيار العسكري. (الحيالي، 1997)

كما طالبت بريطانيا بتسليم المتهمين الليبيين ومحاكمتها، كون أن القضية حدثت فوق الأراضي البريطانية، وعليه فلها الحق أن تتم المحاكمة على أراضيها، وهددت إن لم تستجب ليبيا لهذا الطلب فقد تلجأ إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية صارمة ضدها، كما ستدرس الخيار العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. (المهدي، 2000)

فكانت ردة فعل ليبيا بأن رفضت الاتهامات الموجهة إليها، كما أكدت أيضاً عدم تسليمها أي من مواطنيها لأية دولة، بل كان لديها الاستعداد للاحتكام إلى أية جهة قضائية دولية محايدة، مع تأييدها وتعاونها الكامل للكشف عن الحقيقة، وأكدت القيادة الليبية استعدادها للتعاون مع القضاء الأمريكي والبريطاني والفرنسي. (فؤاد، 1994)، وقد طالب القذافي بعقد دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية الإرهاب والتعويض عن ضحايا الإرهاب الدولي القديم والحديث، وطالب أيضاً بمحاسبة المسؤولين إن كانوا جماعات أو أفراداً أو منظمات. (هندي، 2000)

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على مواقفها، بل وذهبت إلى تجنيد مجلس الأمن الدولي باستصدار مجموعة من القرارات الدولية، ومنها اللجوء للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث كان القرارات : " 731 سنة 1992 " و " 748 سنة 1992 " و " 883 سنة 1993 " وجميعها طالبن ليبيا بتسليم المتهمين فى قضية لوكيرى للقضاء, وبذلك تم تحويل القضية الليبية إلى أروقة مجلس الأمن الدولي.(البشارى،1998)

وبانتهاء فترة الرئيس جورج بوش الأب، وتسلم خلفه الرئيس كلينتون، التى لم تكن إدارته أقل تصلباً في تعاطيها مع الأزمة الليبية، واستندت فى تعاملها مع الأزمة على محددى " القوة والمصلحة " دون إفراح المجال لأى من أدوات السياسة الخارجية الأخرى، كالوساطة والتحكيم والمساعى الحميدة.(إبراهيم، 2006)

وعندما قبلت الولايات المتحدة بعض جهود الوساطة التى بذلت من كل من المملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا لمحاكمة المشتبه فيهما فى قضية لوكيرى فى "كامب زاسيت" بهولندا، فإن ذلك لم يكن بهدف كسر الهوة بين البلدين بقدر الحرج الذى سببه لها قبول محكمة العدل الدولية الاختصاص بنظر الدعوى التى رفعتها ليبيا للفصل فى قضية لوكيرى من ناحية، وكنوع من المناورة لامتناس غضب أهالى ضحايا لوكيرى وابتزاز ليبيا لإجبارها على دفع التعويضات لهم.(الرشيدى،2001)

ونورد بعضاً من هذا التصعيد الذى مارسته إدارة الرئيس بيل كلنتون تجاه ليبيا على النحو التالى :- (حسين،2003)

- إصرار أمريكي باتهام ليبيا، وتحميلها المسؤولية فى قضية لوكيرى، والإصرار أيضاً على تسليم المتهمين الليبيين.

- تسخير مجلس الأمن الدولي لتنفيذ الرؤيا الأمريكية في إدارة هذه القضية، من خلال إصداره لبعض القرارات الملزمة.

- عدم التعاطي والاكتراث من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لما كانت تقدمه ليبيا من مشاريع سياسية ودبلوماسية لحل الأزمة.

- عدم القبول بمحكمة العدل الدولية كجهة قضائية حيادية، وعدم الاستجابة لبعض المساعي والجهود التي كانت تبذل من بعض الدول العربية لطرح حلول للأزمة.

- تجديد آليات الضغط الاقتصادي على ليبيا من أبرزها قانون " داماتو " في 6 / 1992 الذي يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تقوم باستثمارات جديدة في ليبيا.

وظلت العقوبات المفروضة على ليبيا على ما هي عليه، وظل كل طرف ملتزماً بموقفه، حيث تسلحت ليبيا من خلال قبولها محاكمة المتهمين في هولندا بالموقف العربي الصادر عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر والإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الإنحياز، الأمر الذي دفع كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بقبول لاهاي لسير المحكمة.(سالم،

(2006)

وفي سياق هذه العلاقات المعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية و ليبيا، أنهى الرئيس كلنتون فترتي رئاسته تاركاً معها التناقضات الأيديولوجية والسياسية ذاتها، ليتسلم الرئيس جورج بوش

الابن هذه الملفات الثقيلة الموجودة على طاولة الإدارة الأمريكية، وأهمها : الملف الليبي

وتداعياته، وخصوصاً في ظل حدوث تطورات جذرية في العلاقات الأمريكية - الليبية بسبب

عوامل داخلية وخارجية لكلا البلدين، أهمها أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياته على

مستوى العالم، وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، واحتلال العراق، وسقوط نظام

الرئيس صدام حسين، وما تلا ذلك من تطورات.(الكزة، 2006)

ويرى فاندويل بأن العلاقة المعقدة التي كانت تربط الولايات المتحدة بليبيا في السنوات الماضية، تعكس بالدرجة الأولى مطامع الولايات المتحدة وصناع السياسة فيها، وما حصل من تغيير في بداية 1999، حيث بدأت ليبيا بالخروج من عزلتها السياسية والاقتصادية، في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة مترددة في إبقاء العقوبات إدراكاً منها بأن العقوبات الأحادية من قبلها لم تكن فعالة ضد ليبيا. (فاندويل، 2005)

الفصل الرابع

1-4 مقدمة:

سوف نتناول الدراسة في هذا الفصل دور المؤسسات الرسمية في صناعة السياسة الخارجية لولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا وهي : الرئيس، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة السي أي ايه، والكونجرس، كما يتناول الفصل أيضاً المؤسسات غير الرسمية " كمؤثرات داخلية " وهي الرأي العام، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح، ولوبى النفط، كما تتناول المؤثرات الخارجية وهي : انهيار الاتحاد السوفيتي، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، و الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق عام 2003، وبناء على ذلك سوف تقوم الدراسة برصد هذه المؤسسات والمؤثرات وتحليلها وتأثيرها فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية :-

2-4 المؤسسات الرسمية :-

1-2-4 الرئيس:

يعتبر الرئيس الأمريكى أعلى سلطة في البلاد، حيث يكون على رأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يرسم السياسة العامة للدولة، ويأتي الرئيس من خلال عملية انتخابية وديمقراطية مباشرة، يقوم من خلالها الشعب الأمريكى باختياره ، وبذلك يكون لشخصية الرئيس حضورها وتأثيرها على تحديد توجه السياسة الخارجية تجاه كافة القضايا الإستراتيجية التى تهتم الدولة. (مور .

وانك ، 1984)، والرئيس هو المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار السياسى

الخارجى.(yosts،1971)

وينص الدستور الأمريكي على أن يكون الرئيس مؤهلاً لتولي الرئاسة، ويجب ألا يقل عن 35 سنة، وأمريكي المولد، ومقيم في الولايات المتحدة مدة لا تقل عن 14 سنة، وألا يكون قد انتخب لهذا المنصب مرتين من قبل، يحق له أن يرشح نفسه للرئاسة، ولذلك فهو يتحمل المسؤولية أمام الشعب فقط كونه هو الذي انتخبه، ولا يمكن عزل الرئيس من قبل الكونجرس إلا في حالة استثنائية كالمسؤولية الجنائية، وذلك بثبوت إدانته في ارتكاب جناية، أو رشوة، أو أي جريمة كبرى أخرى. (الشوريجي، 2002) ويؤدي قرار الإدانة إلى عزل الرئيس من مكانه، وحينها يصبح نائب الرئيس الأمريكي هو الرئيس الفعلي للبلاد طبقاً للدستور، و يبقى نائب الرئيس هامشياً حسب الدستور إلا في حالات موت الرئيس أو عزله أو استقالته، فواجبات نائب الرئيس غير محددة، فيما عدا الدور الرسمي لرئاسة مجلس الشيوخ، حيث يكون له الصوت المرجح في حالة تعادل الأصوات، وفيما عدا ذلك فإن نائب الرئيس يلعب دوراً احتياطياً للرئيس ولا يستخدم إلا في حالة وفاة الرئيس أو عجزه عن القيام بذلك (شراب، 1999)، ويتمتع الرئيس بسلطات متعددة منها : الإدارية والسياسية والحربية، ومن بين هذه السلطات تعيين الموظفين الذين يتبعون لسلطته وأوامره وتوجيهاته وعزلهم، و يبلغ عدد الموظفين الذين يعينهم الرئيس ويخضعون لسلطاته المباشرة حوالي 2000 موظف من كبار مسؤولي الدولة، ورؤساء الوكالات والمصالح الإدارية. (لاري، 1996)

ويعتبر الرئيس الأمريكي القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية والأسطول، وذلك طبقاً للدستور الأمريكي.

وللرئيس الأمريكي صلاحيات كبيرة في الحقل الدبلوماسي، ويتجلى دوره في تعيين السفراء، والقناصل، والوزراء، والمفوضين، وهو ما تنص عليه الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي (بروسترك، 1991)

وتخضع سياسة الرئيس الأمريكي لتأثير العديد من العوامل والقوى الأخرى، فالقرارات الرئاسية لا تنشأ من فراغ، ولكنها تأتي ضمن سياق السياسة الدولية والإقليمية، ووفقاً لما تعكسه القوى الأمريكية الداخلية التي تقوم بدور مهم في التأثير على صنع القرار السياسي. (تشومسكى، 1998)

فعملية صنع السياسة تأتي نتيجة للتفاعل بين صانعي السياسة الخارجية، وبيئة النظام الداخلية والخارجية، وذلك لأن استجابة صانعي السياسة الخارجية للموقف السياسي لا تعكس بالضرورة حقائق الموقف الموضوعية، وإنما تعكس إدراك هؤلاء للموقف، و الرئيس يتصرف وفقاً لإدراكه للحقائق وكيفية حصوله على تلك الحقائق والأولويات التي يفضلها، وليس استجابته للدافع نفسه، وبالرغم من إدراكه هذا فقد يكون مشوهاً أو يشوبه نوع من الاضطراب، وعدم الدقة في تقييم الموقف، بمعنى أن صانع القرار السياسي يتأثر بعوامل متعددة منها : عوامل نابغة من خصائص اجتماعية وصفات شخصية، ومنظومة قيمية ومعتقدات، وعوامل تكون نابغة من طبيعة الوظائف التي يشغلها صانعو السياسة، حيث تلعب الخبرة التاريخية دوراً مهماً في حياة الرئيس وكيفية صناعة القرار السياسي (شرابي، 1990)، كما تؤثر الانتماءات السياسية والتحالفات الشخصية في فهم الرئيس الأمريكي لبعض القضايا وفي طريقة اتخاذه للقرارات. (lenczowski، 1990)

وأما عن دور الرئيس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه ليبيا، فلا يوجد اختلاف جوهري، بين جميع الرؤساء الذين تعاملوا مع الملف الليبي، وخاصة مع الأزمة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - بليليا، وكما أسلفنا في محاور سابقة من هذه الدراسة حيث كان التوجه السياسي الأمريكي تجاه ليبيا والذي كان يقوده رأس الهرم في البيت الأبيض، هو

إخضاع ليبيا للمطالب الأمريكية التي تعنى بالدرجة الأولى إلزامها و السيطرة على مقدراتها و ثرواتها. (بلوم، 2002)

بدأ الرئيس ريجان بالعقوبات الاقتصادية، وبعض الإجراءات العقابية لليبيا، واستخدم القوة العسكرية أيضاً، وقد تمثل ذلك فى قصف مواقع مدنية كمنزل العقيد القذافى الذى لم يتواجد فيه فى وقت القصف موقعاً ضحايا ليبيين مدنيين، ومواقع عسكرية فى سرت، ووصل الأمر أن يتم إسقاط طائرة مدنية ليبية فوق مدينة طبرق الليبية. (أحمد، 1992)

ويذكر أن ريجان الذى طرح مفهوماً جديداً فى الصراعات الدولية وهى " إمبراطورية الشر " حيث جاء بهذا المصطلح نتيجة تعيينه اليمين المتطرف فى إدارته، والذى تميزت هذه الفترة بمجموعة من المهام منها : مكافحة الحركات الثورية المسلحة، ومواجهة التحديات التى تواجه الحكومات الحليفة والصديقة، ومساندة الحركات المسلحة التى ترفع السلاح ضد الشيوعية، ومكافحة الإرهاب أو أى نشاطات إرهابية. (مرقص، 2003) واستمرت العقوبات خلال فترة الرئيس جورج بوش الأب، الذى واصل النهج السياسى نفسه للرئيس ريجان، بل نجح أيضاً فى استخدام ورقة الأمم المتحدة وتوظيفها، وكذلك مجلس الأمن لاستصدار قرارات ملزمة لليبيا والمجتمع الدولى، لتؤكد وتزيد من العقوبات على ليبيا، وخاصة بعد حادثة لوكيربى التى اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بها. (فرج، 2003)

وأما الرئيس كلنتون فقد تعامل مع الملف الليبى كاستحقاق سياسى للولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنه يؤثر على المصالح الأمريكية فى المنطقة والعالم أيضاً، لذلك لم تكن إدارته أقل تعنتاً من الإدارات السابقة فى تعاطيها مع الملف الليبى، فقد قدم تقريراً إلى الكونجرس بتاريخ 1994/4/10 بشأن المقاطعة الاقتصادية المفروضة على ليبيا جاء فيه :

- تجميد أكثر من 130 معاملة ليبية بقيمة 207 مليون دولار.

- استمرار برنامج متابعة الإجراءات المفروضة على ليبيا فى إطار ما سُمى بمبادرة الطريق

المسدود، وهو برنامج يهدف إلى متابعة كل الأمريكيين القاصدين ليبيا ومراقبتهم، وذلك فى استمرار للمساعى الأمريكية من أجل فرض إجراءات أكثر فعالية ضد ليبيا، ومن تلك التى نص عليها قرار مجلس الأمن رقم (883)، بحيث تشمل حظراً نفطياً دولياً.

- كما هدد الرئيس كلنتون فى كلمة ألقاها أمام المؤتمر اليهودى العالمى فى 1995/4/20،

بضرورة العمل على احتواء ليبيا بحجة رعايتها للإرهاب، والسعى إلى تدمير السلام، وزعزعة الاستقرار بالمنطقة، وتطلعها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل وتطويرها. (المسلاتى، 1994) وقد غادر الرئيس كلنتون البيت الأبيض مخلفاً وراءه مجموعة من الملفات، والقضايا الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وسياستها الخارجية، وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأس هذه الملفات الملف الليبى. (حسين، 2003)

وتولى الرئيس جورج بوش الابن الرئاسة فى 2001/1/20 بعد معركة انتخابية ساخنة مع منافسه

الديمقراطى آل جور ، ومعه أركان إدارة جديدة لها باع طويل فى العمل السياسى الخارجى، وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط مثل، ديك تشينى نائب الرئيس، و دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، و كولن باول وزير الخارجية، و كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى.

فمنذ أن تسلمت إدارة الرئيس بوش فى يناير 2001 مقاليد الحكم، مارست سلوكاً متشديداً تجلّى

فى مجموعة من السياسات تعكس فى مجملها رؤية المحافظين الجدد، حيث يميل هذا السلوك بالأكثر إلى الجناح اليمىنى المتشدد داخل الحزب الجمهورى الحاكم، والذى يهدف بالمحصلة إلى تأكيد أعمال القوة الأمريكية، والتشدد تجاه القضايا والملفات. (مرقص، 2003)

و قد بدأ الرئيس جورج بوش الابن فترة رئاسته بالتعامل مع الملف الليبى، بطلب من الكونجرس

فى 2001/7/26 بتمديد فترة القانون الذى أُقر فى عام 1995 والقاضى بفرض عقوبات على

الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاعي النفط والغاز في ليبيا وإيران، والذي عرف بقانون " داماتو " وقد وافق الكونجرس على طلب الرئيس بوش عام 2004 تمديد فترة العقوبات المفروضة على ليبيا. (واشنطن، 2004)

كما طالب الرئيس جورج بوش الابن ليبيا بالتعاون، لتخفيف القلق الذي تسببه في مواقفها المعروفة، عارضاً على ليبيا رغبة واشنطن في إقامة علاقات بناءة معها، ولكن وفق شروط. (الشرق الأوسط، 2001)

وبتاريخ 4 أغسطس 2001 أكد الرئيس جورج بوش الابن في نداء أوردته وكالة الأنباء الفرنسية، أنه يمكن لواشنطن أن تفكر في علاقات مع ليبيا، في حال أوقفت ليبيا دعمها للإرهاب، واقتناء أسلحة الدمار الشامل. (الشرق الأوسط، 2001)

وفيما يتعلق بالموقف الدولي من ليبيا، أكد الرئيس جورج بوش الابن ضرورة أن تلتزم ليبيا بواجباتها طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، عبر الاعتراف بمسئولياتها عن اعتداء لوكيربي، والتخلي عن الإرهاب، ودفع التعويضات لأهالي الضحايا. (الشرق الأوسط، 2001)

استمر السجال السياسي بين البلدين، وبدأت ليبيا تتعامل وفق الدبلوماسية الهادئة في تعاطيها مع القضايا المطروحة، وخاصة قضية لوكيربي وتداعياتها، وقضايا الإرهاب أيضاً، الأمر الذي أتاح الفرصة للحوار بين الطرفين، حيث تعاملت الولايات المتحدة مع هذا السلوك بإيجابية، لأنها في الحقيقة ترى أن أي تغيير يطرأ بشكل إيجابي في سلوك الحكومة الليبية تجاه المطالب الأمريكية، تعتبره نجاحاً للسياسة الأمريكية الخارجية تجاه ليبيا، حيث في ذلك تحقيق للمصالح الأمريكية. (يونس، 2004)

واستمراراً للقاءات السرية التي بدأت عام 1999 بين الأمريكيين، وفريق من المحامين الليبيين بحضور طرف ثالث وهي بريطانيا، حيث لعبت شخصية رئيس الوزراء البريطاني "توني بليز "

دوراً فيها (طاهر، 2005)، تبع هذه اللقاءات جولات من المفاوضات أدت في بداية 2002 إلى إعلان ليبيا المسؤولية عن حادثة لوكيربي، ودفع التعويضات لأهالي الضحايا، والتزام ليبيا بقطع علاقاتها مع المنظمات والجهات الإرهابية، والنظر في إنهاء ملف أسلحة الدمار الشامل الليبية، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. (Dunne، 2004)

وكان لأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 وتداعيات هذا الحدث الذى لم يهز الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل هز العالم أجمع، حيث تغيرت إستراتيجية الولايات المتحدة فى تعاطيها مع الدول التى تعتبرها ضمن محور الشر، وتعدى ذلك حينما أشار الرئيس جورج بوش الابن وبشكل واضح " أنه يجب على العالم أن يختار ما بين أن يكون مع الولايات المتحدة فى حربها على الإرهاب، أو أن يكون مع الإرهاب "، وبذلك يخير العالم بين الفريقين. الأمر الذى انعكس بطبيعة الحال على السلوك الليبى، وكان العقيد معمر القذافى من أوائل الزعماء والرؤساء الذين أدانوا أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، بل وعبر فى ذلك أن للولايات المتحدة الحق فى ملاحقة الفعلة أينما كانوا ومعاقتهم. كما كان لاحتلال العراق الأثر البالغ على المنظومة العربية بشكل عام، وعلى ليبيا بشكل خاص، حيث استشعرت القيادة الليبية الخطر الحقيقى الذى يجعل من الممكن أن تلاقي المصير نفسه الذى أصاب العراق، وكان هذا - فيما أعتقد- أحد أسباب التغيير فى السلوك الليبى. (www.us.libya.org، 2004)

وقد رحب الرئيس جورج بوش الابن بهذا النجاح الذى اعتبره نتيجة للدبلوماسية الهادئة، أو الحرب الاستباقية أو كليهما، وقامت الولايات المتحدة فى فبراير 2004 برفع القيود للسفر إلى ليبيا، كما سمحت لليبيا بفتح مكتب للمصالح الليبية فى واشنطن، وقامت بفتح مكتب مماثل لها فى طرابلس. (DUNN، 2004)

وقد استجابت ليبيا إلى الضغوط التي مورست عليها من خلال استخدام الإدارة الأمريكية والرئيس بوش " سياسة العصا والجزرة "، متفاديا بذلك تعرض ليبيا لأي من الاعتداءات و الحرب، أو الإطاحة بالنظام.(الصحارى،2004)

ولذلك جاء القرار الليبي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، ليصب في سياسة التغيير في سلوك السياسة الليبية، ففي شهر ديسمبر من العام 2003 أعلن وزير الخارجية الليبي " عبد الرحمن شلقم " : أن ليبيا تتخلى طوعاً عن برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وفي 22 ديسمبر من نفس العام أكدت أنها ستوقع على اتفاق يجيز للوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات تفتيش مفاجئة لجميع مواقع ليبيا النووية.(سرور،2006)

واعتبر الرئيس جورج بوش الابن أن القذافي : " عرف الطريق الذي يجب اتباعه، وأن ليبيا بهذا التصرف بدأت الانضمام إلى الأسرة الدولية " ، وأشار إلى احتمال تحسين علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة، وقال في كلمة ألقاها في البيت الأبيض " إن تعهد القذافي إذا تم الوفاء به سيسهم في تعزيز أمن الولايات المتحدة ".(islamonline،2003)

وفي خطوة سريعة من قبل الرئيس جورج بوش الابن تجاه الخطوة الليبية، قام بإلغاء معظم العقوبات المفروضة على ليبيا إثر التغيير الكبير الذي حصل في السلوك الليبي، وفي مذكرة وجهها الرئيس جورج بوش لوزير خارجيته كولن باول قال فيها : " قررت أن الوضع الذي أدى إلى اتخاذ تدابير حالة الطوارئ الوطنية، قد تغير كثيراً من خلال التزام ليبيا، وقيامها بخطوات لإزالة برنامج" أسلحة الدمار الشامل "، حيث فرضت الولايات المتحدة حالة الطوارئ الوطنية ضد ليبيا عام 1986 إبان فترة الرئيس ريجان.(hirsh،2007)

وبالتغيير الذي أبدته ليبيا في سلوكها تجاه المطالب الأمريكية، وخاصة بعد قرار ليبيا بالتخلي عن برنامجها النووي،(عبد السلام، 2005) قرر الرئيس جورج بوش الابن أن يزيل بعض

العقبات الرئيسية أمام موافقة بنك التصدير والاستيراد الأمريكي على دعم الصادرات إلى ليبيا، وقال في مذكرة لوزير خارجيته كولن باول : " ولذلك فإنني أقرر وأشهد أن من المصلحة القومية، أن يقوم بنك التصدير والاستيراد بضمان وتأمين انتمانات، أو المشاركة في تقديم انتمانات لدعم الولايات المتحدة لليبيا ". (تشيلايكوس، 2004)

وفي هذا السياق قال المتحدث الرسمي للبيت الأبيض " سكوت ماكليان " : " إن رفع العقوبات يأتي تنفيذاً للوعد الذي قطعه الرئيس جورج بوش الابن على نفسه في عام 2003 بالعمل مع ليبيا كي تستعيد مكانة محترمة بين الدول، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة يأتي مع مرور الزمن ". (اسلام اون لاين، 2004)

ويرى بسكيرى أن القرار الليبي جاء نتيجة إستراتيجية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأمنية بتخيير ليبيا بين السعي للحصول على أسلحة دمار شامل بثمن باهظ، أو التخلي عنها والعودة إلى حظيرة المجتمع الدولي. (بسكيرى، 2006)

وفي كلمة للرئيس جورج بوش الابن مشيداً فيها بالقرار الليبي وموجهاً في الوقت نفسه رسالة لبعض الدول قال فيها : " إن التخلي عن السعي للحصول على أسلحة دمار شامل، يؤدي إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحرة، لكن مواصلة الحصول على هذه الأسلحة لن يجلب الأمن، ولن يأتي بالهبة الدولية، وإنما يؤدي إلى العزلة السياسية، والصعوبات الاقتصادية، وعواقب أخرى غير مرغوب فيها. " (gershman، 2005)

ويرى بعض المهتمين بهذا الشأن ومنهم أحمد عبد الرازق بأن القرار الليبي جاء لتحقيق نجاح للرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني " توني بلير "، إذ إنه يأتي في وقت يبدو فيه الزعيمان في أمس الحاجة إلى ما يرفع معنوياتهما بعد الفشل الواضح حتى الآن في العراق (عبد الرازق، 2003).

ويرى د. المنشاوى أنه وبعد ثبوت بطلان المبررات التي شنت من أجلها الحرب على العراق، فهم في أمس الحاجة لأن يكون منفساً حيث الحاجة شديدة لهما لإيجاد نموذج للترويج للخيار الدبلوماسى لتحقيق الأمن، واحتواء أسلحة الدمار الشامل في مقابل الخيار العسكرى الذى يواجهه فى العراق وأفغانستان. (المنشاوى، 2006)

وترى الإدارة الأمريكية فى البيان الرسمى الأمريكى، بأن عودة ليبيا إلى الأسرة الدولية بعد أن أوفت بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولى بتخليها عن برنامجها في إنتاج أسلحة دمار شامل، ووقف مساندة الإرهابيين وطردهم من ليبيا، تعد نموذجاً لتغيير سلوك كل من كوريا الشمالية وإيران، حيث يعتبر نجاحاً لسياسة الرئيس جورج بوش الابن القائمة على استراتيجية الضربات الاستباقية ، حيث أشار الرئيس بوش فى كلمة له، بأن قرار ليبيا جاء نتيجة غزو العراق. (مولر، 2006)

ويرى "ديفيد ماك" نائب مساعد وزير الخارجية الأسبق، ورئيس معهد الشرق الأوسط، " بأن تحسين العلاقات بين البلدين يعد نجاحاً مهماً للطرفين، حيث ستحقق الدولتان أرباحاً اقتصادية وإستراتيجية مهمة ". (سلام، 2005)

ومن هنا نرى بأن قوة شخصية الرئيس جورج بوش الابن، والصلاحيات التى يتمتع بها فى إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، وتجاه ليبيا بشكل خاص، وتأثير إدارته ذات الطابع اليميني المسيحى المتعصب، (كمال، 2005) فقد استطاع الرئيس أن يحقق نجاحاً كبيراً بتطويع ليبيا وانصياها لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية، والبدء فى مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تتيح للولايات المتحدة تحقيق نجاح على أكثر من صعيد منه : سياسى بعودة ليبيا إلى حظيرة الأسرة الدولية، واقتصادى بعودة الشركات الأمريكية للاستثمار فى ليبيا، وأمنى وإستراتيجى بطنى صفحة دولة مارقة عادت إلى رشدها، وأيضاً متعاونة مع الولايات المتحدة فى الشؤون الأمنية، مثل تقديم المعلومات للولايات المتحدة حول أسماء نشطاء متطرفين

إسلاميين، كما قدمت معلومات عن آخرين، الأمر الذي أدى إلى العمل على عودة العلاقات بين البلدين. (لكريني، 2006)

2-2-4 وزارة الخارجية:-

تلعب وزارة الخارجية دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يكون الوزير على رأس الوزارة بتكليف من الرئيس، بعد أن يحصل على موافقة الكونجرس لتولي هذا المنصب، وهو بذلك يقوم على تنفيذ سياسة الرئيس التي أعدها في حملته الانتخابية، كما يلعب وزير الخارجية دوراً فعالاً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام (بروستروك، 1991)

ويعتبر وزير الخارجية الموظف الأعلى في الحكومة، والمستشار الأول للرئيس في مجال السياسة الخارجية، والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية، والمتحدث الرسمي باسم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الشخص الذي يمثل الإدارة لدى الكونجرس، ويقوم بطرح وجهة نظرها، والدفاع عن برنامجها، خاصة برنامج المعونة الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. وعلى الرغم من أن المهمات الأساسية لوزارة الخارجية هي متابعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى، إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، شهدت تغييرات أساسية في طبيعة اهتمام وزارة الخارجية ومجالاتها، حيث أضيف إلى مسؤوليتها مهام جديدة متعددة كالمساعدات الخارجية، والتي تدعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية عندما تتداخل مع الشؤون الخارجية (لاري، 1996)

ويقوم بمساعدة وزير الخارجية في أداء مهامه جهاز بيروقراطي ودبلوماسي ضخم، تنتزع أعماله ما بين مقر الوزارة في واشنطن، و السفارات الأمريكية في الخارج، ويضطلع جهاز وزارة

الخارجية بأعمال جمع المعلومات، وتحليلها، وصياغة الاقتراحات والتوصيات، ومتابعة البرامج المختلفة وتقييمها، وشرح وجهة نظر وزارة الدفاع عن مواقفها تجاه الكونجرس، والرأي العام والضمانة الوطنية والأجنبية، أما الجهاز المقيم في الخارج فيقوم في العادة بتنفيذ السياسة الخارجية، ورعاية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورصد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تتواجد السفارات (دانيل، 1984)

وفي سياق تعليقه على أهمية السفارات الأمريكية بالخارج فقد قال وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جورج شولتز : " إن أكثر من نصف المعلومات السرية التي تحصل عليها الولايات المتحدة وتستثمرها، تأتي من التقارير والتحليلات التي تقوم السفارات الأمريكية المتواجدة حول العالم بإعدادها وإرسالها إلى واشنطن، فالعاملون في تلك السفارات هم أعين وأذان أمريكا في الخارج، وهم الفئة التي تجدد " الذاكرة المؤسسية " في عملية وإدارة السياسة الخارجية، (Bonafede، 1985)

ويعمل وزراء الخارجية في العادة بشكل علني وأمام الإعلام، ولكن يمكن لعامل السرية أن يلعب دوراً مهماً، وخاصة في العمليات التفاوضية التي تقوم بها وزارة الخارجية (نيكسون، 1991). إن قوة أو ضعف وزارة الخارجية ومدى قدرتها على الاضطلاع بمهامها، ترتبط بجملة من العوامل، فرقابة الكونجرس الشديدة وانتقاداته الحادة للوزارة كثيراً ما أضعفت من قدرتها على الحركة، كما أن مجلس الأمن القومي ظل يشكل تحدياً كبيراً، ومنافساً قوياً لوزارة الخارجية في العديد من المناسبات والأحداث، ومن ناحية أخرى فإن تصريحات الرؤساء أحياناً وكأنهم يلعبون دور وزراء الخارجية باحتكار هذه المهمة الشخصية.

وقد وصف " ويليام روجرز " معاناته من هذا الأمر إبان عهد الرئيس نيكسون قائلاً: " لقد أدركت أن نيكسون أراد أن يكون قائداً لسياسته الخارجية، ولم يرغب أن يشاركه أحد في ذلك الدور " (Hersh،1983)

ولعل الفترة التي شغل بها هنري كيسنجر منصب مستشار الأمن القومي مثل إنجازاً وعهداً جديداً، وجد بعض وزراء الخارجية أنفسهم مهمشين، وغير قادرين على مجاراة مستشاري الأمن القومي في الخطوة لدى الرئيس، والوصول إليه، والتأثير في قراراته.

فقد تصرف هنري كيسنجر ويتأثير من نيكسون، وكأنه وزير الخارجية متجاوزاً مسؤوليات ويليام روجرز وزير الخارجية آنذاك، وعادة ما يكون هناك انسجام بين الرئيس ووزير الخارجية إلا في حالات استثنائية مثال ويليام روجرز وزير الخارجية الأسبق (Sorensen،1988)، ولعل عدم الانسجام الواضح والكبير بين الرئيس جورج بوش الابن وكولن باول وزير خارجيته خلال فترة رئاسته الأولى، أكبر دليل على تدخل قوى أكثر تأثيراً من شخصية وإمكانيات وزير الخارجية على قرار الرئيس، كأجهزة الاستخبارات الأمريكية، وجماعات الضغط والمصالح ومستشار الأمن القومي. (الباز، 2003)

وأما عن دور وزارة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، فقد لعبت وزارة الخارجية دوراً مهماً في هذا الملف، إذ إنها المسؤولة عن إعلان كل ما يتخذ من المواقف السياسية الأمريكية ضد ليبيا وتنفيذها، ويتم ترجمة هذه المواقف في إطار علاقات الولايات المتحدة الخارجية، وتأثيرها على السياسة الدولية، ومن المهام التي قامت بها وزارة الخارجية تجاه ليبيا كانت كما يلي :

- تم تهديد ليبيا بتاريخ 1975/1/3 باستخدام القوة العسكرية ضدها كدولة منتجة للنفط، وذلك من قبل وزير الخارجية الأسبق آنذاك هنري كيسنجر.

- أعلنت وزارة الخارجية بتاريخ 1978/1/2 بأن ليبيا في مقدمة الدول التي تعترم الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات ضدها، بسبب موقفها من القضية الفلسطينية (أحمد، 1992)
- أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 1981/12/10 تعليمات تدعو فيها الرعايا الأمريكيين لمغادرة ليبيا، وتعريض كل من يخالفها إلى الإجراءات التأديبية والمساءلة القانونية، كذلك أوقفت تأشيرات الدخول إلى ليبيا (أحمد، 1992)
- أصدرت وزارة الخارجية أمراً بتاريخ 1981/5/6 يقضى بإغلاق المكتب الليبي في واشنطن، متهمه أعضاء المكتب بممارسة نمط عام من السلوك غير المقبول، وما يساور الرئيس ووزير خارجيته من قلق تجاه ما تقوم به ليبيا من استفزازات وسلوك غير سوى على نطاق واسع، بما في ذلك دعم الإرهاب الدولي، والتصرفات المنافية للأعراف الدبلوماسية لأعضاء المكتب الليبي. (المسلاتي، 1994)
- بقيت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - بليبيا في تلك الفترة في حالة توتر دائم إلى أن وقعت حادثة لوكيربي، التي أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الذريعة الكبرى في اتخاذ مواقف أكثر صعوبة على ليبيا، فكانت الولايات المتحدة أول دولة تتهم ليبيا بالحادث وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية في تصريح يتهم العقيد القذافي بأنه وراء الحادث. (تقرير واشنطن، 2004)
- أعلن " برنت سكوكروفت " مستشار الأمن القومي الأمريكي أن الولايات المتحدة ستطلب من ليبيا تسليم المتهمين اللذين تتهمهما واشنطن في تفجير طائرة الـ " بان - أم " فوق لوكيربي، وفي اليوم نفسه استدعى " إدوارد جيريجيان " وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد لشؤون الشرق الوسط سفراء الدول العربية المعتمدين في واشنطن، وسلمهم قرار الاتهام، وأرفق معه وثائق تتعلق بتورط ليبيا في عدة أنشطة إرهابية. (أحمد، 1992)

- لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط العربي على ليبيا فحسب، بل قامت بتجنيد كل من بريطانيا وفرنسا إلى موقفها لأن حادثة لوكيربي وإسقاط الطائرة حدث على أرض بريطانية، وبالتالي تكون بريطانيا جزءاً من القضية، وفرنسا التي قامت بفتح ملف الطائرة الفرنسية التي وقعت فوق النيجر واتهمت ليبيا بالمسؤولية عنها (الجزيرة نت، 2006)، وأمام توحيد موقف هذه الدول الكبيرة ضد ليبيا، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الهيمنة على الأمم المتحدة استصدار القرارات التي تتعلق بالقضية بشكل مباشر، وهذا يعود إلى النشاط الدبلوماسي الذي قامت به وزارة الخارجية بالعمل على تأييد موقفها، الذي يعبر عن الموقف الدولي تجاه ليبيا.

- وفي إطار الحملة الأمريكية ضد ليبيا، وقطع الطريق عليها وخاصة في أفريقيا التي لجأ إليها القذافي لفك الحصار المفروض على ليبيا من خلال الزيارات التي كان يقوم بها بعض زعماء أفريقيا، فقد قام وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في نهاية شهر ديسمبر 1988 بزيارة لثمانية دول أفريقية حثهم فيها على التكتل ضد ليبيا. (تقرير واشنطن، 2004)

وبرغم كل الضغوط التي مورست على ليبيا إلا أن الولايات المتحدة فشلت في أن ترغم ليبيا بتسليم المتهمين لها، ولذلك وافقت على إرسالهما إلى محكمة هولندا، وبعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في بيان رسمي يؤكد وصول المشتبه بهما إلى المحكمة بهولندا، إلا أن الإدارة الأمريكية ومن خلال بيان لوزارة الخارجية، أعلنت أنها مازالت تؤكد على العقوبات المفروضة على ليبيا منذ 1986، وذلك لاستمرار ليبيا في رعاية الإرهاب ومساندته. (الجزيرة نت، 2006)

- بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 وتدايعياتها وردة فعل الولايات المتحدة العلنى بإعلانها الحرب على الإرهاب، وتخيير العالم بين فريق الإرهاب، وفريق العالم المتحضر الذى سيحارب الإرهاب، بالتأكيد كان وقع هذه الأحداث على ليبيا أكثر من أى دولة أخرى، وذلك

بحكم العلاقات غير الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من التحسن الطفيف الذي بدأ يطرأ أواخر التسعينيات بعد المفاوضات السرية التي كانت بين الطرفين وبريطانيا، وقبول ليبيا دفع التعويضات لأهالي ضحايا لوكيربي، وتخليها عن الإرهاب، ووقف دعمها للمنظمات الإرهابية، كما قامت بطرد المنظمات الفلسطينية من ليبيا وإغلاق معسكراتها، والنظر في وقف برنامج ليبيا بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. (alden، 2003)

وجاء بعد ذلك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وبعد ما شاهد العالم صورة الرئيس العراقي صدام حسين وهو يخرج من الحفرة، وبعض جنود المارينز بجواره، بدأ القذافي يفكر في تغيير موقفه السياسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية،

وفي خطوة ليبية فاجأت العالم أعلن وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم بتخلي ليبيا الطوعي عن برنامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، فقد كانت هذه الخطوة استكمالاً لمرحلة التفاوض السرية بين الطرفين. (الجزيرة نت، 2005) فبعد الخطوة الليبية بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، أشادت وزارة الخارجية الأمريكية بهذه الخطوة وقالت في بيان رسمي : " يجب أن تكون ليبيا نموذجاً لدول أخرى، وأنها عن قريب سوف تستأنف بعضاً من العلاقات بين البلدين في حدود ما تسمح به هذه المرحلة "، لذا رفعت الحظر الذي كان مفروضاً على السفر إلى ليبيا، وسمحت لبعض الشركات أن تعيد نشاطاتها في ليبيا. (الدقاي، 2006)

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية " آدم إيرلي " : إنه تم اجتياز المراحل الصعبة في العلاقات بين البلدين، وذلك بعد الخطوات التي اتخذتها ليبيا في الأشهر الأخيرة استجابة لقلق الأسرة الدولية إزاء برنامجها لإنتاج أسلحة دمار شامل. (اسلام أون لاين، 2004)

وتم استئناف العمل الدبلوماسي المباشر بتاريخ 8 فبراير 2004، بوصول موظفين أمريكيين إلى قسم المصالح الأمريكية في طرابلس الغرب، وفي 2004/6/24 تم رفع مستوى البعثة إلى مكتب اتصال. (تقرير واشنطن، 2006)

حيث أعلن في بيان لوزارة الخارجية بأن " وليام بيرنز " مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، افتتح مكتباً للمصالح الأمريكية في طرابلس، وذكر البيان بأن هذه الخطوة جاءت تنويجاً لتحسين علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - ليبيا بعد قرار ليبيا بشأن برنامجها النووي، كما أشار البيان أن وزارة الخارجية سمحت لليبيا بفتح مكتب مماثل في واشنطن. (washingtonpost، 2007)

وفي بيان صحفي لوزارة الخارجية الأمريكية قررت أنها تعترم رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، معتبراً أن هذا الإجراء من قبل الولايات المتحدة يأتي متجاوباً مع السلوك الليبي، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قد قالت في مؤتمر صحفي : " يسعدني أن أعلن أن الولايات المتحدة استأنفت العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا "، معتبرة ذلك اعترافاً بالتزام ليبيا بالمواصلة في نبد الإرهاب، والتعاون الأمني المستمر بين البلدين. (إسلام أون لاين، 2005)

ومع كل هذه التطورات الإيجابية بين البلدين، إلا أن الولايات المتحدة ظلت ممسكة بكل الأوراق بيدها لتحقيق على كل الأهداف المطلوبة من ليبيا، ولم تتخذ قراراً بعد بعودة العلاقات الطبيعية وفتح السفارات في كلا البلدين، وبالرغم من ذلك أبقت الباب مفتوحاً لهذه الخطوة المؤجلة. و يرى رنالد بروس جون في مقاله المنشور على موقع : فورين بوليسي إن فوكس في 27 مايو 2006 في هذا الشأن، بأنه : على الرغم من المفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، والتي أثمرت الاتفاقات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، إلا أن الحرب ضد

الإرهاب كانت ستؤدي إلى تغيير الأهداف المحددة من عملية التفاوض والإضرار بمصادقية الحكومة الأمريكية، وهو الأمر الذي أعادت عليه وزيرة الخارجية رايس في منتصف مايو 2005، بأن الباب مفتوح أمام ليبيا لإقرار علاقات ثنائية أوسع نطاقاً مع الولايات المتحدة، مشيرة بذلك إلى قضايا ليبية داخلية تؤثر على العلاقات الأمريكية - الليبية حتى ولو كان ذلك من باب الإعلام فقط مثل، قضايا حقوق الإنسان، وتعزيز حرية التعبير، والإصلاح الاقتصادي والسياسي. (جون، 2006)

3-2-4 وزارة الدفاع :-

تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسؤولة عن بناء القوات المسلحة وإعدادها، وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، التي يزيد عددها على أكثر من 350 قاعدة عسكرية، هذا بالإضافة إلى اضطلاعها بمهمة جمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول الأجنبية وتحليلها، بحيث يكون دورها هو تعزيز إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تقوم على أن الوجود العسكري البحري في أعالي البحار، والأنشطة العسكرية في وقت السلم، تساعد في ردع العدوان وبناء التحالفات، كما تفيد في ضمان الاستقرار الإقليمي، وهي أداة رئيسية للدور الأمريكي على الساحة الأوروبية. (السليمي، 1997)

ويعد وزير الدفاع المساعد الأساسي للرئيس في الشؤون العسكرية، والوسائل المتعلقة بالدفاع، والأمن القومي، إلى جانب آخرين من أركان الإدارة (سليمان ، 2006). ولذلك فإن مشاركة وزارة الدفاع في صناعة أوجه السياسة الخارجية الأمريكية وتنظيمها، تعود إلى طبيعة عمل الوزراء، ودور القوة العسكرية المسؤولة عنها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية. (عونى، 1999)

وبالرغم من أن وزارة الدفاع مسؤولة عن إعداد الخطط، وتنفيذ عمليات التدخل العسكري الأمريكي في المناطق المختلفة من العالم، إلا أنها عادة تقوم بالإشراف على التواجد العسكري الأمريكي المنتشر في أرجاء العالم، كما تدير العلاقات العسكرية الأمريكية مع الدول الحليفة والصديقة، وتشرف أيضاً على تقديم المعونات والمساعدات العسكرية، كما تشارك في برنامج إنتاج المعدات الحربية. (الجزيرة نت، 2004)

وتمثل وزاره الدفاع مكانة خاصة في المؤسسة الرسمية لصناعة القرار الأمريكي، سواء كانت أحد أركان الأجهزة التنفيذية، أو من خلال العلاقات بالكونجرس، كما أنها ترتبط بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، ، والتكنولوجيا، والعلمية، والنخبوية (بورتسن، 1984)

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحاول الولايات المتحدة أن تضع نظرية جديدة للعلاقات الدولية، تصاحبها إستراتيجية عسكرية تشمل المناطق المقلقة للولايات المتحدة لتقليصها بالقوة، ولكن بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 فقد عملت وزارة الدفاع الأمريكية على تقديم خريطة للمناطق المشاغبة، والتي تمثل خطراً على الولايات المتحدة، وكانت ليبيا إحدى هذه المناطق باعتبارها من الدول المارقة وترعى الإرهاب. (شريف، 2004)

وقد لعبت وزارة الدفاع الأمريكية دوراً مهماً في العلاقات الأمريكية الليبية منذ أن بدأت، مروراً بأشد اللحظات، وانتهاءً بترسيخ المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، ونورد بعضاً من الأدوار التي قامت بها وزارة الدفاع الأمريكية ضد ليبيا :

- انتهكت إحدى الطائرات الأمريكية بتاريخ 1973/5/30 المجال الجوي الليبي أثناء مناورات كان يجريها الأسطول السادس قبالة الساحل الليبي (أحمد،، 1992)

- أوقفت الإدارة الأمريكية عبر وزارة الدفاع عام 1974 عملية تسليم ثماني طائرات طراز " 130 " إلى ليبيا رغم تسديد ثمنها " 60 مليون دولار أمريكي " مقدماً عام 1972.

- أدرجت وزارة الدفاع الأمريكية إسم ليبيا ضمن قائمة أعداء الولايات المتحدة فى عام 1977،
وصدر عام 1978 قرار بتجميد صفقة طائرات بوينج المدنية التي تم التعاقد فيها مع شركات
الطيران.

- أجري الأسطول السادس الأمريكي بتاريخ 27-30/7/1978 مناورات عسكرية على مقربة من
الشواطئ الليبية، كما تكرر هذا الأمر بتاريخ 1978/9/8.

- حاولت طائرة أمريكية تابعة للأسطول السادس بتاريخ 1980/6/27 إسقاط طائرة العقيد معمر
القذافي، ولكنها فشلت وأسقطت طائرة إيطالية فوق جزيرة " أوسكيتا " .

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 24-25/8/1986 بشن هجوم جوي وبحري شاركت
فيه ثلاث حاملات طائرات على أهداف مدنية وعسكرية بخليج سرت، وأغرقت عدداً من الزوارق
الليبية.

- أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية فى عام 1984 أن ليبيا ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب،
ويعنى ذلك بأن ليبيا بهذا التصنيف معرضة لضربات عسكرية أمريكية.

- قامت الولايات المتحدة بتاريخ 15/4/1986 بهجوم جوي واسع على مدينتي طرابلس وبنغازي
قتل فيها مئات الأبرياء، كما استهدف هذا الهجوم مقر إقامة العقيد القذافي الذي لم يتواجد فيه
أثناء القصف، مما أدى إلى تدميره واستشهاد ابنه.

- أسقطت المقاتلات الأمريكية بتاريخ 1/4/1989 طائرتين ليبيتين كانتا في مهمة استطلاعية
شمال شرق مدينة درنة الليبية (أحمد، 1992)

- قيام وزير الدفاع الأمريكي طوال مراحل الأزمة وما بعدها بالعديد من الجولات إلى المنطقة،
بهدف ممارسة الضغط على الحكومة الليبية، لإجبارها على الإذعان للمطالب الأمريكية، حيث
إن وزارة الدفاع تعبر عن القوة الأمريكية، ولذلك تجد أحيانا تصريحاً معيناً، أو موقفاً، أو قراراً

ينسب لوزارة الدفاع الأمريكية تجاه بلد ما، أو دولة معينة، تكون في الوقت نفسه رسائل لدول أخرى.

- وفي جولة قام بها وزير الدفاع وليام كوهين في منتصف أكتوبر عام 1999، وأثناء الحصار المفروض على ليبيا والعراق، حيث كانت هذه الجولة للتأكيد على بعض القضايا الإستراتيجية للولايات المتحدة، مثل الاستمرار في حصار العراق، وملف بيع الأسلحة الأمريكية لبعض الدول العربية، أكد وزير الدفاع وليام كوهين أن الولايات المتحدة مصرة على تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا وليس رفعها، وذلك للضغط على ليبيا للإذعان للمطالب الأمريكية في ملف حادثة لوكيربي. (مسلم، 1999)

- مع بداية عام 2001 جاءت إدارة الرئيس جورج بوش الابن التي اهتمت بالمؤسسة العسكرية كأحد الأذرع العسكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت على إدخال تعديلات على هذه المؤسسة، وخاصة في ثلاث مجالات رئيسية تتمثل في زيادة القدرات العملياتية القتالية الجديدة، ودور القوات العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، وتحديد مصادر التهديد (حسين، 2007)

ولكن أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 أثرت على صورة هيمنة القوة الأمريكية، و دفعت صناع القرار الأمريكى إلى اتخاذ المواقف الأكثر تشدداً و عنفاً فى تاريخ الولايات المتحدة مع أعدائها، فأعلنت الحرب ليس على الإرهابيين فحسب، بل وعلى الدول التى تأوى وتقدم المساعدات لهؤلاء الإرهابيين (العنانى، 2002)، وعلى اعتبار أن ليبيا فى تلك الفترة كانت مصنفة من ضمن الدول التى تساند الإرهاب، فكانت على قائمة الدول المستهدفة عسكرياً من قبل الولايات المتحدة، حيث كشفت صحيفة " لوس أنجلوس " فى عددها الصادر فى 9 مارس 2002، بأن وزارة الدفاع الأمريكية أحالت إلى الكونجرس مشروعاً للموافقة، يقضى بتطوير

أسلحة نووية من الجيل الرابع ذات الإشعاع المحدود، بغرض استخدامها لضرب بعض الدول

العربية والإسلامية، ومن ضمن هذه الدول ليبيا. (مجلة الدفاع، 2003)

ويشير اهتمام الرئيس جورج بوش الابن في تطوير القدرات العسكرية في أكثر من مجال، إلى أن

هذه الإدارة تعطي أولوية لقضايا الدفاع والأمن القومي، على اعتبار أنها أحد المرتكزات

الأساسية الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي. (سليمان، 2006)

4-2-4 وكالة المخابرات الأمريكية المركزية CIA :-

تعتمد السلطة التنفيذية بشكل كبير على المعلومات التي تزودها بها أجهزة الاستخبارات، حيث

إن الرئيس الأمريكي يحدد فهمه، ويتخذ مواقفه من العديد من القضايا وفقاً لتقارير وتقديرات هذه

الأجهزة، فالعلاقة بين السلطة التنفيذية وأجهزة الاستخبارات ذات علاقة حيوية، فهي تجمع

المعلومات، وتقوم بتحليلها وتضعها على طاولة صانع القرار، وبالتالي تشارك في عملية صنع

القرار. (جرجس، 1998)

ويعتبر بوزان الخبير في الشؤون الأمنية: " أن مفهوم الأمن القومي الأمريكي غامض، ويصعب

صياغته بدقة، حيث إنه بالغ الدلالة، ولأن غياب التحديد يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً

واسعاً للتظهير الإستراتيجي، واستخدام القوة ". (1991،buzan) بينما يرى آخرون: " أن الأمن

القومي يدخله صناعات السياسة في كل مجالات الحياة، "

(1992،kolodziej) أما أرنولد ولفرز: " فيعتبره بأنه الشعور بانعدام تهديد القيم المكتسبة،

وانعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو للخطر". (1962،wolfers)، ويذهب

بترسون: " إلى اعتماد تعريف مجلس الأمن القومي الرسمي، وهو الحفاظ على المؤسسات والقيم

الجمهورية للمجتمع". (1992،peterson)

يوجد فى الولايات المتحدة ما يسمى امبراطورية الاستخبارات، حيث تتعدد مكاتبها ودوائرها فى جميع أنحاء الولايات، ويؤكد الخبراء فى هذا المجال أن الحجم الحقيقى لهذه الوكالات غير معروف بشكل دقيق، إذ إن البعض يعتبر أن الاستخبارات الأمريكية تتلخص بوكالة المخابرات المركزية (السى آى إيه)، ولكن الحقيقة أن تلك الوكالة تسيطر على 15 بالمائة فقط من الموظفين العاملين فى مؤسسة الاستخبارات، بل إن وكالة الأمن القومى تتمتع بموارد تفوق بكثير تلك التى تتمتع بها (السى آى إيه). (Andrew, 1995)

وتملك وكالة المخابرات المركزية، ومقرها فى لانجلى بولاية فرجينيا أكثر من 16 ألف موظف، وموازنة سنوية تقدر بمليار دولار، ولديها من الإمكانيات التى تعمل بها ثروة هائلة، فهى تستخدم العملاء والجواسيس فى كل أنحاء العالم، ويقدر عددهم بنحو 80 ألفاً فى أنحاء العالم، كما تعتمد على التكنولوجيا الحديثة فى ممارسة أنشطتها، بينما توظف وكالة الأمن القومى حوالى 53 ألف موظف، وتفوق موازنتها خمس إلى سبع مرات ميزانية (السى آى إيه). (جرجس, 1998)

وفى عام 1955 أصدر مجلس الأمن القومى قراراً جديداً، يتعلق بممارسة الأعمال التخريبية وهو (م.أ.و -5412) بقى ساري المفعول حتى شباط عام 1970 وحدد هذا القرار الجديد المهام الرئيسية التخريبية لـ (السى آى إيه) وهى ضرورة "خلق واستغلال مختلف المشاكل لمقاومة الشيوعية الدولية، والحيلولة دون مراقبة الشيوعية الدولية لمختلف بقاع الكرة الأرضية، وزيادة استرشاد دول العالم الحر بالولايات المتحدة الأمريكية مع التأكيد إن أمكن ذلك على تطابق مصالح هذه البلدان مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تشجيع الجماعات التى تسعى إلى تنمية مثل هذه العلاقات المتبادلة، حيث ينبغي ذلك مع الحث على رغبة وإمكانيات هذه الشعوب والدول فى إبداء المقاومة للشيوعية الدولية، وتنمية المقاومة السرية، وتقديم

المساعدات للعمليات السرية وأعمال العصابات في المناطق التي تسود فيها الشيوعية الدولية أو تهدد، وذلك وفق السياسة القائمة". (الدليمي، 2004)

كما حدد هذا القرار الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف إذ أكد "أن يتطلب بالتحديد مختلف العمليات السرية التي ترتبط بالدعاية، والأعمال السياسية، والحرب الاقتصادية، ومساعدة حركة المقاومة السرية، ورجال العصابات، وجماعات اللاجئين المناضلين من أجل التحرير، وتأييد العناصر الساخطة وذات الميول المعادية للشيوعية في بلدان العالم الحر التي تهددها الشيوعية، والقيام بمشاريع وعمليات ملفقة"، وكما يلاحظ أن "العمليات التي كان من الواجب اتباعها لدى تحديد نوع العمليات السرية أن تخضع لموافقة المجموعة الخاصة، أو وزارة الخارجية، أو الهيئات الحكومية الأخرى. (collins, 2004)

ويذكر أن الجهاز الاستخباراتي الضخم، قد تم تشكيله للمساعدة في خوض الحرب الباردة، حيث كان يركز نشاطاته على الاتحاد السوفيتي وحلفائه الشيوعيين، فقد خصص 50 بالمائة من ميزانيته للتصدي للاتحاد السوفيتي بالتحديد، إضافة إلى نسبة كبيرة خصصت لمراقبة نشاطات حلفاء الشيوعيين في أوروبا الشرقية، وكوبا، والصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام، بما في ذلك المنطقة العربية. (جرجس، 1998)، وتستخدم الوكالة مجموعة من الأدوات والوسائل المتعددة للوصول إلى أهدافها، ويعتبر المال والإعلام من أكثر الوسائل استخداماً من قبل الوكالة، بحيث تصرف هذه الأموال على عملائها المنتشرين في جميع أنحاء العالم، كما تعمل على توظيف وسائل الإعلام التي تمتلك الكثير منها المرئية والمسموعة والمقروءة. وعلى الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات وتشعباتها، فإن وكالة المخابرات المركزية من بين كل الفروع، تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في رسم السياسات وخاصة الخارجية منها. (Ranalagh, 1986)

وقد حظيت المنطقة العربية بنشاطات هذه الوكالة طوال الفترات التي شهدت أحداثاً وأزمات، فقد كان لها دور في الأزمة اللبنانية عام 1958، حيث أشيع بأنها مولت المرشحين المؤيدين للحكومة في الانتخابات البرلمانية لعام 1957، مما أدى إلى صدمات دموية لاحقاً. (جرجس، 1998)، كما كان لتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 حضور في أنشطة الوكالة، حيث ذكر "بوب غراهام أحد أعمدة الوكالة سابقاً، أن الوكالة سخرت كل ما لديها من إمكانيات لمتابعة منفذى الهجمات (Graham, 2004)، إلا أن بيتر لانس انتقد الحكومة الأمريكية الحالية بالتقصير، وعدم استخدام الوكالة بالشكل الجيد لإحباط مثل هذه الأعمال (Lans, 2004)، و يشير "بول بيلار" وهو مسؤول سابق في الوكالة، وخبير بالعمل الأمني، أنه للحد من ظاهرة الإرهاب يجب فتح بعض الميادين مع بعض المتطرفين في بعض البلدان، لأن ذلك يجنب البلاد حرب الإرهاب الباهظة، ويمكن الاستفادة منها مشيراً بذلك إلى ليبيا. (Pillar, 2006)

وأما عن الدور الذي لعبته وكالة المخابرات الأمريكية تجاه الملف الليبي، فقد كان للوكالة دور مهم في متابعة النظام الليبي وسلوكه، وذلك طوال فترة الأزمة بين البلدين، وخاصة أنه ضمن قائمة الأعداء للولايات المتحدة الأمريكية، وكان من الطبيعي أن تقوم الوكالة بتقديم التقارير عن أنشطة ليبيا التي تصفها واشنطن بالإرهابية، كمساعدة حركات التحرر الأفريقية، والمنظمات الفلسطينية التي رفضت مشاريع السلام مع إسرائيل، كما اهتمت الوكالة بموضوع ملف أسلحة الدمار الشامل الليبية، حيث قدمت تقريراً للكونجرس في ديسمبر 2002 بأن ليبيا وبعد رفع العقوبات الدولية عنها، تحاول تطوير برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل. (www.alriyadh.com, 2003)

وذكرت الوكالة بأن مصادرها كشفت أن ليبيا استخدمت أجهزة استخباراتها للحصول على معلومات تقنية حول تطوير أسلحة الدمار الشامل، مضيفاً -التقرير- بأنها حاولت التفاوض مع روسيا لشراء مفاعل نووي، والحصول على مساعدة موسكو في تطوير مركز " تاجورة " للأبحاث النووية في طرابلس.(bbcnews.arabic،2004)

كما أفادت الوكالة أن بعض عملائها في أوروبا، اكتشفوا عقد مفاوضات سرية بين ليبيا وشركة للمنتجات الكيماوية في إحدى دول أوروبا الغربية، بهدف تأمين تقنيات، ومواد أولية لبرنامج الأسلحة الكيماوية. وفي جلسة أمام الكونجرس، ذكر "جورج تينيت" مدير وكالة المخابرات الأمريكية الأسبق، بأن معلومات "السي آى إيه"، كانت في غاية الأهمية حول برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل الليبية التي أعلن عنها القذافي.(bbcnews.arabic،2004)

وفي مقابلة مع صحيفة "الصنداي تايمز" في أواخر العام 2004، كشف "سيف الإسلام معمر القذافي" أنه تمت صفقة بين وكالة المخابرات الأمريكية (السي آى إيه) والبريطانية (إم 16) من جهة، وليبيا من جهة أخرى، يتم بموجبها كشف ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، والتعهد بالتخلص منه، مقابل قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بإعادة تأهيل الجيش الليبي وتدريبه وتسليحه، مفصلاً في هذه المقابلة عن الدور الذي لعبته وكالة المخابرات الأمريكية في هذا الشأن.(محمد، 2004)

وبالرغم من التقدم الكبير الذي حدث في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - بليليا، وخاصة بعد كشف ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ ليبيا مجموعة إجراءات أمنية في إطار التعاون الأمني في الحرب على الإرهاب، والبدء بخطوات لعودة العلاقات بين البلدين، إلا أن وكالة المخابرات الأمريكية لم تعط موقفاً نهائياً حول إعادة فتح السفارات بين البلدين، وتطبيق كامل للعلاقات بينهما.(بوالعشة، 2006)

5-2-4 الكونجرس :-

يعتبر الكونجرس الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، ويتألف من مجلسي النواب والشيوخ، حيث يمثل مجلس النواب السكان على أساس التمثيل النسبي للولاية ويضم 435 عضواً، ومدة ولايته سنتان، أما مجلس الشيوخ فمدة ولايته 6 أعوام، ويتم تجديد الثلث كل عامين. ويعد الكونجرس المؤسسة الدستورية الأولى من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور الأمريكي. و للكونجرس مهام عديدة يخولها الدستور له، إذ له سلطات دستورية وتشريعية، بالإضافة إلى سلطات الرقابة على بعض الإدارات الأخرى في الدولة. (مور، 1984)

ففي المجال الدستوري، له الحق في إدخال تعديلات دستورية بأغلبية الثلثين، وهي الطريقة الأكثر استعمالاً في التعديلات " الـ 26 " التي تمت منذ وضع الدستور الأمريكي عام 1789 (لاري، 1996).

وتصدر القوانين الفدرالية على شكل قرارات من الكونجرس، حيث يقدم المشروع من قبل أحد أعضاء الكونجرس، كما يمكن أن يقدم بطريقة غير مباشرة من قبل الناخبين كأفراد، أو جماعات منظمة، أو هيئات تنفيذية.

وبعد أن يأخذ المشروع دورته الاعتيادية ما بين اللجان الفرعية والدائمة، يوجه في النهاية من الكونجرس في صيغة مشروع قرار، ومن ثم على الرئيس إبداء الرأي والمصادقة خلال فترة لا تتجاوز الـ 10 أيام ، وللرئيس حق نقضه وإعادته للكونجرس الذي له الحق إصداره كقرار بعد أن يأخذ التصويت عليه مرة أخرى بأغلبية الثلثين. (دانيل، 1984)

ويشارك الكونجرس الرئيس في تعيين كبار الموظفين والقضاة، ومن حقه الاعتراض على أي من هذه التعيينات.

كما يلعب الكونجرس دوراً مهماً في المجال الدبلوماسي، ويشترك مع الرئيس في بعض المهام الرئيسية، وهو الذي يصادق على المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها الرئيس مع الدول الأخرى (شراب، 1999)

ويعد الكونجرس من المؤسسات الرسمية الرئيسية في رسم السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكانت هذه السياسة على المستوى الداخلي، أم على مستوى السياسة الخارجية، ويتسلح الكونجرس بثلاثة مصادر تساعد في لعب دور مهم في صنع السياسة العامة للولايات المتحدة ورسمها، ومنها الدستور الذي يعد بحد ذاته الدرع الواقي والحامي لسلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية، وأيضاً الطبيعة النيابية المتمثلة في أعضاء الكونجرس بالكيفية الموجودة، حيث يعد الكونجرس الأقرب إلى الشعب الأمريكي في قضايا وخصوميته وطموحاته، وهناك أيضاً ديناميات الجهاز التشريعي نفسه الذي يلعب دوره بمهارة. (بروستر، 1991)

و يلعب الكونجرس دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام (quandt، 1993)، ولما كانت قضية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية - ليبيا من القضايا الإستراتيجية التي تؤثر على المصالح الأمريكية، فقد كان دور الكونجرس واضحاً من خلال إصداره عدة قرارات وقوانين ضد ليبيا، ومنها إقرار لائحة الدول الراعية للإرهاب وعلى رأس هذه الدول ليبيا (الشورجي، 2001)

كما وافق الكونجرس في 10/4/1994 على التقرير الذي قدمه الرئيس بيل كلينتون بشأن المقاطعة الاقتصادية المفروضة على ليبيا والذي جاء فيه :-

أ) تجميد أكثر من 130 معاملة ليبية بقيمة 207 مليون دولار.

ب) استمرار برنامج متابعة الإجراءات المفروضة على ليبيا في إطار ما سمي بمبادرة الطريق المسدود، وهو برنامج يهدف إلى مراقبة كل الأمريكيين القاصدين ليبيا، في استمرار للمساعي الأمريكية من أجل فرض إجراءات أكثر فاعلية ضد ليبيا.

كما أقر الكونجرس في 2001/7/26 تمديد فترة القانون الذي أقر عام 1996، والقاضي بفرض العقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاعي النفط والغاز في كل من إيران وليبيا، وهو ما عرف بقانون " داماتو " (حسين، 2003)

كما وافق الكونجرس على طلب الرئيس بوش عام 2004 بشأن تمديد العقوبات المفروضة على ليبيا، متهماً إياها بالضلوع في الإرهاب الدولي.

ولم يقتصر دور الكونجرس بالشكل السلبي تجاه ليبيا فحسب، بل كانت له أدوار إيجابية أثرت في سياسة الولايات المتحدة في الملف الليبي، ففي 25 يناير 2004 وصل وفد من الكونجرس على متن طائرة عسكرية أمريكية إلى طرابلس للمشاركة في تفكيك برنامج التسليح الليبي، وفي إبريل من العام نفسه قررت الولايات المتحدة تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا، وفي يونيو أعيدت العلاقات الرسمية بين البلدين بفتح أول مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في ليبيا. (محمد، 2005)

كما قام عضو الكونجرس الجمهوري "كورت ويلدون " على رأس وفد بزيارة ليبيا في مارس 2004، وأعرب عن ثقته في أن موافقة ليبيا بالتخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، ستدفع الإدارة الأمريكية لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع ليبيا، كما توقع عودة العلاقات قريباً بين البلدين (يوكنان، 2003)، كما قام النائب الديمقراطي " سولومون أورتييز " بزيارة ليبيا حيث التقى عدداً من المسؤولين الليبيين، ورأى أن هدف الزيارة هو معرفة ماذا يريد الليبيون في هذا الوقت الذي تترسخ فيه العلاقات بين البلدين، وتحدث قائلاً : " يتعين علينا أن نعرف كل منا الآخر

بصورة أفضل، ولهذا السبب جئنا، وأعتقد أن هؤلاء الناس متشوقون لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية". (يوكنان، 2003)

وفي مقال "لكينيث كاتزمان" يرى أن أى إجراءات ستتخذها الإدارة الأمريكية يتعلق بعودة العلاقات الأمريكية - الليبية، يجب أن تخضع لموافقة الكونجرس، (كاتزمان، 2005). وما زال قرار عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يثير جدلاً واسعاً فى الكونجرس الأمريكى، إذ إن بعض أعضائه مثل "توم لانتوس" الذى زار ليبيا أكثر من مرة، ومجموعة أخرى تطالب الإدارة الأمريكية بعودة العلاقات، على اعتبار أن ليبيا استوفت الشروط، وتجاوبت مع المطالب الأمريكية التى تحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة، إلا أن هناك مجموعة أخرى من أعضاء الكونجرس، ترى أن ليبيا لم تلتزم بالدفعات الأخيرة لتعويضات أهالى الطائرة المنكوبة فوق إسكتلندا، وبقي هناك دفعات لأسر الضحايا لم تقم ليبيا بدفعها حتى الآن. (كاتزمان، 2005)

3-4 المؤسسات الغير رسمية : (المؤثرات الداخلية)

لم يقتصر دور المؤسسات الرسمية فى صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتجاه ليبيا بشكل خاص فحسب، بل تعدى ذلك، حيث إن مرونة النظام السياسي بكل مكوناته يعطي مؤسسات غير رسمية أدواراً مهمة فى الشراكة فى صنع السياسة الخارجية، من خلال تأثير هذه المؤسسات على صناعات القرار، وفي هذا الصدد سوف نتناول الدراسة بالرصد والتحليل المؤسسات غير الرسمية المؤثرة فى صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا كمؤثرات داخلية، كالرأي العام، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح، ولوبى النفط، وذلك على النحو التالي :-

1-3-4 الرأي العام :

يلعب الرأي العام الأمريكي دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها بشكل عام، وخاصة في القضايا الإستراتيجية، وهناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دوراً في تحديد مدي تأثير الرأي العام في هذه القضايا، وخاصة السياسية منها والاقتصادية، وتواجه دراسات الرأي العام الأمريكي صعوبة كبيرة، وذلك لطبيعة التركيبة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، فهو مجتمع متنوع ومركب، وتكثر فيه الإثنيات والأعراق، وهذا ما يصعب الأمور ويعقدها أمام صناع السياسة الأمريكية، الذين يسعون دوماً إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الداخل والخارج.(الميهي،1997)

وتغلب على بنية الرأي العام الأمريكي الطبيعة الهرمية، التي يعلو قممتها صانعو الرأي، وهم الذين عادة ما يشغلون المراكز القيادية في المجتمع الأمريكي، سواء كان هذا المركز حكومياً أو غير حكومي وعلى المستوي القومي - ويبلغ حوالي 1-2% من مجموع السكان ويدنو من المجموعة السابقة الذكر والجمهور اليقظ الذي يُعد أكثر عدداً ويتكن من الأفراد المثقفين بالأحوال السياسية، ولكن لا تربطهم صلات مع صانع القرار، ويشكل الرأي العام الجماهيري قاعدة الهرم، وتضم هذه الشريحة حوالي 75-90% من الجمهور الأمريكي، ومعظم هؤلاء الأشخاص ليس لديهم اهتمامات كبيرة بالسياسة، ويكون اهتمامهم مقتصرًا على المصالح الشخصية فقط.(سعودي،1986)

ويرى تشومسكي في كتابه : ماذا يريد العم سام ؟ بأن الرأي العام الأمريكي هو بالنهاية أحد مخرجات المؤسسات الأمريكية الكبرى، ويعنى بذلك أن صانع القرار في الولايات المتحدة يقوم بتصنيع قضية ما، ثم يقوم بتسويقها للرأي العام بطريقة معينة.(تشومسكي،1998)

ويرى الرئيس والطاقم المساعد له ضرورة أن يتكيف مع الرأى العام، الذى هو بالأصل على أجدنة الرئيس، وخاصة حينما يكون هذا الأمر يتعلق بأرواح الأمريكيين مدنيين كانوا أم عسكريين(كنعان،2005).

وفى التقرير الإستراتيجى السنوى لوزارة الدفاع، التى تقوم بإعداده كل أربع سنوات، جاء فيه أنه على الشعب الأمريكى أن يتهيأ لحرب طويلة ضد الإرهاب، و يتطلب ذلك الاستعداد وترتيب الأمور.(تقرير واشنطن،2006)

وفى عدا حوادث نادرة جداً فإن دور الرأى العام يكون محدوداً جداً فى تأثيره فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، و السبب الرئيسى لهذا التأثير المحدود يكمن فى نقص اهتمام الجمهور والرأى العام الأمريكى، ومعرفته فى مجال الشؤون الخارجية.(جرجس،1998)

ويرى عواد أن نظام الحكم فى الولايات المتحدة، يتماشى مع مصالح الطبقة الحاكمة ، والنخبة المنتفذة، وهى التى وضعت الدستور بحيث يمكنها ذلك من الاحتفاظ بالسلطة السياسية، والتلاعب بوسائل الإعلام التى تشكل الرأى العام لإعادة إنتاج نفسها وثقافتها، مستغلة بذلك حقيقة أن الشعب الأمريكى يفتقر إلى الذاكرة التاريخية، وتعود أن يقبل ما تقوله النخبة السياسية، بحيث يقبل فقط العقد القائم فى مجتمعه، وتعد مشاركته السياسية مقتصرة على المشاركة فى الانتخابات فقط، مكرسة بذلك النخبوية، ومهمشة دور التعددية.(عواد، 2005)

وهذا يجعل الجمهور عرضة للتلاعب والتأثير حسب الحاجة لصانع القرار، وعادة ما يتم استخدام الرأى العام الأمريكى من قبل صانع السياسة فى الولايات المتحدة لتمرير بعض الأجندات الخاصة، وما حصل فى قضية احتلال العراق، ومن قبلها تهيئة الرأى العام الأمريكى وتعبئته ضد الرئيس صدام حسين، على أنه يمثل تهديداً للسلم والأمن العالميين، لأكبر دليل على هذا الأسلوب من قبل صناع السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية.(الكنبورى،2003)

ولعل ما حصل للعراق كاد أن يحصل لليبيا، وخاصة أنها كانت على قائمة الدول الراحية للإرهاب، حيث الرأى العام الأمريكى لديه صورة عن ليبيا منذ فترة طويلة من خلال الأزمات المتتالية فى العلاقات بين البلدين، وخصوصاً أن عداء ليبيا للولايات المتحدة الأمريكية كان واضحاً وضوحاً لا لبس فيه.

وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 استغلت الإدارة الأمريكية الحدث استغلالاً جيداً، لتوظفه بشكل يلبى إلى حد كبير أجندتها فى العالم بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وخصوصاً بعد أن اتضح أن منفذى هجمات 2001/9/11 من المناطق العربية، وكانت تلك الأحداث بمثابة المبرر الذى ينتظره بوش وأركان إدارته فى قيادة العالم على الطريقة الأمريكية، وذلك لتعزيز الإمبراطورية الأمريكية.

بالمقابل تعاملت القيادة الليبية مع هذه التطورات بإيجابية، لتفادى تداعيات قد تحدث للنظام الليبى كما حدث فى العراق ، الأمر الذى دفعها إلى تغيير سلوكها السياسى تجاه الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، بالتعاطى الأمريكى تجاه التغيير الذى طرأ فى المواقف الليبية، بدأ الرأى العام الأمريكى يتعاطى مع سياسة البيت الأبيض، واعتبر أن بعض القرارات التى اتخذتها الحكومة الليبية بشأن القضايا التى كانت سبباً فى الأزمة فى العلاقات بين البلدين، اعتبرت نجاحاً لسياسة الرئيس بوش الخارجية، كقرار ليبيا بالتخلى عن برنامجها بوقف إنتاج أسلحة الدمار الشامل، مما أدى إلى ارتفاع شعبية الرئيس جورج بوش الابن أمام الرأى العام الأمريكى. (الكنبورى، 2003)

2-3-4 وسائل الإعلام :

لقد كفل الدستور الأمريكي حماية هذه الأداة وحرية مزاولتها، ولذلك تعتبر وسائل الإعلام الأمريكية أكثر الوسائل حرية في العالم، من خلال تغطيتها لكافة القضايا، على المستوى الداخلي والخارجي. (كيرز، 1995)

ولأهمية هذه الوسيلة فقد أصبحت من أهم الوسائل التي يعتمد عليها صانع السياسة، وفي الحياة الأمريكية فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية تتنافسان على ممارسة سلطة الحكم، وعلى الفوز باهتمام وسائل الإعلام، وحتى عندما يسعى أحدهما لاستخدام وسائل الإعلام لتوصيل رسائله إلى الشعب، فإن كلاً منهما بواسطة محكمة الرأي العام أن يرد على الآخر بشكل مستمر من خلال وسائل الإعلام. (غريب، 2000)

وتعتبر وسائل الإعلام أداة الوصل بين الحكومة والرأي العام، من خلال قيام وسائل الإعلام بتوصيل الرسالة الحكومية إلى الشعب، وتقوم باستطلاع رأى الشارع تجاه هذه الرسائل الإعلامية الحكومية، ويرى تشومسكى أن مهمة الإعلام والدعاية فى النظام الأمريكى، هى فرض فلسفة عبثية تجبر الناس على أن يفكروا فى الأمور التافهة والسطحية مثل، الاستهلاك والموضة، بحيث إن لم تتم السيطرة عليهم يصبحون خطرين للغاية. (chomsky، 2005)

وبالرغم من أن الحكومة ووسائل الإعلام ليسا على وفاق دائماً إلا أن كلاً من الطرفين يعتمد على الآخر، فمعظم التقارير الإخبارية تأتي من خلال الحكومة، وفي المقابل تعتمد الحكومة على وسائل الإعلام من أجل توصيل رسائلها إلى الشعب. (Amprose، 1993)

ويرى بعض الكتاب ومنهم جرجس، أنه نتيجة أهمية وسائل الإعلام الأمريكية، فقد تحولت من مشاهد خفى إلى فاعل رئيسى فى ميدان السياسة الخارجية، لأن قوة وسائل الإعلام تكمن فى قدرتها على تعميم الصراعات فى المحيط الاجتماعى، بما يهيىء لصانع السياسة اتخاذ القرارات

المهمة فى القضايا المطروحة، كما يجد بعض المراقبين صعوبة فى تحديد العلاقة غير

الملحوظة والمعقدة بين وسائل الإعلام وعملية صنع السياسة.(جرجس،1998)

وبالرغم من أن الإعلام " يأخذ سياق الكلام من الحكومة " إلا أن هذا لا يفقده نفوذه، ويلعب

الإعلام دوراً كبيراً داخل الحكومة نفسها، حيث يلعب دور الوسيط ليس بين الشعب والحكومة

فحسب، بل بين قطاعات مختلفة داخل الحكومة والحكومات الأخرى، ويرى جيرمان وتشومسكى،

أن الأخبار الصادرة عن وسائل الإعلام تكون فى العادة مستجيبة لمصالح الصفوة

الحاكمة.(الغندور، 2004)

ويعتمد صانع القرار السياسي الأمريكي على وسائل الإعلام من أجل تعبئة الرأي العام، وتوعيته

تجاه القضايا التي تريد الحكومة أن تنشرها بشكل يلبي احتياجاتها ويقربها من تحقيق أهدافها.

كما تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً فى الحياة السياسية الأمريكية على المستوى الداخلي

والخارجي، أما بالنسبة للداخل فكثيراً ما تلعب دوراً فى تقييم الأداء الحكومي للقضايا الداخلية،

كالصحة والتعليم والقضايا الاجتماعية، والانتخابات إن كانت رئاسية أو وخاصة بالكونجرس أو

انتخابات محلية للولايات. وأما على الصعيد الخارجي فوسائل الإعلام أهمية كبيرة فى توضيح

سياسة الولايات المتحدة الخارجية وتفسيرها تجاه القضايا الدولية، فإن قضية العراق قبل

الاحتلال، وسقوط النظام فيها، دليل واضح على حجم الإنتاج الذي كانت تصدره المؤسسات

الإعلامية الأمريكية، وتأليب الرأي العام، ليس الأمريكي فحسب بل والعالمى أيضاً، باتهام

العراق امتلاك الأسلحة الكيماوية، والتهديدات المزعومة لجيرانه.(الكنبرى،2003)

ولم يختلف هذا السلوك الإعلامى الأمريكى الموجه ضد دولة معينة، بل هو نهج وسلوك يحركه

صانع القرار فى أوقات محددة وبطريقة معينة، وإن ما حصل مع ليبيا موضوع الدراسة دليل على

إثبات هيمنة مجموعة من النخب الأمريكية على وسائل الإعلام لتقوم بخدمة مجموعة معينة لها

أجنداتها. فقد استخدم الإعلام الأمريكي ضد ليبيا بشكل جيد بحيث استطاع أن يحشد رأياً عاماً غربياً، يكاد يكون بالإجماع في الثمانينيات والتسعينيات، حيث كانت تكيل الاتهامات ضد ليبيا، من مساعدة ومساندة الإرهاب، إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إلى قضية لوكيربي، وتفجير مقهى برلين، وإسقاط الطائرة الفرنسية فوق النيجر وسط أفريقيا، وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي، حيث كانت هذه الفترة الزمنية تمثل مرحلة تصعيدية بين البلدين، وبعد أن بدأت ليبيا تتعاطى بطريقة دبلوماسية وإيجابية، بمعنى تلبية بعض الشروط الأمريكية تجاه القضايا المطروحة، كنتسليم المتهمين الليبيين في تفجير لوكيربي، ونبذ الإرهاب، وقطع علاقته بالإرهابيين والمنظمات الإرهابية، بدأ الإعلام الأمريكي المبرمج من قبل الحكومة يتعاطى بشكل إيجابي نسبياً، وهذا الأمر شجع صنّاع القرار لاتخاذ مواقف تتماشى والتغيير في السلوك الليبي تجاه القضايا المطروحة، وخاصة بعد الإعلان الليبي عن تخلي ليبيا عن برنامجها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل (تقرير واشنطن، 2006)، وذلك على اعتبار أن ليبيا مثلت بقرارها نموذجاً لدول أخرى. فقامت وسائل الإعلام بتهيئة الظروف لدفع صنّاع القرار باتخاذ المواقف المناسبة مثل : رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والحديث عن نية واشنطن في عودة العلاقات بين البلدين، والسماح بالسفر إلى ليبيا، وعودة الشركات الأمريكية للاستثمار في ليبيا.(تقرير واشنطن، 2006)

وسوف تستعرض هذه الدراسة في هذا المحور، بعض الأمثلة في تعاطي بعض وسائل الإعلام الأمريكي تجاه ليبيا :

- شبكة CNN.. ذكر ولف بلتيزر Wolf Blitzer، أن استئناف العلاقات تجاه ليبيا وشطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، قد يكون بمثابة علامة مشجعة لدول أخرى مثل سوريا وإيران.(تقرير واشنطن، 2006)

- مجلة نيوزويك - عرض الصحفى الأمريكى المشهور مايكل هيرش Michael Hirsh .
تحليلاً مفصلاً لتداعيات شطب ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، حيث رأى أن الرئيس جورج بوش الابن كان فرحاً وهو يتحدث عن القذافي بعد نتائج حرب العراق الأخيرة، وأن قراره بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، مثلاً يحتذى به. (تقرير واشنطن، 2006)
- صحيفة واشنطن بوست Washington post . حيث تناولت في افتتاحيتها بأن استئنا ف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا خطوة جيدة رغم ما اقترفته طرابلس من جرائم في السابق، إلا أنه خطوة على طريق التطبيع بين البلدين. (تقرير واشنطن، 2006)
- صحيفة نيويورك تايمز New York Times . اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقات طيبة مع ليبيا. بالرغم من تاريخها الأسود. واعتبرت أن هناك إمكانية لمسح ذلك عبر إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. (تقرير واشنطن، 2006)
- صحيفة واشنطن بوست Washington post اعتبرت أن عودة العلاقات بين ليبيا و الولايات المتحدة هو زواج مصلحي لكلا الطرفين (تقرير واشنطن، 2006)
- صحيفة نيويورك تايمز وبتاريخ 2004/9/21، نسبت لأحد المسؤولين فى إدارة الرئيس جورج بوش الابن بالخدمات التى جنتها من التعاون الأمنى الأمريكى - الليبى ، وذلك من خلال المعلومات التى قدمتها ليبيا بشأن السوق السوداء للأسلحة المحظورة فى العالم، حيث اعتبر المسؤول الأمريكى بأنها أعظم فائدة جنتها الإدارة. (اسلام اون لاين، 2004)

3-3-4 جماعات الضغط والمصالح ولوبي النفط :

عادة ما تستعمل مصطلحات جماعات الضغط (Pressure Group) للإشارة إلى جماعات ومنظمات غير حكومية تمارس ضغطاً على صناعات القرار، وليس بعيداً عن هذا المصطلح

جماعات المصالح (Intrest Group) وهم ذوى المصالح المشتركة والمحددة، التي تختلف عن مصالح جماعة اخرى (المنوفى، 1987)

ويرى "مكس سكيديمور، ومرشال كارتروانك" بأن هذه الجماعات تتيح للناس تركيز مواردهم على غرض مشترك، وهو بالتأكيد مهم، ويوظفون شيئاً من طاقاتهم وجزءاً من ثرواتهم لتعزيزه (سكيديمور، وانك، 1984)، والنظام السياسى الأمريكى يوصف بأنه مفتوح بحيث يعطى الفرصة لكافة القوى والجماعات أن تمارس تأثيرها فى عملية صنع القرار (شراب، 1999)، مستخدمة كل الوسائل التى تمكنها من الوصول إلى الأشخاص المؤثرين فى صناعة القرار الأمريكى، فعلى سبيل المثال كثيراً ما تستخدم هذه الجماعات الأموال فى الوصول إلى أعضاء الكونجرس بغية تحقيق مصالحها (شراب 1999)

وتتقدم الولايات المتحدة نظم العالم السياسية من حيث الحيوية التى تتمتع بها أنشطة جماعات المصالح واللوبيات بتعددتها المذهلة، وهى تعددية تناسب التعددية الهائلة التى يتسم بها المجتمع الأمريكى، إثنياً، وجغرافياً، وثقافياً، واقتصادياً. (الشورجى، 2002)

ويشير المؤلفان "ستيف فارسر، وجارى غريستيل" فى دراسة أَعادها حول جماعات الضغط واللوبيات فى الولايات المتحدة، إلى دور النخب الاقتصادية التى سعت دائماً لاستغلال ثروتها سياسياً من خلال تحويل تلك الثروات إلى نفوذ سياسى وعلاقات شخصية تؤثر على صانع القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية. (فارسر، غريستيل، 2005)

ويلعب ناشطو اللوبى وجماعات المصالح فى عملهم ضمن المساحة القانونية التى يتيحها النظام السياسى الأمريكى، مستخدمين كافة الوسائل للوصول إلى أهدافهم، فهناك أكثر من 100 ألف لوبى ناشط مسجل فى واشنطن، يركز معظمهم على الأوضاع المحلية، بينما تهتم جماعات أخرى منهم بأوضاع الاقتصاد والمال والسياسة، ويكون هؤلاء بمثابة الوسيط بينهم وبين كبار

المسؤولين الأمريكيين كأعضاء الكونجرس المرشحين، أو من خلال الاتصالات الشخصية لبعض مسؤولي البيت الأبيض، وهذا يعنى بيئة صنع القرار (أخميس، 2005)

ومن الوسائل التي تعتمد عليها جماعات المصالح في الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها، اعتمادها على إستراتيجية التأثير المباشر على صاحب القرار، عبر الاتصال المباشر بهم سواء في البيت الأبيض أو الكونجرس، وتعتمد على أسلوب المقابلة الشخصية مع المسؤولين، ورفع الدعاوى القضائية، وإرسال الرسائل والخطابات إلى الدوائر السياسية ذات

العلاقة. (goldman،berry،janda،1992)

وفي إطار عملية التنافس بين الرئيس والكونجرس في السيطرة على عملية صنع السياسة الخارجية، فإن مختلف جماعات المصالح، والضغط العالمية، والمصالح الإستراتيجية، تؤثر بشكل فعال في مواقف وأهداف فرعي الحكومة. (جرجس، 1998)

وفي إطار نشاط اللوبي النفطي الأمريكي، وهو أحد أهم اللوبيات في الولايات المتحدة بشكل عام، وفي إدارة الرئيس جورج بوش الابن بشكل خاص، فمع ازدياد حجم الاستهلاك الأمريكي للنفط العالمي، فقد لعبت مجموعات اللوبي النفطي دوراً مهماً في تغيير المواقف الأمريكية تجاه ليبيا، والعمل على عودة العلاقات معها، ولعل النشاط الذي قامت به شركة "رويال دوتش شل الأمريكية في ليبيا، الذي كان آخر اتفاق بينها وبين شركة النفط الوطنية، والذي يقضى بتطوير أبرز مشاريع الغاز في ليبيا لدليل واضح على تأثير هذه اللوبيات في تحريك العلاقات بين البلدين (صبح، 2005).

ويعد اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية، التي تربط صانع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وهو ما ينطبق بشكل

واضح على الإدارة الأمريكية الحالية، التي ترتبط بعلاقات قوية مع أعضاء المجمع النفطي الأمريكي، ولكنها تكاد تكون مستفيدة من مصالحهم بشكل أو بآخر. (العنانى، 2006)

وتحتاج الولايات المتحدة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي، حيث كشفت بعض الدراسات أن اللوبي النفطي، المسيطر على الإدارة الحالية في واشنطن عن إستراتيجية جديدة في المناطق الحيوية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تأمين هذا الاحتياج من الطاقة في مناطق العالم غير منطقة الخليج العربي، ولذلك جاء التوجه الأمريكي إلى أفريقيا ولفظها، وهذا ما كشفته إحدى اللوبيات النفطية وهي: " المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة "

National Energy Policy Development Group والذى نشر في 17 مايو 2001، مؤكداً تزايد احتياج الولايات المتحدة من النفط خلال السنوات القادمة، والمعلوم أن الولايات المتحدة تستورد 16.7 مليون برميل يومياً، علماً بأن التقديرات القائمة حالياً تقول: إن الولايات المتحدة بحاجة إلى زيادة في استهلاك الطاقة. أما بخصوص النفط الليبي فقد كشفت الدراسة أنه من أجود أنواع النفط، فقلة الكبريت يقلل من عملية التكرير، وأن معظم حقوله واقعة في المياه الأمر الذى يقلل من احتمالية الاحتكاك بالسكان المحليين، وبذلك يوفر بيئة أفضل للتنقيب.

(2006،islamicnews،www)

وقد أثرت بعض جماعات المصالح اليهودية المتواجدة في واشنطن على العلاقات الأمريكية الليبية، فالمنظمة العالمية لليهود الليبيين كما ذكرت صحيفة " الجيروزليم بوست " العبرية أنه تم ترتيب زيارة لرئيس المنظمة بناء على حصوله على دعوة من السلطات الليبية، وذلك بحجة زيارة بيت أهله والاطمئنان عليه، ومناقشة الجهات الليبية في قضية تعويض اليهود الليبيين الذين غادروا ليبيا تاركين ممتلكاتهم هناك، إلا أن هذه الزيارة أرجئت لمرّة أخرى بسبب بعض الإحراجات التي من الممكن أن تقع على ليبيا، وقالت بعض المصادر: إن ملف تعويضات

اليهود قد تم طرحه منذ بداية المفاوضات السرية التي بدأت أواخر التسعينيات بين الولايات المتحدة والحكومة الليبية في لندن، وهناك بعض المراقبين يرجحون قيام مسؤولين ليبيين بزيارات سرية لإسرائيل بهدف ترتيب شيء ما في المستقبل. (خشان، 2005)

وفى النهاية فإن الشركات الأمريكية وطوال فترة الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و ليبيا قد انحرفت من نشاطاتها فى ليبيا، حيث حلت محلها شركات عالمية أخرى، ولذلك كان لهذه الشركات دور مهم فى تغيير المواقف الأمريكية تجاه ليبيا بالتزامن مع تغيير واضح فى السلوك الليبى فى كافة القضايا العالقة بين البلدين. (العنانى، 2006)

4-4 المؤثرات الخارجية :

بما أن السياسة لاتوجه فى البيئة الدولية فحسب، وإنما هى بحد ذاتها جزء من هذه البيئة، فإن أى سياسة خارجية تعتبر السياسات الأخرى جزءا من البيئة التى توجهها إليها، كذلك فإن السياسة الخارجية تشكل فى مجموعها النسيج العام للنظام السياسى الدولى. (سرور، 2002)

وعليه، سيتم فى هذا الجزء من الدراسة طرح انعكاس المؤثرات الخارجية وتحليلها، التى أثرت فى رسم ملامح السياسة الأمريكية تجاه ليبيا خلال الفترة 2001-2006، ومن أهم هذه المؤثرات :

1-4-4 انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة :

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضى موجة كبيرة من المتغيرات وعلى كافة الأصعدة والمستويات الدولية والأقليمية والمحلية، الأمر الذى انطوى عليه العديد من المفارقات والمتناقضات، حيث أدت إلى انقلاب فى خريطة العلاقات الدولية بكل تفاعلاتها. (حسين، 2003).

وكان من أبرز المتغيرات التي حدثت سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهايار المنظومة الاشتراكية، حيث أدى ذلك إلى سقوط كل مظاهر القواعد والأنماط التي كانت تحكم نظام القطبية الثنائية، الذي كان مهيمناً على التفاعلات الدولية طوال فترة الحرب الباردة، وانعكس هذا التطور إلى تلاشى هامش المناورة المستقلة أمام الكيانات الصغيرة والمتوسطة. (محمد، 1995)

وفي هذه الفترة سارعت الولايات المتحدة على اعتبار أنها الرابحة في الحرب، والتي قادتها من خلال منظومتها الرأسمالية الغربية إلى ترسيخ قواعد وأنماط جديدة، تتيح لها التحكم بكافة التشكيلات والتفاعلات الدولية، حسب أجندتها الجديدة في ظل نظام عالمي أحادي القطبية. (بسيوني، 1989)

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كشريك أساسي في بناء أسس وقيم النظام الدولي، شرعت الولايات المتحدة في بسط سيطرتها على النظام الدولي وبنائاته المؤسسية، فقد بلورت نظاماً هرمياً جديداً تتسلسل قمته دول المنظومة الغربية الرأسمالية بزعامتها (الأشعل، 1996)، ولإنجاز هذا الهدف لجأت الولايات المتحدة ليس إلى توظيف كل مواردها الاقتصادية والعسكرية فحسب، وإنما توظيف التطور النوعي الدولي في الوسائط الاتصالية والتكنولوجية، التي يندرج في إطار ظاهرة العولمة التي قادتها خلال سيطرتها اقتصادياً على العالم، من خلال فتح أسواق جديدة بحيث يصبح العالم قرية صغيرة (بسيوني، 1989)، وكذلك توظيف الآليات المؤسسية الدولية، والسيطرة عليها وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، كي تتحكم في قرارات هذه المؤسسات خدمة للمصالح الأمريكية دون إيلاء اهتمام مصالح الدول الأخرى (شنيكات، 2004).

وباتساع دائرة التوسع والهيمنة الأمريكية التي سادت العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد تعرضت النظم السياسية الإقليمية إلى المتغيرات التي شهدتها العالم، وخاصة في منطقة الشرق

الأوسط، وتعتبر ليبيا التي تميزت بحالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة من الدول التي تأثرت بشكل كبير، حيث كانت ترفض التغلغل الأمريكي في المنطقة، كما رفضت الحلول السياسية والمشاريع السلمية التي طرحت لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت مركز استقطاب لكل الذين يعادون الولايات المتحدة الأمريكية ومن بين هذه الجماعات، المنظمات الفلسطينية التي رفضت الصلح مع إسرائيل، وأيضاً علاقات ليبيا بالجيش الإيرلندي، وكاسترو في كوبا. (هندي، 2000)

فبعد الانهيار اشتدت الضغوط الأمريكية عليها في كل الميادين، وقد تزامنت حادثة لوكيربي في تلك الفترة العصبية لتزيد من حدة الأزمة ضد ليبيا، فاشتد الحصار الدولي والمقاطعة لها. (الحيالي، 1997)

أمام هذه الضغوط وغيرها كما سنرى في محاور قادمة من هذه الدراسة، فقد أثر ذلك على تغيير السلوك الليبي تجاه أزمته في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولذلك بدأت تتعاطى بإيجابية تجاه المطالب الأمريكية (سرور، 2006).

4-4-2 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 :

منذ الصدمة الأولى لأحداث 2001/9/11 برز مناخ جديد ورؤية واضحة بأن هذا الحدث يعتبر نقطة تحول نوعية في علاقات العرب مع الولايات المتحدة الأمريكية. (ولد أباه، 2004) فقد كانت ردود الفعل العربية سريعة جداً وواضحة، فقدم معظم الزعماء العرب العزاء للشعب والإدارة الأمريكية، وأكدت معظم التصريحات والبيانات الرسمية التي صدرت عن الحكومات العربية، ما يلي: (يوسف، حمزة، 2002)

- شجب أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 واعتبارها عملاً إرهابياً وإجرامياً.
- التأكيد على رفض الإرهاب بجميع صورته وأشكاله.
- التعاون مع الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، وملاحقة الإرهابيين كل حسب إمكانياته.
- أما على مستوى الهيئات والنقابات العربية، فقد أدانت منظمات وهيئات عربية وإسلامية الحادث، ومنها جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والأزهر الشريف، ودار الإفتاء فى بيروت، والمجلس الشيعى الأعلى. (الدسوقى، 2001)
- وقد استغلت الولايات المتحدة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 لتفرض رؤيتها بالقوة على المجتمع الدولى، وجاء ذلك واضحاً فى خطابات الرئيس الأمريكى ونائبه أكثر من مرة، حيث وجه الرئيس جورج بوش الابن أكثر من رسالة فى هذا الشأن على أن تقوم الدول بالاختيار: إما أن تكون مع الحرب ضد الإرهاب أو العكس، بمعنى أوضح، من معنا ومن مع الإرهاب؟ كما وجه نائب الرئيس ديك تشينى الاتهام إلى أكثر من 60 دولة، يعتقد أنها قدمت المساعدة للإرهابيين. (هيكل، 2004)
- و كانت ليبيا، وفى ضوء العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة إحدى الدول التى صنفتها وزارة الدفاع الأمريكية ضمن قائمة الدول التى من الممكن أن تتعرض لضربات نووية تكتيكية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. (العيسوى، 2002)
- ولذلك جاء الموقف الليبى سريعاً ومنسجماً مع المواقف العربية والدولية تجاه أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 ، حيث سارع العقيد معمر القذافى بتقديم العزاء للشعب والإدارة الأمريكية، واصفاً الحدث بالهستيريا والغضب الشديد، وأبعد من ذلك فقد صرح بأن من حق الولايات المتحدة أن ترد وتنتقم من الإرهابيين أينما شاعت ووقتما شاعت. (الأشعل، 2005)

وقد قامت ليبيا بمجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلى، تمحورت باعتقال مجموعة من الإسلاميين المتطرفيين، كما قدمت معلومات للحكومة الأمريكية عن مجموعة أخرى منهم فى خطوة بدت لزيادة حسن النية فى تحسين العلاقات بين الدولتين (يوسف، حمزة، 2002)، كما توسطت فى حل بعض الأزمات الدولية، وكان أبرزها، أزمة الرهائن فى الفلبين (سرور، 2006) ولذلك كانت هناك توجهات جديدة فى السلوك السياسى الليبى تجاه الولايات المتحدة، والعالم بشكل عام، وبدأت مجموعة من اللقاءات والاجتماعات السرية منها والعننية بهدف تصفية الخلافات، والعمل على عودة العلاقات بين البلدين، (نبلوك و 2001)، كما عملت على إنهاء قضية لوكيرى حسب الشروط الدولية عامة، والأمريكية خاصة وبكل تفاصيلها وتبعاتها المالية والمدنية .

وعلى صعيد الصراع العربى الإسرائيلى طرح العقيد القذافى رؤيته للحل بقيام دولة "إسراطين"، وتكون هذه الدولة للعرب واليهود، ويجرى بها انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، وتنزع منها الأسلحة النووية، كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، وأما مدينة القدس فتكون لكل الأديان، وأن يتم الاعتراف بهذه الدولة الجديدة، وتأخذ صفة العضوية بالجامعة العربية. (سرور، 2006)

وعلى صعيد مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ففى خطوة غير مسبقة أصدر وزير الخارجية الليبى "عبد الرحمن شلقم" بياناً، أعلن فيه المبادرة الليبية بالتخلى طوعاً عن برنامجها النووى، وفتح مختبراتها ومنشآتها أمام فرق التفيتش الدولية. (بيلز، 2003)

وبذلك تكون ليبيا قد استفادت من درس 2001/9/11، وعملت على التغيير السريع فى سلوكها تجاه الولايات المتحدة، كما استطاعت الأخيرة توظيف تلك الأحداث لفرض منظومة جديدة تتعامل بها مع العالم.

3-4-4 الإحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق 2003 :

لاشك أن احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، كان له تداعيات خطيرة على المستوى الدولي والإقليمي، وخاصة على النظم التي تعتبرها واشنطن دولاً عدائية، أو تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. (هيكل، 2004)

فقد شكلت الأزمة العراقية وعلى مدار ثلاثة عشر سنة من الحصار، والقصف، والقهر، والاحتلال للعراقيين اتجاهاً فرض نفسه على الساحة على المستوى الرسمي خاصة، بحيث أصبح العجز العربي واضحاً، وعدم قدرته على حماية أمن أعضائه (سرور، 2006)، ويقول الأستاذ محمد حسنين هيكل : " أن المثير للدهشة أن العرب طوال فترة الأزمة بقوا بدون سياسة لا شكل ولا مضمون لها " واستأنس هيكل بشهادة " لمارتن إنديك " رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل فيما بعد، حيث يقول : " أثناء ضربات الصواريخ على العراق فيما يسمى بعملية ثعلب الصحراء، كنا في اجتماع لبحث موضوع القصف على أن يستمر أم لا، وفجأة قال الرئيس كلنتون : " اننى حائر بشأن هؤلاء العرب إذا ضربنا العراق غضب الرأي العام العربي وصاح، وإذا أوقفنا القصف غضب حكام العرب وهمسوا لنا لماذا لم تضربوا، إنكم بذلك تقوون موقف صدام " (هيكل، 2004) إذن حدث الاحتلال وأصبح حقيقة واقعة على الأرض ولم يحرك العرب ساكناً، وفي ظل تنامي قوة الإمبراطورية الأمريكية على اعتبار أنها تشكل القوة الكونية، لم يعد أمام النظام الليبي إلا أن يغير من سلوكه السياسى، لكى لا ينتظر دوره كما شاهد العالم ما حدث بالرئيس العراقى صدام حسين، وإلا فإن أى سلوك يتعارض مع الواقع الموجود الذى تفرضه الإرادة والهيمنة الأمريكية يعد انتحاراً سياسياً، (سرور، 2006)

وكان من الواضح أن القيادات التي تنتظر إليها الولايات المتحدة على أنها مارقة في العالم العربي، ومن بينها القيادة الليبية، باتت تتعرض لضغوط لا قبل لها بها بعد التدخل الأمريكي - البريطاني في العراق، بدءاً من الاجتياح والغزو، وحتى القبض على صدام حسين.

ويمكن القول: إن ملامح التغيير بدأت في تلك الدول التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها مارقة بعد الاجتياح الأمريكي - البريطاني للعراق مباشرة، ولوحظ في حينه تخفيف بعض الإجراءات الداخلية التي تستهدف عمليات الإصلاح الداخلي، وكأنها تقول للولايات المتحدة إننا جاهزون للتحوّل الديمقراطي طواعية بعيداً عن خيار القوة. (عبد الرزاق، 2003)

ويرى محللون أن الدرس العراقي كان دافعاً لليبيا لبدء التحوّل منذ أن بدأت القيادة الليبية التوجّه في سلوكها السياسي الإيجابي لحل أزمة لوكيربي و تبعاتها، ولذلك لم يكن مستغرباً إقبال ليبيا نحو والتفكير الواقعي لاتخاذ نهجاً جديداً له علاقة بالمتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية والإقليمية كاحتلال العراق. (الشرق الأوسط، 2003)

وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية الخطوات العقلانية التي قام بها النظام الليبي، وخاصة تخليه عن برنامج التسلح، أنه بذلك يكون قد أرسى قواعد لعبة جديدة في الشرق الأوسط، وكأنها ترى في التصرف الليبي نموذجين: الأول نموذج صدام حسين الذي رفض وقاوم بكل ما أوتى من قوة، رغم إدراكه بمدى الضرر الذي لحق بالعراق جراء مواقفه المعروفة، والنموذج الثاني الليبي الذي تقدم طواعية للإعلان عن برامج أسلحة الدمار الشامل والرغبة في تفكيكها، مع التصور المستقبلي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والأسرة الدولية (عبد الرزاق، 2003)، ومن هنا أرادت الولايات المتحدة إقرار هذا النموذج الجديد للتعاطي مع الدول التي لا تتمتع بعلاقات جيدة مع واشنطن مثل إيران وكوريا الشمالية، وقد اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بذلك صراحة حيث ذكرت أن ليبيا استجابت بصدق وإخلاص في كل المجالات التي تقربها

من المجتمع الدولي بعد العزلة الطويلة، معتبرة أن ليبيا نموذج مهم للإشارة إليه أثناء إباحنا على تغيير فى سياسة دولة أخرى .(العنانى، 2006)

ومن هنا نرى بأن هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، قد لعبت دوراً كبيراً فى عملية اتخاذ القرارات المهمة فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه ليبيا ، الأمر الذى انعكس على السلوك السياسى الليبى بالتعاطى مع هذه التطورات بشكل إيجابى، ارتأى من خلالها النظام الليبى أنه بسلوكه الإيجابى هذا يخدم مصالحه الوطنية، وهو فى الحقيقة يحقق بذلك أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية فى المنطقة بشكل عام وفى ليبيا بشكل خاص.

4-5 الخلاصة :

فى سياق ما تم طرحه فى هذا الفصل، الذى يتعلق بمؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا فترة الدراسة، تبين دور المؤسسات الرسمية الأمريكية كالرئاسة، والكونجرس، ووزارة الخارجية، والدفاع، وأجهزة الاستخبارات، وخصوصاً وكالة المخابرات المركزية، فقد تبين مدى قدرة هذه المؤسسات على لعب دور بارز فى صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن المؤسسات غير الرسمية: كالرأى العام، ووسائل الإعلام الأمريكية، وجماعات الضغط والمصالح، ولوبى النفط (كمؤثرات داخلية)، كما تبين تأثيرها الواضح على صانع السياسة الخارجية الأمريكية.

أما مجموعة المؤثرات الخارجية فقد ألفت بظلالها وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، كانهيار الاتحاد السوفيتى (حليف ليبيا)، وكيف أثر هذا الانهيار على تغيير فى توازن القوى الدولية، حيث أصبحت تسيطر فى العالم سياسة القطب الواحد، ثم بينت أحداث 2001/9/11 وكيف لعبت دوراً مهماً فى توجيه العالم أجمع على الحرب ضد الإرهاب، بينما

كان الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق من المؤثرات التي كان لها حضور مهم في تغيير السلوك الليبي تجاه القضايا الدولية والغرب والولايات المتحدة.

الفصل الخامس

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الخامس

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

1-5 مقدمة :

تعتبر دراسة أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى من أولى اهتمامات الباحثين في مجالات السياسة الدولية بصفة عامة، ودراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، حيث أصبحت في المرحلة الراهنة على درجة كبيرة من الاهتمام، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أدى انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي إلى خلل واضح وكبير في التوازن الدولي، وقد برزت قوة الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، والتي عززتها بمفردات قادرة على تدعيم نفوذها وقوتها. (محمد، 1995)

هذا وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال ثلاثة محاور تتناول الأهداف السياسية، والاقتصادية، والعسكرية الأمنية، وذلك بالرصد التحليل على النحو التالي :-

2-5 الأهداف السياسية :-

لاشك أن تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة، هي بمثابة تطلعات تتبناها لتحقيق مصالح معينة، وقد تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، حسب رؤية كل دولة وإدراك صانع القرار وتقييمه تجاه قضية ما. (بدران، 1982)

ويرى الكاتب الأمريكي المشهور "تشومسكى" فى الأهداف السياسية الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم. (تشومسكى، 1998)

لقد تزامنت فترة الرئيس جورج بوش الابن عام 2001 مع مجموعة من التغيرات الكبيرة على مستوى النظام الدولي بشكل عام، كأحداث 11 سبتمبر 2001، وغزو أفغانستان والعراق، حيث كان لهذه التغيرات تداعيات أسهمت فى إعادة هيكل النظام الدولي، الأمر الذي دفع الإدارة بتحديد أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفق هذه المستجدات.

ولما تعد منطقة الشرق الأوسط من أولي اهتمامات الإدارة الأمريكية، فإن ملف العلاقات الأمريكية - الليبية (محور الدراسة) قد حظى باهتمام بالغ لدى الإدارة الأمريكية، لما يتضمن من قضايا معقدة، كالمف النووي، وأسلحة الدمار الشامل، وإغلاق ملف لوكيربي، والتعويضات التى طرحت لحل الأزمة، وملفات الإرهاب، وعلاقة ليبيا بالمنظمات الإرهابية، حسب تصنيف الولايات المتحدة لها، ووضع حقوق الإنسان المتدهور فى ليبيا، وحرية التعبير المفقودة، كل ذلك وغيره هو بالتأكيد أجندة الإدارة الأمريكية السياسية المعلنة تجاه ليبيا (الكنبوري، 2003)

وشكلت الأهداف السياسية تجاه ليبيا محوراً للعديد من القضايا التى تصب فى خدمة المكاسب الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة العربية. وسوف يستعرض الباحث فى هذا المحور هذه

القضايا على النحو التالي : (نافعة، 2003)

- الاستمرار في الضغط على ليبيا لاستنزافها سياسياً وترويضها، لكي يتم حسم أمرها بعدم الاعتراض على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية والإقليمية، وتمثل ذلك من خلال مواصلة الحصار المالي والدولي، والحظر الاقتصادي المفروض عليها منذ منتصف الثمانيات. (هيكل، 2004)

- إن أحداث 9/11/2001 وتداعياتها دفعت الولايات المتحدة إلى حسم علاقاتها الدولية، بأن خير الرئيس بوش دول العالم، مع محور الخير الذي تمثله الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، أم مع الإرهاب، وذلك في تصريح له بتقسيم العالم إلى شطرين : شطر مع الإرهاب وشرط ضده، وبذلك أرادت الولايات المتحدة أن تخير ليبيا بين هذين الشطرين، (يوسف وآخرون، 2003) وهذا ما يسوقنا إلى المحور الآخر..

ويتمثل هذا المحور في نبد ليبيا للإرهاب، وقطع علاقاتها بكل القوى والحركات التي تعتبرها واشنطن في قائمة الإرهاب، وتخلي ليبيا عن برنامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. (sprigman، 2003)

- يرى مولر أن الولايات المتحدة ما فتئت تتعت ليبيا بكل الصفات والتهم، كالدولة المارقة، والراعية للإرهاب، ومصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. (مولر، 2006)

وأمام الضغوطات السياسية وغيرها التي مارسها الولايات المتحدة على ليبيا، وبعد أحداث 9/11/2001 وتداعياتها. (فاندويل، 2005) ومن خلال المفاوضات السرية التي جرت بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وليبيا من جهة أخرى، التي أثمرت بقبول ليبيا لغالبية القضايا العالقة بين الطرفين، والالتزام بحلها كقضية لوكيربي وتعويضات أهالي الضحايا، ونبد الإرهاب، وطرد المنظمات الفلسطينية من الأراضي الليبية وإغلاق معسكراتها، (www.itit، 2007)، كما تعهدت ليبيا بتفكيك برنامجها النووي، كما أن هناك أهدافا سياسية

للولايات المتحدة فى ليبيا، وهى قضية الإصلاح الداخلى للنظام السياسى الليبى، والإصلاحات الاقتصادية، وملف حقوق الإنسان. (2007،newyourktimes)

أمام المواقف الليبية الإيجابية واستجابتها للشروط الأمريكية، فقد تغير المشهد الأمريكى تجاه ليبيا، وبدأت تستعيد أنفاسها وحيويتها لتأخذ دورها الطبيعى فى المجتمع الدولى، وخاصة أنها تدخلت لحل بعض الأزمات الدولية كقضية الرهائن فى الفلبين.(سرور،2006)

بذلك رضخت ليبيا للمطالب الأمريكية حتى لا تكون دولة خارج الفلك الأمريكى

(www.itit،2003)، بمعنى أن هذه المطالب تعتبر إحدى متطلبات المشروع الإمبراطورى

الأمريكى، وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير (قاسم، 2003)، بما يحققه ذلك من بسط نفوذها على العالم، وخاصة أن ليبيا لديها من الإمكانيات التى رأت الولايات المتحدة أن تسخرها وتستفيد منها فى مشروعها الكبير.(هارفى، 2003)

كما أن تطويع ليبيا حسب المقاييس الأمريكية يرفع يدها - ليبيا - عن أفريقيا وفق الرؤية الأمريكية لهذه القارة وتفرعاتها الشائكة، وذلك بقطع الطريق على ليبيا بإيجاد قوة إقليمية كالاتحاد الأفريقى الذى اقترحه القذافى على غرار الاتحاد الأوروبى.(بلقزير،2000)

وعليه فإن الهدف السياسى لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، تحقق وفق تلك الظروف والإجراءات التى عملت الإدارة الأمريكية عليها، التى سوف يتم تنفيذها من قبل ليبيا.

3-5 الأهداف الاقتصادية :

تعتبر الأهداف الاقتصادية أحد أهم محاور سياسة الولايات المتحدة الخارجية بشكل عام، لما لهذا الهدف من أهمية فى تحقيق الهيمنة والنفوذ والسيطرة الأمريكية على العالم، بواسطة كبرى

الشركات التي ترعاها جماعات المصالح واللوبيات ذات الاهتمامات والمصالح الخاصة، والتي ترتبط بصانع القرار الأمريكي. (تشومسكى، 1998)

ويرى مازن الحسينى مترجم كتاب " أفريقبا وإمبراطورية النفط" للكاتبين : مايكل واتس، وجون بيلامى، بأن النفط أصبح المصدر الحيوى والأساسى ليس فقط للاقتصاد الأمريكى فحسب، بل لمجمل اقتصاديات العالم، وهذا ما يؤكد المقولة التي أخذت تتكرر منذ فترة في الأدبيات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية في البلدان الغربية، وهى : " أن من يسيطر على مصادر النفط والطاقة فى العالم قد يضمن السيطرة على العالم نفسه ". (واتس، بيلامى، 2007)

ومن الأهداف الاقتصادية لسياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا، الاستمرار فى الضغط عليها من أجل السيطرة على مواردها الطبيعية كالنفط والغاز. (شريف، 2003)

ونظرا للأهمية الكبرى لهذا الدافع القوى، فالنفط الليبي يدفع الشركات الأمريكية للضغط على صناع القرار الأمريكى تجاه تحريك العلاقات الأمريكية -الليبية، بما يؤدى ذلك إلى عودة هذه الشركات، وخصوصاً أنها حرمت من الاستثمار فى ليبيا منذ عقدين، فضلاً عن الحاجة المتزايدة للولايات المتحدة التي تقدر فى العام 2020 بحوالى 65% من حاجتها الاستهلاكية. (نبيل، 2005)

ويأتى السباق الماراثونى الأوروبى - الأمريكى تجاه منطقة المغرب العربى، ليعطي الدليل على أن هناك أهدافاً اقتصادية أمريكية، وذلك من خلال إستراتيجية جديدة أهم ملامحها مشروع شراكة أمريكية - مغربية حمل اسم " إيزتسنات " وهو اسم وزير التجارة الأمريكى فى عهد الرئيس كلنتون، وكان يهدف المشروع إلى خلق مجال للحوار الاقتصادى بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربى، وإرساء تعاون اقتصادى يقوم على التبادل الحر بين الطرفين.(الاوندى، 2004)

وصحيح أن الحراك الأمريكي - الأوروبي يأتي في سياق التنافس بين القوى الدولية، إلا أن ليبيا تعتبر أهم دولة في المنطقة، كونها أغنى دولة في دول المغرب العربي من حيث النفط والغاز. (نوفل، 2006)

ويرى أحمد النجار أنه وبعد أطول فترة ازدهار اقتصادي متواصلة بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال فترتي الرئيس كلنتون " 1992-2000 "، جاء عهد الرئيس بوش لتشهد فيه كل المؤشرات الاقتصادية تدهوراً كبيراً حتى قبل 9/11/2001. (النجار، 2004)

كما يرى الخبير الاقتصادي حوران بأن اقتصاد الولايات المتحدة، يشهد حالة من عدم الاستقرار بدأت منذ قدوم الرئيس جورج بوش إلى الحكم عام 2000، واعتماده سياسات اقتصادية غير واضحة المعالم، وازدياد حالة عدم الاستقرار بعد أحداث 9/11/2001، وما تبع ذلك من دخول الولايات المتحدة في سلسلة من الحروب في إطار الحرب على الإرهاب (حوران، 2001)، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تصب القدر الأكبر من موازنتها باتجاه المؤسسة العسكرية، وقضايا التسلح، وتجهيزات الجيش الأمريكي، مما أثر على أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الأعوام الماضية، وهذا يدفعها إلى البحث عن مخرج لهذه الأزمات الصعبة. (إسماعيل، 2006)

وترتبط أيضاً جماعات المصالح الأمريكية بالنفط الليبي، وما تلعبه الشركات الأمريكية من خلال علاقتها ببعض الجهات المسؤولة في البيت الأبيض، نظراً لوجود المصالح المشتركة بينهما (الصحاري، 2004)

ومن اللافت للنظر أن الرئيس جورج بوش الابن بدأ حياته العملية في مجال النفط كمنسق مشاريع ينظم عمليات التنقيب، ثم تأسسه شركة للاستكشاف والتنقيب، واستمر في عدة تجارب حتى وصل إلى منصب عضو مجلس إدارة، ومستشار لكبرى شركات النفط، ونائب الرئيس ديك

تشينى الذى يرأس " هالبيرتون " أكبر مؤسسة خدمات نفطية فى العالم، و دون إفانز وزير التجارة شريك فى " توم براون " ، وكوندوليزا رايس التى تشغل الآن منصب وزيرة الخارجية، كانت عضو مجلس إدارة " شيفرون " (مرقص،2003)

فمنذ أحداث 9/11/2001 ومن خلال التحولات التى طرأت على السلوك الليبى تجاه الولايات المتحدة، فإن هناك أيد فى الإدارة الأمريكية تلوح مستخدمة سياسة " العصا والجزرة " لتحقيق مصالحها الاقتصادية الإستراتيجية ملوحة بالأولى ومحتفظة بالثانية.(الصحارى،2004)

وبالتعاطى الليبى الإيجابى الذى أصبح جلياً أمام المطالب الأمريكية، فإن أول ما اتخذته الإدارة الأمريكية كبادرة حسن النية فى عودة العلاقات بين البلدين، هو السماح للشركات الأمريكية بالعودة إلى ليبيا لممارسة نشاطاتها النفطية هناك.(مولر،2006)

وترى الأستاذة رشيدة خشان بأنه على الرغم من المرونة والقبول الليبى تجاه المطالب الأمريكية، منذ تسوية لوكيرى، وتفكيك ترسانتها لأسلحة الدمار الشامل، لم تأخذ واشنطن قراراً بعد فى رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية من قائم بالأعمال إلى سفير، وفى الوقت نفسه تسمح بزيارة الوفود تلو الوفود على المستوى الرسمى كأعضاء الكونجرس، ومسؤولى الأمن والخارجية، لتطوير العلاقات السياسية والتجارية والأكاديمية، وتسمح للمجموعات والشركات النفطية وخصوصاً "شيفرون، أوكسيدنتال، وأميرادا هيس " لمعاودة التنقيب عن النفط، والإسهام فى إعادة المنشآت الليبية وتحديثها.(خشان،2006)

ويشكل النفط والغاز ما يتراوح بين 65% إلى 70% من كل الطاقة التى تستهلكها أكبر ثلاث اقتصاديات فى العالم وهي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبى، وبحسب بيانات مركز الدراسات السياسية والدولية فى واشنطن، كانت الولايات المتحدة تستورد عام 1973 حوالى 36% فقط من احتياجاتها من الطاقة، وفى العام 2000 استوردت 57% من حاجاتها للطاقة،

وقد ارتفعت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى 60% عام 2003، حيث تقول الدراسة إن الأمريكيين يستهلكون 5.19 مليون برميل يومياً. (الصحارى، 2006)

ويذهب خبراء النفط فى الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمى فى حال النمو الاقتصادى سيتطور من عام 2000 وحتى 2025 أعلى من كل مثيلاتها فى التاريخ، وهوما يدفع النفط أن يكون السلعة الأهم فى العالم، وتوقع " لورد براون " كبير المديرين التنفيذيين فى شركة " بريتيش بتروليوم بى. بى " أن يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة فى السنوات الـ 35 المقبلة، الأمر الذى دفع واشنطن لنشر خطة للطاقة القومية الأمريكية، قام بإعدادها ديك تشينى مع طاقمه، وضعت فى ثلاث نقاط رئيسية: (www.libya_usmission، 2005)

- يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد مما تستورده من النفط مع زيادة استهلاكها له بحلول عام 2020 سيصل إجمالى استيراد النفط يومياً إلى 17 مليون برميل أى إلى 65% من إجمالى الاستهلاك .

- لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قسرى على المصادر التقليدية مثل السعودية، وفنزويلا، وكندا، لتوفير النفط الإضافى، بل ويتعين عليها أيضا الحصول على إمدادات إضافية من مصادر جديدة مثل بحر قزوين، وروسيا، وأفريقيا.

- لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على قوى السوق من أجل الوصول إلى تلك الإمدادات المضافة، بل سيتطلب ذلك جهوداً مهمة من قبل الحكومة لتجاوز المد الخارجى لشركات الطاقة الأمريكية. (الصحارى، 2006)

ويقدر احتياطى ليبيا من النفط بنحو 5.29 مليار برميل، وتعد ثانياً أكبر منتج للنفط بعد نيجيريا، التى يقدر احتياطها من النفط بنحو 30 مليار برميل، ويتوقع خبراء النفط فى الولايات المتحدة، أن تتم اكتشافات نفطية ضخمة فى ليبيا خلال العشر سنوات القادمة.

(2007،businessime online)

وإلى جانب الاحتياطي الليبي من النفط، فإن لديها إلى هذا الجانب حوالي 1.3 تيريلون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ولذلك فهي تعتبرمحط أنظار الشركات الغربية.(حنفي،2003) وتعتبر عودة الشركات الأمريكية إلى ليبيا بالرغم من وجود الشركات الأوروبية كالفرنسية والأسبانية والإيطالية والنمساوية، أمراً في غاية الأهمية لكلا الطرفين الأمريكي والليبي، حيث تمتلك الشركات الأمريكية الخبرات والتكنولوجيا الأحدث في التنقيب على النفط.(الصحاري،2004)

ولعل احتياج الولايات المتحدة الأمريكية الواضح للطاقة، وتحديدأ النفط والغاز، يبين مدى القوة الاستثمارية التي ستحصدها الشركات الأمريكية جراء عودتها للعمل في ليبيا. وفي ظل تنامي قوتها الاقتصادية في سياق التنافس الدولي على استحواذ الأسواق العالمية ، دليل على الاهتمام الأمريكي بليبيا، وما كان يذاع ويشاع من اتهامات ضد ليبيا كالإرهاب وغيرها من التهم، ما هي إلا غطاء لكي تبرر الولايات المتحدة أي خطوة أو موقف تقرضه تجاه ليبيا لجعلها دائما تحت الضغط لتذعن وتستسلم أمام هذه الضغوطات. ولقد استغلت الولايات المتحدة الظروف الداخلية والخارجية دائما ضد ليبيا لما تملكه هذه الدولة من ثروات تستطيع الولايات المتحدة استخدامها للعمل على استمرارية إمبراطوريتها مستخدمة ما تمتلكه من وسائل لتحقيق هذه الأهداف.

4-5 الأهداف العسكرية والأمنية :-

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الدراسة على تحقيق أهداف إستراتيجيتها من خلال سياستها الخارجية تجاه ليبيا، بما يحقق تعزيز نفوذها في العالم وخاصة بعد أحداث 9/11

2001/، حيث شعرت الولايات المتحدة أن هذه الأحداث كانت بمثابة طعنة في كرامتها بعد ضرب رموزها الاقتصادية والعسكرية.(العايب، 2004)

ولذلك جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي من تهديد ووعيد ليس لمن قام بهذا العمل الإرهابي فحسب، وإنما لكل من لا يدينه بالنص وبالفعل، وهذا ما أكده الرئيس بوش عندما عبر عن ذلك بشكل واضح في تخيير العالم سابقاً إلى معسكرين " الإرهاب وضده ". (مسعد، 2002)

وفي مقال مترجم " لدونالد راميسفيلد " يقول فيه : " قبل أحداث 2001/9/11 كان القادة الأمريكيون، سواء في المجال المدني أو العسكري، منخرطين في خطة " معهودة للدفاع. ولكن في ظل مراجعة تقرير الدفاع الأمريكي الذي يتم إعداده كل أربع سنوات، بدأت نظرتنا إلى البيئة الأمنية حولنا تصير أكثر إمعانا وتركيزا، وهوما أوصلنا إلى ضرورة تبنى إستراتيجية جديدة. " (فهى، 2002)

ولما كانت ليبيا إحدى الدول المصنفة أمريكيا على قائمة محور الشر وكدولة إرهابية وترعى الإرهاب حتى قبل أحداث 2001/ 9/11، إذن وبالتأكيد سوف تكون في وضع يجب أن تقرر فيه موقفها، فكانت أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، وهو الهدف العسكري في حسم أمر ليبيا تجاه قضايا الإرهاب، ولم يكن ذلك المطلوب من خلال تبادل رسائل أو أي نوع من الدبلوماسية، بل كانت بصيغة التهديد من رأس الهرم في الإدارة، حيث رأى الرئيس جورج بوش الابن في تصريح له بأنه يجب على ليبيا أن تشارك مشاركة كاملة في الحرب على الإرهاب، (www.photivs.com، 2004) وفي إطار التعاون الدولي لهذا الغرض قامت ليبيا بمجموعة من الإجراءات في هذا السياق، ومنها العقيد القذافي الذي كان من أوائل الدول والرؤساء الذين قدموا العزاء لأهالي الضحايا وللولايات المتحدة كدولة.(بلوم، 2002)

كما وصفت ليبيا اعتداءات 2001/9/11 بالعمل الجبان، وقال القذافي : " أننا في حالة غضب هستيري، بعد ضرب أكبر دولة في العالم، ومن حقها أن ترد وتنتقم، وتستطيع أن تنتقم وتعمل أي شيء ".
(بوخريص، 2006)

وفي القمة العربية بالجزائر 2004 أوضح القذافي أن ليبيا ضد تنظيم القاعدة، وضد الإرهاب الإسلامي، كما أن الشرطة الدولية قالت بأن ليبيا أول دولة تطالب بإعتقال "اسامة بن لادن ".
كذلك نظمت ليبيا أكبر الحملات لاعتقال أشخاص اتهموا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة، أو الجماعات الإسلامية الذين تدرجهم الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية.
(فهيمى، 2006)

كما قدمت المعلومات عن المئات من الإسلاميين في إطار تعاون ليبي أمريكي كخطوة أولى لزيادة الثقة بين البلدين، وفي هذا الإطار صرح القذافي لصحيفة نيوزويك في 13 يناير 2003 " أن هناك تعاوناً أمنياً ليبيا أمريكياً للقضاء على تنظيم القاعدة خاصة والإرهابيين عامة". (نيوزويك، 2003)
بينما أكد توني بلير " رئيس وزراء بريطانيا السابق " أثناء زيارته إلى طرابلس، أن ليبيا مستعدة للدخول في شراكة مع بريطانيا في الحرب ضد الإرهاب.(لاندو، 2005)
وفي هذا الإطار، زار نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ليبيا في مطلع نوفمبر 2005، بهدف إجراء لقاءات سرية بعدد من المسؤولين الليبيين تتعلق بسبل توسيع دور ليبيا في مكافحة الإرهاب.(الشرق الأوسط، 2004)

وقد جاءت زيارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى الشمال الأفريقي في إبريل عام 2006، في مساعي أمريكية في سياق حربها ضد الإرهاب، وذلك من خلال التصدي للخلايا النائمة لتنظيم القاعدة في أفريقيا، وتم تقديم الدعم اللوجيستي والتدريب للعناصر الأمنية لدول

شمال أفريقيا، ولم تكن أهداف زيارة رامسفيلد لهذه الدول بعيدة عن التفاهات الأمريكية - الليبية في هذا المجال. (بوعنان، 2006)

وتعتبر الولايات المتحدة أن ليبيا خبيثة في المنظمات الإرهابية بحكم علاقاتها السابقة معها ودعمها لها سابقاً، ولذلك عملت على الاستفادة منها في هذا المجال. (حنفي، 2003)

وفي سياق التعاون الليبي - الأمريكي في المجال الاستخباراتي، نسبت صحيفة " نيويورك تايمز " الأمريكية إلى مسؤولين في إدارة بوش، بأن الخطوات التي اتخذتها ليبيا بشأن المعلومات التي قدمتها بالتعرف على السوق السوداء للأسلحة المحظورة ومواد التسلح، كانت أعظم فائدة جنتها الولايات المتحدة من وراء تغيير السلوك الليبي. (dune، 2004)

ويعتبر مولر بأن إذعان ليبيا للمطالب الأمريكية منذ أن بدأت في تغير سلوكها، دليل على أن هناك لدى الإدارة الأمريكية سبباً أخرى لإجبارها على القبول بشروطها دون التدخل العسكري، وهذا ما يؤكد استخدام الإدارة الأمريكية لسياسة " العصا والجزرة " (مولر، 2005)

وبذلك حققت الولايات المتحدة أحد أهداف سياستها الخارجية تجاه ليبيا، وهو الهدف العسكري، بحيث لم تعد ليبيا من دول محور الشر، بل تحولت إلى دولة صديقة متعاونة أمنياً، وذلك من خلال بعض الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه ليبيا.

5-5 الخلاصة :

في ضوء ما تم طرحه في هذا الفصل من الدراسة، الذي تناول بالرصد والتحليل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، اتضح أن هذه الأهداف تلبية لأجندات الإدارة الأمريكية الحالية، فالأهداف السياسية تمثلت في العمل على إذعان ليبيا لتلبية المطالب الأمريكية السياسية، والضغط عليها لدفعها إلى تغيير سلوكها، الذي تعتبره واشنطن بالعدواني، وهذا ما تم فعلاً، أما

الهدف الاقتصادى فتمثل فى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على نפט ليبيا، وعودة الشركات الأمريكية للعمل فى المجالات النفطية المختلفة، والتي حرمت منها لأكثر من عقدين، وحلت محلها شركات غربية أخرى، وبالفعل نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق ذلك. أما الهدف العسكرى والأمنى، فجاء ليلبى حاجات أمنية وعسكرية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية فى ما يسمى بالحرب على الإرهاب ، وأيضاً تمكنت الولايات المتحدة فى إخراج ليبيا من دائرة الدول التى ترعى الإرهاب، وتعديل سلوكها للحد الذى بدأت فيه ليبيا بالقيام بنشاط أمنى واستخباراتى ضد الجماعات الإسلامية وتنظيم القاعدة، وتقديم معلومات حول أسواق الأسلحة كذلك.

الفصل السادس

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل السادس

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية

1-6 مقدمة :

لاشك أن الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، استخدمت أهم الأدوات والوسائل والمهارات التي تناسب تحقيق هذه الأهداف، لأنه بدون تلك الأدوات أو الوسائل لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف السياسة الخارجية. (مرعى، 2002)

فعموماً يلجأ صانع السياسة الخارجية إلى استخدام مجموعة من الأدوات، التي قد تسهم في تحقيق أهداف الدولة، و تختلف هذه الأدوات طبقاً للأهداف الموضوعية.

ويرى زكريا المهتم بالسياسة الخارجية الأمريكية، أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فيما يخص سياسات الولايات المتحدة، فالمصلحة القومية العليا هي الهدف، والتراوح يكمن في الوسيلة بين مبدأ الاحتواء أو استخدام القوة. بيد أنه في الحالتين فإن السيطرة على العالم ومقدراته وضبط تفاعلاته محكوماً حسب الرؤية الأمريكية للعالم. (زكريا، 1999)

وفي هذا الفصل سوف تستعرض الدراسة، أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا خلال الفترة 2001-2006، وذلك من خلال تحديد أربع أدوات تم استخدامها، وهي الأداة الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتوظيف المؤسسات الدولية والإقليمية، هذا وسوف تقوم الدراسة باستعراضها ورصدها على النحو التالي :-

2-6 الأداة الدبلوماسية :-

تعتبر الأداة الدبلوماسية الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول، وخصوصاً في الأوقات السلمية، وتشمل فن التفاوض من خلال القنوات الخاصة لهذا الغرض، كما أنها تعمل لتحقيق المساعي الحميدة بين الدول في حالات النزاع، وإعلان عن حياد الدولة تجاه القضايا (سرور، 2002)، بالإضافة إلى الإجراءات الدبلوماسية الأخرى، كتسليم مذكرة موقعة من رئيس الدولة إلى الممثل الدبلوماسي لرئيس دولة أخرى، بمعنى آخر، هي فن إدارة التعاون مع الوحدات السياسية الأخرى، وهي في جوهرها لا تعدو أن تكون فن الإقناع من غير الالتجاء على القوة (شليبي، 1996)

والأداة الدبلوماسية هي على رأس القائمة من بين أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة بواسطة الاتصال الدبلوماسي مع الدول الأخرى، تعمل على تسوية النزاعات أو تخفيف

حدثها، والتعاون مع الحكومات التي لها نفس اتجاهها على تعزيز المصالح المشتركة. وتعتبر الدبلوماسية الوظيفة الرئيسية التي تضطلع بها وزارة الخارجية وسفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية الأخرى. (أبروين، 1986)

ولتحقيق أهداف سياستها الخارجية، لجأت الولايات المتحدة دوماً إلى استخدام أدوات أو وسائل محددة، وفي بعض الأحيان مزجت في بعض القضايا مجموعة من الأدوات في آن واحد كالأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، أو استخدامها للمؤسسات الدولية والإقليمية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية (Spiegel، 1985)، كما حدث في حالة ليبيا محل الدراسة. وعلى الرغم من أهمية الأداة الدبلوماسية الأمريكية، إلا أن الإجراءات الدبلوماسية فشلت دون ممارسة سياسة "العصا الغليظة". ويرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة انفردت بدبلوماسيتها في مختلف بقاع العالم من أوروبا والشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، إلا أنه يلاحظ أن استخدام الدبلوماسية يرجع إلى طبيعة نظرة الرأي العام الأمريكي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يؤكد العلاقة أو الروابط المتبادلة بين ما تفعله الإدارة الأمريكية، وما يريده الرأي العام. (J.Art، 1985)

في الحقيقة لم تكن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش هي التي بدأت باستخدام الأداة الدبلوماسية لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه ليبيا، فكانت البداية في عهد الرئيس بيل كلنتون وأثناء معالجة إدارته للملف الليبي بكل ما فيه من قضايا ساخنة بين الطرفين، كقضية لوكيربي، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل.

و بدأ التحرك الدبلوماسي الأمريكي بالفعل مع ليبيا، بعد أدراك القذافي أثناء العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا بعد أحداث لوكيربي، والتي جاءت استكمالاً للإجراءات التي فرضت على ليبيا في فترة الرئيس " ريجان "، أن رفع العقوبات عن ليبيا وعودتها إلى الأسرة الدولية يتطلب

منها تغيير سلوكها السياسى تجاه العالم، حيث الوضع العربى غير القادر على صد المواقف الأمريكية، إذ إن العرب لم يستطيعوا كسر الحصار المفروض على ليبيا (عبد الرازق، 2003) لقد جاءت العقوبات بالتزامن مع التغير الذى أصاب المنظومة الدولية بانهايار الاتحاد السوفيتى كحليف لليبيا، وأن المواقف العربية لم ترق لمستوى فك الحصار، بل فقط التنديد به، ولذلك ذهبت ليبيا إلى العمل على تحسين صورتها أمام العالم، الأمر الذى يعنى للفضاء الإبقاء على شرعية النظام الثورى، فكان بداية هذا التحول فى تحسين العلاقات الخارجية مع بريطانيا فى يوليو 1999، وجاء ذلك بعد اعتراف ليبيا بالمسؤولية عن قتل الشرطة البريطانية (إيفون فليتشر) ودفع مبلغ ربع مليون جنيه إسترليني لعائلتها. (على، 2006)

وبعد النجاح الذى حققته ليبيا بعودة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، دفع هذا الفرنسيين والليبيين إلى اتخاذ القرارات المناسبة لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أثر تعويض ليبيا ضحايا الطائرة الفرنسية U T A التى أدانت محكمة فرنسية مجموعة من الليبيين بتفجير تلك الطائرة فوق النيجر عام 1989. (التقرير الإستراتيجى الأفريقى، 2002)

إن استئناف العلاقات الليبية - البريطانية، والليبية - الفرنسية، وتعامل ليبيا المرن فى حينه، والتعاطى مع المتطلبات الدولية التى تقضى بتسليم المتهمين الليبيين فى قضية لوكيربى إلى المحكمة الدولية، أسهم ذلك فى خلق أرضية جيدة لتعامل الولايات المتحدة مع ليبيا بالطرق الدبلوماسية، الذى انتهى بالفعل بتسليم ليبيا المتهمين الاثنى للمحكمة الدولية فى 6 إبريل عام 1999، مما أدى إلى تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليها، وذلك بفعل جهود المملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا. (Arnold، 1996)

وفى العام نفسه، بدأت مفاوضات سرية فى بريطانيا بين ضباط كبار فى الاستخبارات الليبية من جهة، والأمريكية والبريطانية من جهة أخرى، وكان الهدف من هذه المفاوضات الوصول مع ليبيا

إلى أقصى درجة من التنازلات أمام المطالب الأمريكية ومنها: دفع التعويضات لأهالي ضحايا

لوكيربي، وتخلي ليبيا عن برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ووقف " دعمها للإرهاب "،

وإغلاق معسكراتها وطردها من ليبيا. (التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2002)

ولعل أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 ، والموقف الليبي إزاء هذه الأحداث المتمم

بالاستنكار والتنديد، وتأييد الولايات المتحدة ضرب الذين قاموا بهذه الأحداث ومعاقبتهم ، كل

ذلك شجع الولايات المتحدة أن تستمر فى تعاملها مع ليبيا بالطرق الدبلوماسية، ملوحة بطبيعة

الحال بين الحين والآخر بسياسة العصا والجزرة. (الصحارى، 2004)

ويقول بسكيرى ، أنه ومنذ العام 2004 فتحت الولايات المتحدة الأبواب لبعض الدبلوماسيين

للساطة بين ليبيا والغرب، لحل كافة القضايا المطروحة بين الطرفين، كالمف النووي، وأسلحة

الدمار الشامل، وإنهاء قضية لوكيربي، بتحميل ليبيا المسؤولية المدنية عن الحادث، وغيرها من

القضايا، وكان أبرز الشخصيات التي لعبت دور الوسيط " نيلسون مانديلا " الذي زار ليبيا في

أكتوبر 2001 "، والأمير بندر بن سلطان " سفير السعودية في واشنطن، الذي زار طرابلس في

الفترة نفسها. (بسكيرى، 2006)

وقد أثمرت هذه الزيارات عن موافقة ليبيا، واستعدادها للتوقيع على اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة

الكيميوية. كما صرح الدبلوماسي البرازيلي المكلف بتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

خوزيه باستاني في أيلول 2001 أنه أبلغ بالالتزام الليبي بتوقيع الاتفاقية.

(بسكيرى، 2006)

وفي ظل هذه الأجواء الإيجابية للسلوك الليبي، فإن العمل الدبلوماسي الأمريكي لم ينقطع مع

ليبيا، حيث زارت عدة وفود أمريكية طرابلس منذ تعليق العقوبات الاقتصادية في 6 أبريل 1999،

وكان من بين الوفود هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون الأفريقية،

الذي كان على رأس أحد هذه الوفود في 16 مارس 2001، كما توالت الوفود الرسمية

والأكاديمية على ليبيا تمهيداً لعودة العلاقات بين البلدين. (على، 2006)

وزار وفد على مستوى عالٍ طرابلس بغرض إعادة تقييم الحظر الذي كانت تفرضه واشنطن على

سفر رعاياها إلى ليبيا منذ العام 1981، كما تفقد الوفد بعض المباني التي تعود ملكيتها إلى

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ضم الوفد مسؤولين من وكالة المخابرات المركزية

الأمريكية، ومكتب التحقيق الفدرالي، وبعض المسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية (تقرير

واشنطن، 2005)

وفى ظل المفاوضات الجارية بين الطرفين، أعلنت ليبيا طوعاً عن تخليها عن برنامج إنتاج

أسلحة الدمار الشامل، وسمحت لمفتشي الوكالة الدولية بالتفتيش في منشئاتها في أي وقت وبدون

شروط محددة.

واعتبرت الإدارة الأمريكية أن القرار الليبي بتخليها عن برنامجها التسليحي، بمثابة تحول جذري

في سلوك الدول "المارقة"، والتي من الممكن أن يتم عبر الجهود الدبلوماسية، حيث أشار ديفيد

وولش مساعد وزيرة الخارجية للشرق الأدنى بأن الدبلوماسية أثمرت نتائج إيجابية في حالة

ليبيا. (صبرى، 2006)

وعلى ضوء القرار الليبي، فقد تم تشكيل لجنة ثلاثية إشرافية وتوجيهية، تكون مهمتها الإشراف

على المراحل النهائية لإزالة أسلحة الدمار الشامل الليبية، وتكثيف جهود التعاون معها. (تقرير

واشنطن، 2006)

ولاستمرار النشاط الدبلوماسي الأمريكي كأحد الأدوات في تحقيق أهدافها تجاه ليبيا، استطاعت

أن تحقق غالبية الأهداف، حيث أعلنت ليبيا طوعاً عن تخليها عن برنامجها لإنتاج أسلحة

الدمار الشامل، وفتحت أبوابها للجان التفتيش الدولية، كما قامت بطرد الجماعات الفلسطينية

التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية، وتعاونت مع الولايات المتحدة في قضايا الإرهاب، وبذلك نستطيع القول: إن استخدام الدبلوماسية الأمريكية نجح في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، بالإضافة إلى بعض الأدوات الأخرى، كالأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية، وتوظيفها للمؤسسات الدولية والإقليمية في صراعها مع ليبيا.

3-6 الأداة الاقتصادية :-

تعتبر الأداة الاقتصادية من الأدوات الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، سواء كانت هذه الأداة قد تم استخدامها من قبل الإدارة الأمريكية بشكل سلبي أم إيجابي، ولذلك يتم توظيفها بالشكل الذي يحقق الهدف، أو المصلحة الوطنية الأمريكية. (بريسون، 1985)

وقد تأخذ الشكل الإيجابي من خلال المساعدات، حيث تعد المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى البلدان الأخرى إحدى الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وقد برزت هذه الوسيلة منذ أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها بشكل مباشر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث كان للمساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية تجاه بعض البلدان، وخاصة في أوروبا دور بارز ومهم في تعزيز الأمن القومي الأمريكي، وذلك من خلال ما عرف بمشروع مارشال (بريسون، 1985)

كما يشتمل الشق الإيجابي للأداة الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، على المساعدات المالية والمنح، والقروض، والاستفادة من قضية التعرفة الجمركية. (سرور، 2002)

أما الشق السلبي للأداة الاقتصادية، فيشتمل على نظام العقوبات الاقتصادية، لما لهذه الوسيلة من قدرة تدميرية لاقتصاد الدول التي تفرض عليها هذه العقوبات للدول، ولعل أبرز مظاهر

الاحتقان والصدام الذي ساد العلاقات الليبية الأمريكية منذ الثمانينيات هذه الوسيلة، وهي نظام العقوبات التي كانت على أكثر من مستوى. (نبلوك، 2001)

وقد كانت لهذه العقوبات في الفكر السياسي الأمريكي عدة اعتبارات بما يكفل لها تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهي في كل المواقف تحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية العليا، وكان الاعتبار الأكثر حضوراً لدى الإدارات الأمريكية العمل على تغيير سلوك الدول التي تقع عليها عقوبات اقتصادية، بمعنى أن الإدارة الأمريكية تستخدم نظام العقوبات لإجبار الدول بهدف الإذعان السياسي للمطالب الأمريكية. (عناية، 2004)

ولكى تحافظ الولايات المتحدة على وجودها القوى بحكم أنها أكبر قوة اقتصادية، وعسكرية في العالم، ولتعزيز أمنها القومي المرتبط بشكل كبير باقتصاديات دول العالم، فإن ذلك يتطلب الاحتفاظ بشبكة مترابطة من العلاقات والأحلاف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وذلك يتم من خلال نصوص أو معاهدات تكفل احتفاظ الولايات المتحدة بقوتها ونفوذها.

(Modeleski، 1988)، وفي حالة ليبيا موضوع الدراسة، سوف يركز هذا المحور بالرصد والتحليل على نظام العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على ليبيا، ونتائج هذه الوسيلة على العلاقات الليبية - الأمريكية، فدوافع الولايات المتحدة من استخدام نظام العقوبات الاقتصادية، يشتمل على : الدوافع العسكرية، والاقتصادية، و الضغط على الدول لتغيير سلوكها غير المعتدل من وجهة نظر أمريكية. (بشير، 1999)

أما الاعتبار العسكري يكمن في أن الولايات المتحدة وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي وقيادتها العالم في ضوء نظام عالمي جديد لا يوجد فيه توازن قوى، وتهيمن فيه الإدارة الأمريكية على العالم، مما دفعها إلى اتخاذ كافة أشكال الضغط على الدول التي تعتبرها خارج الطاعة حسب المفهوم الأمريكي. وبما أن ليبيا إحدى هذه الدول، ولها تجربة طويلة من العداء للولايات المتحدة،

وكحليف للاتحاد السوفيتي سابقاً، ومحاربة الرأسمالية الغربية التي تنتزعمها الولايات المتحدة، ومساندتها لحركات التحرر العالمية، فهي إذن من الدول المرشحة والمستهدفة أمريكياً بنظام العقوبات الاقتصادية، خاصة وأنها دولة غنية بالنفط والغاز. (هويدي، 1997)

ففي العام 1978 حظرت الولايات المتحدة مبيعات السلاح والمعدات العسكرية إلى ليبيا، ثم بمجيء الرئيس رونالد ريجان إلى سدة الحكم في عام 1981 حظرت تصدير الطائرات الصغيرة الحجم، والطائرات العمودية، وقطع الغيار إلى ليبيا، كما حظرت استيراد النفط الليبي عام 1982، وبعد تفجيرات مطاري " روما، وفيينا " اتهمت الولايات المتحدة ليبيا فيها عام 1985، وحولت الحظر الجزئي إلى حظر شامل على ليبيا. (هويدي، 1997)

وأما الاعتبار الاقتصادي، فيمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ونتاجاً لمعطيات اقتصادية وسياسية قد يدفعها إلى فرض عقوبات اقتصادية، أو للعب دورالقائد للمجتمع الدولي بسبب الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية كالأأم المتحدة، وصندوق النقد الدولي.

فكانت العقوبات الأمريكية التي فرضتها على ليبيا قد تمثلت في : حظر استيراد النفط الليبي، وتجميد الأرصدة والودائع الليبية في الولايات المتحدة. ففي مؤتمر الدول السبع الصناعية في طوكيو في مايو 1986، اتفق قادة هذه الدول على أخذ مجموعة من القرارات تتعلق بما يسمى " مواجهة الإرهاب " ، وتضمنت هذه القرارات حظر تصدير الأسلحة للدول التي تساند الإرهاب، وتقليص عدد البعثات الدبلوماسية فيها. (إبراهيم، 1997)

وكان من أبرز القرارات الأمريكية في هذا السياق قانون " داماتو "، الذي أقره الكونجرس الأمريكي في 24 يوليو 1996، والذي يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر 40 مليون دولار خلال عام في ليبيا وإيران، وفرض عقوبات على أي شركة لم تلتزم بعقوبات الأأم المتحدة المزدوجة على ليبيا، بما فيها حظر مبيعات السلاح، وحظر الطيران (الجزيرة نت، 2003)

ثم جاءت أحداث لوكيربي، الأمر الذي زاد الوضع تعقيداً بالنسبة لليبييا، حيث جاءت العقوبات هذه المرة من خلال مجلس الأمن الدولي، فبناء على الضغوطات التي مارستها الحكومة الأمريكية في الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن الدولي في 21 يناير 1992 القرار (731) والذي ينص على التخوف من الأعمال الإرهابية التي تتورط فيها الدول، مشيراً إلى تورط مسؤولين ليبيين حكوميين في تلك الأعمال، كما ويأسف القرار لعدم قبول ليبيا الطلبات الموجهة لها في هذا الشأن، واستمرت العقوبات وخاصة بعد أن كانت من طرف واحد، أصبحت بقرارات دولية ملزمة للدول الأخرى، (الأمم المتحدة والحصار، 1998)

وأدى فرض العقوبات على ليبيا إلى خسائر مادية كبيرة، بلغت ما يقارب 24 مليار دولار حتى عام 1999، كما قامت ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير طائرة لوكيربي، واعترفت بالمسؤولية عنها، كذلك اتفقت ليبيا على دفع تعويضات لأهالي الضحايا.

وبعد المفاوضات السرية التي جرت بين الطرفين بحضور بريطاني، أعلنت ليبيا في ديسمبر 2003 التخلي عن برنامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، والسماح لفرق التفتيش الدولية بدخول كافة المواقع الليبية، الأمر الذي أدى إلى تحسن في العلاقات بين البلدين، والبدء للاستعداد لمرحلة جديدة من العلاقات.

وأما بخصوص الاعتبار الذي يتعلق بالتأثير على السلوك الليبي لتغيير سياساته وذلك حسب المتطلبات الأمريكية، فإن الولايات المتحدة كثيراً ما تلجأ إلى استخدام العقوبات في سياق الأدوات المستخدمة للتأثير على سياسات الدول الأخرى، ولكي يتم هذا ويحقق نتائجه يتم الاتصال بصانع القرار في الإدارة عن طريق المجموعات الضاغطة، إما في الكونجرس، أو بشكل آخر لإقرار الشكل المطلوب للضغط على الدولة المستهدفة، وذلك من خلال برنامج ذي مراحل متعددة، كما حصل لكوبا، والعراق. (عثمان، 1996)

ولم تكن حالة ليبيا ببعيدة عن غيرها من الدول التي استهدفتها العقوبات بغرض الضغط عليها للتأثير على سلوكها، فقد شكلت ليبيا طوال فترة الصراع مع الولايات المتحدة مجالاً مفتوحاً للعقوبات، ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة استخدامها لهذه الوسيلة ضد ليبيا، فتارة تأخذ هذه العقوبات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة أو حلفائها، وتارة تأتي من قبل المجتمع الدولي كقرارات مجلس الأمن ضد ليبيا فترة أزمة لوكيربي، واستمرت العقوبات على ليبيا على أن يتم تجديدها في ضوء مراجعة السلوك الليبي. ففي العام 1993 وفي محاولة جديدة للضغط على ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين في حادثة لوكيربي، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (883) الذى يوصى بتشديد العقوبات على ليبيا من خلال تجميد الأموال والأصول الليبية، باستثناء بعض العائدات التي تدخل إليها من عائدات تصدير النفط والغاز، وهذه الحسابات يديرها البنك العربى الليبي. (سالم، 2006)

ويرى بعض المراقبين أن سياسة الحصار الاقتصادي من قبل الإدارة الأمريكية، ما هى إلا حصار سياسي لإقناع المسؤولين الليبيين بالتكيف مع سياسة الولايات المتحدة، وأن التسهيلات التي تحصل عليها الدول من البنك الدولي أو المؤسسات العالمية، ما هى إلا مساعدات تقررها الحكومة الأمريكية لتكافئ الدول التي تتماشى وسياسة الولايات المتحدة. (كنعان، 2005)

وقد كان لاستخدام الولايات المتحدة نظام العقوبات الاقتصادية على ليبيا نتائج، استطاعت من خلال هذه الوسيلة تحقيق أهدافها وبشكل تدريجى، حيث قبلت ليبيا تسليم المتهمين إلى محكمة هولندية بعد أن كانت قد أنكرت علاقتها بالحادثة، وفى 31 يناير 2001 أدانت المحكمة " عبد الباسط المقرحى " وهو أحد الليبيين المتهمين بالقضية، وبرأت " الأمين فحيمة "، ثم جاء الاتفاق على التعويضات لأهالى الضحايا، حيث أعلن فى 31 أكتوبر 2002 عن صيغة التعويضات التي تم الاتفاق عليها فى المفاوضات التي تمت بين الطرفين، بحيث تدفع ليبيا 2.7 مليار دولار

لأقارب الضحايا بواقع 10 ملايين دولار لكل ضحية، ويتم سدادها على 3 دفعات على أن يودع المبلغ في حساب خاص لمدة 8 أشهر، تسقط فيها العقوبات، وذلك حسب الشروط الليبية. وفي 29 إبريل 2003 أعلنت ليبيا المسؤولية المدنية عن حادثة لوكيربي، وجاء ذلك بعد الاتفاق الذي تم في العاصمة البريطانية " لندن " بين مسؤولين ليبيين وأمريكيين وبريطانيين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة أن تعلن عن عدم ممانعتها رفع العقوبات الدولية عن ليبيا، مع بقاء العقوبات المفروضة من قبلها. (سالم، 2006)

وبعد أحداث 2001/9/11 الذي تغير فيه شكل العالم والموقف الليبي منها، وبالتعاون الذي أبدته ليبيا في مجال مكافحة الإرهاب، والخطوة التي اتخذتها بشأن إنهاء برنامج إنتاج أسلحة دمار شامل، والسماح لفرق التفتيش الدولية بزيارة المواقع الليبية، و بذلك تكون الولايات المتحدة قد حققت هدفها باستخدامها لنظام العقوبات الاقتصادية على ليبيا، والذي دام لأكثر من عقدين.

4-6 الأداة العسكرية:-

لقد شكلت القوة العسكرية في الثمانينات جدلاً في أدبيات العلاقات الدولية، حيث يرى بعض الباحثين عدم جدوى هذه الوسيلة في ظل سياسة الاعتماد في النظام الدولي، بينما يتجه فريق آخر من الباحثين على أهمية القوة العسكرية وفعاليتها في السياسة الخارجية للدول (Spiegel, 1985)، وتعتبر الأداة العسكرية سواء استخدمت في ميادين القتال، أو احتفظ بها كأداة ردع أكثر أدوات السياسة الخارجية فاعلية.

وقد وصف كلاوزفيتز العسكري الألماني هذه العلاقات في تصريح مشهور عن الحرب بأنها :
" استمرار للسياسة بوسائل أخري ". (أيروين، 1986)

وتأتي بعد القوة العسكرية، القدرة العسكرية على إنتاج الأسلحة وتصديرها، وقد أصبحت هذه القدرة أداة رئيسية من أدوات النفوذ السياسي في الخارج، بل تكون في الغالب حتمية، لأن البلدان النامية تسعى لشراء أسلحة متقدمة للمحافظة على أمنها وطموحها وهيبتها. بيد أن تحويل هذا النوع من الصناعات المعدنية إلى علاقات سياسية دائمة يعتبر عملاً حاسماً وشائكاً؛ لأن الصدمات المحلية لا تتناسب مع المخططات العالمية. (تشومسكي، 2003)

ولأن الوسائل الأخرى الذي تحدث عنها "فيتز" أصبحت في هذا العصر المتقدم إلى الحد التدميري الأقصى، ورغم ذلك فإن من تفسير القوة العسكرية أيضاً القدرة على شن حرب ناجحة مازالت تمثل سلاحاً دبلوماسياً حاسماً، ولذلك فإن من أصعب مهام الدبلوماسي الأمريكي استخدامه لقوة أمريكا العسكرية الهائلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بدقة متناهية مع أدنى حد من خطر وقوع كارثة. (فريد، 1990)

وكان للقوة العسكرية دوماً دور بارز في التعاملات الدولية بالرغم من الجدل القائم حول أهمية استخدامها، حيث يتجه بعض المهتمين إلى التأكيد على أهمية القوة العسكرية في ظل سياسة ظاهرة الاعتماد المتبادل في النظام الدولي، بينما يتجه فريق آخر من الباحثين إلى التأكيد على أهمية القوة العسكرية وفعاليتها في السياسة الخارجية. (ساسكيند، 2007)

ومع تطور الأحداث في أوائل التسعينيات، وما شهده العالم من تغيرات جذرية في النظام الدولي، أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، واحتلال العراق للكوييت وما ترتب على هذا الفعل من حرب دولية على العراق، كل ذلك كان مثار اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بتحليل دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية. وقد ازداد الاهتمام بدرجة كبيرة في هذا الإطار في ظل تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة والنفوذ والسيطرة في توجيه التفاعلات الدولية، سواء كانت على المستوى الدولي أو الإقليمي، بما يحقق ويعزز المحافظة على المصالح العليا للولايات

المتحدة، وبسط سيطرتها على العالم مع توفير احتياجات الأمن القومي الأمريكي.)

(هارفى، 2003)

وبعد وصول الرئيس جورج بوش الابن لسدة الحكم عام 2001، قامت الإدارة الجديدة بعملية تعديل لبعض عناصر إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لاسيما القوات العسكرية من حيث الهيكل والحجم والتسلح، باعتبار أن المؤسسة العسكرية لم تكن لها الأولوية في اهتمامات إدارة الرئيس كلينتون التي سبقت إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وأن الإنفاق على القوات المسلحة، وخفض مستوى نوعية الحياة للعسكريين العاملين في الخدمة، وخفض الروح المعنوية للقوات، قد أدى إلى تراجع ملحوظ في نوعية الجندي الأمريكي وجاهزيته وكفاءاته. (حسين، 2003)

لذلك، ركزت إدارة بوش على محاولة إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الأمريكية، بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات في أوائل القرن الحادي والعشرين، وركزت على زيادة قدرات القوات المسلحة الأمريكية وكفاءتها من ناحية، وبما يضاعف التفوق النوعي لهذه القوات على الساحة العالمية من ناحية أخرى. (حسين، 2003)

وفي إطار استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية في معالجتها للمشكلة الليبية، وتحقيق سياستها الخارجية تجاهها، فقد استخدمت هذه القوة أكثر من مرة ضد ليبيا بشكل مباشر، تمثل في تحقيق بعض الأهداف المدنية عام 1986، وضرب بعض المواقع في خليج سرت، كما قامت طائرات أمريكية مقاتلة بإسقاط طائرتين ليبيتين في شمال شرق ليبيا، وذلك في إطار الضغط الأمريكي ضد ليبيا لإجبارها على التعامل بإيجابية للمطالب الأمريكية. (أحمد، 1992)

وقد لعبت الأداة العسكرية في سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا دوراً كبيراً، وغير مباشر أيضاً، حيث اعتبرت بعض الأوساط الرسمية الأمريكية قرار ليبيا بالتخلي عن برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل، نتيجة لسياسة الرئيس بوش وإستراتيجيته للأمن القومي الأمريكي بما سمي بالضربات

الاستباقية ، وخاصة بعد غزو العراق، وإطاحة الرئيس العراقي صدام حسين ونظامه. (مولر، 2006)

ولذلك نستطيع القول: إن استخدام الإدارة الأمريكية للقوة العسكرية كأحد أدواتها السياسية تجاه ليبيا على مدى فترة العدا، كان له الأثر الواضح فى تغيير السلوك السياسي الليبي وتعاطيه إيجابياً تجاه المواقف والقضايا التي كانت عالقة بين الطرفين. وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت بعض أهداف سياساتها الخارجية تجاه ليبيا.

5-6 توظيف المؤسسات الدولية والإقليمية :-

فى إطار استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة والنفوذ على العالم كقوة أحادية القطبية، لا بد لها أن تستخدم كافة الجهود والوسائل وتفعلها؛ لتحقيق مصالحها القومية والإستراتيجية فى خضم المشاكل الدولية العالقة.

إذ إنه بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب الباردة التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي، لم يترتب عليه نهاية المشاكل والتحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يعتبر الانتصار الذي حققه فى هذا الإطار هو الحد من الصراع الأيديولوجي الذي كان قائماً مع الاتحاد السوفيتي، ولم تنته القضايا الأخرى، كتوازن القوي، والمشاكل الجيوبوليتيكية ذات الأبعاد الأمنية. (محمد، 1995)

فضلاً عن ذلك، فإن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى ظهور بؤر جديدة للصراع الدولي منها الداخلية، وقضايا الحدود، كما حدث بين روسيا وأوكرانيا، مما فرض تحديات جديدة أمام السياسة الخارجية الأمريكية، هذا إلى جانب القضايا الرئيسية التي تمثل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وعلى رأسها قضية الإرهاب الدولي، وخاصة بعد ما تعرضت لهجمات 11 سبتمبر

2001، ووقوع هذا الاعتداء على أداء النظام، وتحديد أولوياته على الصعيد الداخلي والخارجي).
برتران، 1994)

فى سياق ما تقدم، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون التفريط بمؤسسة الأمم المتحدة عبر فرض الهيمنة عليها، لكي تكون بمثابة الغطاء الشرعي والقانونى لتمرير أهداف سياستها الخارجية وتنفيذها تجاه القضايا الدولية التى تصب فى خدمة مصالحها القومية. فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة مكاناً للنزاعات. كما اتخذتها مكاناً للعمل كأداة تنفيذية دولية، فمن المعروف أن حجم المساعدات الأمريكية للمنظمة الدولية يقدر بحوالى 25%، ولذلك فإن النفوذ الأمريكى هائل على المنظمة الدولية. (سليم، 2002)

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة كإطار دولي عقابي، يتمثل في تعبئة الرأي العام العالمي الرسمي تجاه قضية ما، ضد دولة ما، أو منظمة، أو جماعة. (شنيكات، 2004)

وفي هذا الإطار، فإن العقوبات الدولية التي فرضتها الأمم المتحدة ضد دولة ما، كانت بمثابة إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لعدة اعتبارات، وساعدت الولايات المتحدة في الحصول على وضع سياسي واقتصادي، وتحقيق مصالح متعددة في مناطق مهمة للإستراتيجية الأمريكية فيما وراء البحار، وهي بذلك تجد نفسها تتولى مسؤوليات دولية وإقليمية نيابة عن الأمم المتحدة، حيث يرى د. حسن نافعة، بأن الدول الكبرى هي التي تحدد طبيعة تدخل هيئة الأمم المتحدة، ونوعيته، وحجمه أيضاً، وهذا يتبع بالدرجة الأولى مصالح تلك الدول. (نافعة، 1986)

وفي إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، نجد أن الرئيس جورج بوش الابن وإدارته للملف الليبي، قد جاء في سياق من سبقه، مستخدماً كافة الوسائل في تحقيق هذه السياسة، ومن بينها استخدام المؤسسات الدولية وتوظيفها، كالأمن المتحدة، وبعض المؤسسات الدولية والإقليمية، وللوقوف على استغلال الولايات المتحدة لهذه المؤسسات الدولية وتوظيفها في خدمة أهدافها الخارجية، ففي فترة الرئيس ريجان ومن خلال انعقاد مؤتمر الدول السبع الصناعية الكبرى في طوكيو " مايو 1986"، حيث اتفق قادة الدول السبع على مجموعة من الإجراءات ضد ما يسمى " الإرهاب الدولي"، وتضمنت قراراتهم حظر تصدير السلاح والمعدات العسكرية إلى الدول المتهمه بمساعدة الإرهاب، وتقليص أو سحب البعثات الدبلوماسية من هذه الدول. (إبراهيم، 1997)

كما تعرضت ليبيا لضغوط شديدة، وخاصة بعد إسقاط طائرة ألبان أميركان الأمريكية فوق لوكيربي بسكوتلندا أثناء رحلتها من أوروبا إلى الولايات المتحدة في ديسمبر عام 1989 واتهام ليبيا بالحادث. فقد سعت الولايات المتحدة إلى تنظيم حملة دولية لإثارة القضية في مجلس الأمن الدولي، ومطالبة ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها المتهمين بالحادث، وبناء على توجيهات وضغوط أمريكية في الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (731) في يناير عام 1992، الذي يطالب ليبيا بتسليم المتهمين، وبعد أن رفضت ليبيا القرار لجأت إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتوفير الضمانات القانونية والفعلية لإجراء محاكمة عادلة للأشخاص المتهمين، ولكن قبل أن تصدر المحكمة الدولية قرارها، أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً بناءً على طلب من الولايات المتحدة، ويحمل رقم (748)، والذي يعتبر فيه رفض ليبيا تسليم المتهمين تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وتضمن القرار مجموعة من الإجراءات العقابية تسري اعتباراً من منتصف إبريل عام 1992 ويشمل :-

- حظر المبيعات والأسلحة والمعدات العسكرية.
- حظر بيع الطائرات وقطع غيارها، وحظر إمداد ليبيا بأي مواد أو أجهزة أو معدات تستخدم في أعمال بناء المطارات.
- مقاطعة الطيران الليبي، وحظر جميع الرحلات الجوية من ليبيا وإليها.
- مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتخفيف مستوى تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا ولكن تنفيذ ذلك يكون اختياراً. (سالم، 2006)
- وتحولت هذه العقوبات من مجرد عقوبات مفروضة من طرف واحد إلى عقوبات دولية يغطيها القانون الدولي، وهي قرارات ملزمة لكافة الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية.
- وفي نوفمبر عام 1993 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (883) القاضى بتشديد العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا وتضمن القرار :-
- تجميد الأموال والأرصدة الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التي تدخل إليها، أو تغذية عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية.
- حظر التعامل التجاري جزئياً مع ليبيا عن طريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز، والمعدات التكنولوجية المتطورة. (سالم، 2006)
- وهكذا تم توقيع العقوبات الدولية على ليبيا، بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وإشرافها، لكي تدعن لمطالبها.
- واستمرت العقوبات على ليبيا التي أصرت على عدم الانصياع للمطالب الأمريكية، وبقي كل طرف متمسكاً بمواقفه، ودخلت الوساطات لدفع ليبيا لقبول المحاكمة في هولندا، حيث لعبت كل من ، الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً كبيراً في إقناع ليبيا بالموافقة على ذلك. (السويدي، 2003)

بمعنى آخر، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير ليس فقط على المنظمة الدولية المتمثلة في مجلس الأمن، بل شمل تأثيرها على المنظمات الإقليمية المختلفة، للحد الذي لم تستطع هذه المنظمات أن تخرق العقوبات المفروضة على ليبيا، لذا بدأت بالتأثير عليها لكي تغير من سلوكها من خلال سلسلة من الوساطات.

وبعد إدراك القيادة الليبية أن المحاكمة في هولندا ستكون عادلة، وتحت رغبة الوسطاء لأهمية مساندتهم لليبيا، والضغط الدولي الذي لعبته كافة أطراف الوساطة، قبلت الولايات المتحدة أن تكون المحاكمة في هولندا، ومن ثم توجه الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا للحصول على طلبات التسليم، وبوصول الليبيين المتهمين إلى هولندا في 6 إبريل 1999 للبدء في المحاكمة، وبعد يومين وفي 8 إبريل أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً أكد فيه وصول الليبيين إلى هولندا استعداداً للمحاكمة، كما أصدر مجلس الأمن قرار رقم (1192) بتعليق العقوبات على ليبيا. (الجزيرة نت، 2006)

وبعد مفاوضات سرية جرت بين الولايات المتحدة وبريطانيا وليبيا، تم الاتفاق على إنهاء ملف لوكيربي، وتقوم ليبيا بمقتضاه بدفع تعويضات لأهالي الضحايا، وإعلان ليبيا تحمل المسؤولية المدنية عن الحادث، وأرسلت ليبيا برسالة إلى مجلس الأمن بذلك. وفي إطار تغيير السلوك السياسي الليبي تجاه القضايا المطروحة، وتعاونها، ومن خلال بعض الوساطات التي قام بها كل من : الزعيم "تيلسون مانديلا"، "والأمير بندر بن سلطان" سفير السعودية لدى واشنطن ، وافقت الولايات المتحدة على رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل الأمم المتحدة، وأبقت العقوبات الأحادية من طرفها. (www.globepolicy.com 2003)

6-6 - الخلاصة :

تأسيساً لما تم تناوله فى الفصل السادس من الدراسة، وهو أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، فقد جاءت هذه الأدوات لتوضح كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق أهدافها، بحيث كانت الأداة الدبلوماسية تعبر عن سياسة " الجزيرة " فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، بينما كانت الأداة الاقتصادية ومن خلال الإجراءات التى اتخذتها الإدارة الأمريكية ضد ليبيا أحد الأدوات المهمة لتحقيق أهدافها. وأما الأداة العسكرية الأمريكية واستخدامها ضد ليبيا، فقد كانت تعبيراً عن الوجه الأخر للسياسة الأمريكية ألا وهى " العصا " لتؤكد أن لدى الحكومة الأمريكية خيارات متعددة فى سياساتها الخارجية. وتكمن الأداة الرابعة والأخيرة التى استخدمتها الولايات المتحدة فى توظيف المؤسسات الدولية والإقليمية. حيث تم توظيف هذه المؤسسات بشكل فعال من خلال سياسة الهيمنة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، واستصدار القرارات الدولية الملزمة للدول بما يخدم أهداف الإدارة الأمريكية، وكذلك منظمة التجارة العالمية ودورها فى حركة التجارة بين دول العالم، وكذلك المنظمات الإقليمية، كالجامعة العربية، ومنظمة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

الفصل السابع
استنتاجات الدراسة

الفصل السابع

استنتاجات الدراسة

لقد تناولت الدراسة بالرصد والتحليل موضوع " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا خلال الفترة 2001-2006"، وللضرورات البحثية تم تناول تطور العلاقات الأمريكية-الليبية كإطار تاريخي خلال الفترة 1948-2000. وقد قسم الباحث الإطار التاريخي إلى قسمين، حيث تناول القسم الأول العلاقات الأمريكية - الليبية خلال العهد الملكي من الفترة 1948-1969، وقد اتسمت هذه الفترة بالعلاقات الطبيعية بين البلدين، نتيجة لسياسات الأحلاف في تلك الفترة. وقد تخللها علاقات سياسية طبيعية كالتمثيل الدبلوماسي لكلا الدولتين، والاتفاقيات الثنائية: المدنية، والعسكرية، والاقتصادية، التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية إقامة قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، كما خلقت هذه الأجواء مناخاً جيداً للاستثمار، وخاصة في مجال النفط، فكانت فرصة ثمينة لدخول الشركات الأمريكية الحقول النفطية الليبية.

ولم يقتصر هذا التفاعل الدبلوماسي بين البلدين على هذه الأنشطة فحسب، فقد وافقت ليبيا على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي لأي عدوان مسلح من قبل قوى شيوعية ضد أي من البلدان التي تنطوي ضمن الأحلاف الأمريكية، كما استوردت ليبيا أسلحة وذخائر أمريكية، شريطة ألا تستخدمها في مجالات لم يتفق عليها مع الولايات المتحدة.

أما القسم الثاني فتناول الفترة 1969-2000 أي فترة " العهد الثوري"، وقد اتسمت هذه الفترة بالآزمات المتتالية بين البلدين، حيث شكلت الثورة انقلاباً كبيراً في تاريخ العلاقات الأمريكية -

الليبية، ذلك أن الثورة الليبية جاءت بفكر ثورى أيديولوجى اشتراكى، يعمل على مناهضة الرأسمالية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التباعد الفكرى والأيدىولوجى قد لعب دوراً بارزاً فى تهيئة المناخ المعادى بين الطرفين منذ البداية، حيث جاءت قضية إجلاء القواعد الأمريكية كمقدمة سريعة من قبل الثورة فى ليبيا ضد الولايات المتحدة، كما كانت ليبيا تساعد الدول التى ترزح تحت الاستعمار، وتقدم لهذه الشعوب المساعدات، فى أفريقيا، وإيرلندا الشمالية، وفى أمريكا الجنوبية، كما كانت صديقة " لفيدل كاسترو " فى كوبا وهو العدو الأول للولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية.

وأما الدعم الليبى لحركات المقاومة الفلسطينية، وفتح المعسكرات التدريبية لها على الأراضى الليبية، ومساعدتها بالمال والسلاح، ومعارضة ليبيا للحلول السلمية فى الصراع العربى الإسرائيلى، فكان ذلك كله سبباً فى تعميق الهوة بينها وبين الولايات المتحدة. مما دفع واشنطن لاتخاذ خطوات عقابية، تمثلت فى إجراءات عقابية اقتصادية تارة، وضربات عسكرية تارةً أخرى، وخاصة خلال فترة الرئيس ريجان.

وأوضحت الدراسة أن العلاقات بين الطرفين تأزمت بشكل كبير بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا بإسقاط طائرة الركاب الأمريكية " البان أميركان " فوق إسكتلندا عام 1988، الأمر الذى أدى إلى تصعيد أمريكى ضد ليبيا، تمثل فى زيادة العقوبات، وفرض الحصار الدولى عليها. كما كان لانهايار الاتحاد السوفيتى فى أواخر القرن الماضى الأثر الكبير على العلاقات الأمريكية - الليبية، حيث تغير شكل العالم من ثنائى القطبية إلى أحادى القطبية. ولكن بعد اعترفت ليبيا بالمسؤولية عن الحادث، وتسليم لبيبين متهمين فيها، ودفع تعويضات لأهالى الضحايا فى فترة الرئيس كلنتون، بدأت العلاقات تأخذ منحى جديداً.

وبهذه الأجواء السائدة بين البلدين جاءت إدارة الرئيس بوش عام 2001. فأحداث 2001/9/11 ونداعياتها على مستوى العالم، وموقف ليبيا منها، وتعاونها مع العالم في التحالف في الحرب ضد الإرهاب من خلال تقديم معلومات عن نشاط إسلاميين وآخرين لهم علاقة بتنظيم القاعدة. أما احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، فكان له التأثير الواضح في تغيير السلوك الليبي تجاه القضايا الدولية، فكان قرار ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، ونبذ الإرهاب، مما مهد لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الأمريكية - الليبية، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية للعمل على عودة العلاقات الطبيعية بين الدولتين.

وفيما يتعلق بدور مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، فقد تناولت الدراسة بالرصـد والتحليل دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، فكان ريجان الذي بدأ بالعقوبات الاقتصادية، واستخدم منظمة التجارة العالمية في حث الدول الأعضاء على عدم التعامل مع ليبيا، كما استخدم القوة العسكرية ضدها في عام 1986.

وأما إدارة الرئيس جورج بوش الأب، فقامت بفرض الحصار الدولي على ليبيا بعد حادث لوكيربي، بينما تعامل الرئيس كلنتون بالطرق الدبلوماسية لأزمة بلاده مع ليبيا، وكانت المفاوضات بين الطرفين، وتم الاتفاق على إنهاء ملف لوكيربي بدفع ليبيا التعويضات لأهالي الضحايا.

وقد سلطت الدراسة الضوء على فترة الرئيس جورج بوش الابن وإدارته اليمينية ذات المصالح النفطية، ودور هذه الإدارة في تسيير السياسة الخارجية.

وجاءت أحداث 2001/9/11 التي تغير فيها شكل العالم، حيث ضربت رموز القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية، وقد أدانت ليبيا هذه العمليات، وتعاونت مع العالم في حربه ضد الإرهاب، كما وضحت الدراسة موقف الرئيس الأمريكي في تعقيبه على أحداث 2001/ 9/11،

على تخيير العالم بين معسكر الشر المتمثل بالإرهاب، ومعسكر الخير الذي تمثله الإرادة الأمريكية، وكيف أسهم الفكر الأيديولوجي لليمين المسيحي المتطرف في قيادة العالم. وجاءت الحرب على أفغانستان، ومن ثم احتلال العراق عسكرياً " عام 2003، وتداعيات ذلك على السلوك الليبي، حيث أعلنت ليبيا في العام نفسه عن تخليها عن برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وفتح مواقعها أمام اللجنة الدولية للتفتيش، مما أدى إلى ترحيب الرئيس جورج بوش الابن بالقرار الليبي، واعتباره خطوة يجب أن تحتذي به دول أخرى كسوريا وإيران، وكوريا الشمالية. وبالمقابل اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات إيجابية تجاه ليبيا، مما يدفع العلاقات بين البلدين إلى التقدم، فقامت الولايات المتحدة بفتح ممثلية لها في ليبيا. وبينت الدراسة دور وزارة الخارجية وهي الجهة التي تنفذ كل القرارات الأمريكية تجاه ليبيا، من خلال سفارتها في الخارج.

كما أبرزت الدراسة دور الكونجرس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، من خلال مجموعة من القرارات التي لها علاقة بالإجراءات العقابية كالعقوبات الاقتصادية، والقرارات التي تتعلق برفع هذه الإجراءات، واتخاذ مواقف معتدلة، وخاصة بعد التغيير الذي حدث في سياستها الخارجية. وأما وزارة الدفاع وهي القوة الضاربة الأمريكية، فقد أثرت في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وشكلت الدرع الواقى الذي يستخدم لإرغام الدول " المارقة " على حد تعبير واشنطن في تنفيذ ما هو مطلوب منها.

وأما فيما يتعلق بالموثرات الداخلية غير الرسمية، فقد أبرزت تأثير وسائل الإعلام الأمريكية، وقدرتها على المشاركة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وتناولت الدراسة الرأى العام الأمريكي، والمزاج الشعبى ومدى تأثيره على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، وتناولت

أيضا دور جماعات الضغط والمصالح، ولوبي النفط وقدرته على التأثير على القرار الأمريكي فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية.

أما المؤثرات الخارجية فقد أسهمت بشكل كبير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، فانهيار الاتحاد السوفيتي له الأثر الأكبر في تغيير التوازن الإستراتيجي، مما أدى إلى التأثير السلبي على الدول الصديقة في المنطقة مثل ليبيا، وأصبحت الهيمنة وقوة نفوذ الولايات المتحدة هي الصبغة الموجودة على الساحة الدولية.

واعتبرت الدراسة أحداث 9/11، من العوامل المهمة في تغير المواقف الليبية، من حيث التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في العالم. وأخيراً فإن احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، واعتقال الرئيس صدام حسين أمام العالم، كان له الوقع الأكبر على القرار الإستراتيجي الليبي بالتخلي عن برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل، واعتبرت الأوساط الأمريكية هذا القرار بمثابة نجاح لسياسة بوش في إستراتيجيته الجديدة للحرب على الإرهاب أو ما سمي " الحرب الاستباقية ". أما الفصل الخامس من الدراسة، وفيما يتعلق بأهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، أوضحت الدراسة أن الأهداف السياسية تمثلت في دفع ليبيا إلى تغيير من سلوكها والانضمام إلى الأسرة الدولية حسب الشروط الأمريكية، أما الأهداف الاقتصادية، فشكل النفط والغاز الليبيان أهم المرتكزات فيها، حيث يتم عودة الشركات الأمريكية للعمل في ليبيا، وعقد صفقات جديدة تتعلق بالتنقيب، والاكتشاف، وتطوير خطوط الإمداد السابقة...إلخ.

وأما الهدف العسكري، فيأتي في سياق الحرب على الإرهاب، حيث منطقة المغرب العربي وتعاظم تمركز المجموعات الإسلامية المتطرفة فيها، والتي لها علاقات مع تنظيم القاعدة.

كما استعرضت الدراسة أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا، حيث استخدمت مجموعة من الأدوات لتحقيق سياستها الخارجية، ومنها الأداة الدبلوماسية، وذلك على أكثر من مستوى ، فقد لعبت الدبلوماسية الأمريكية في العلاقات الأمريكية - الليبية دوراً مهماً، من خلال الضغط المتواصل على ليبيا على الساحة الدولية، وفي أروقة الأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى، بالنتشهر بليبيا على أنها من الدول الراحية للإرهاب مرة، ودولة مارقة مرة أخرى، ودولة من دول محور الشر تارةً أخرى، ولذلك كانت تحشد الرأي العام العالمي ضدها على الساحة الدولية. وعندما شعرت الولايات المتحدة بأن هناك تجاوزاً لليبياً للمطالب الدولية والتي هي بالأساس أمريكية، بدأت تغير من لهجتها تجاه ليبيا، وقامت برفع العقوبات والحصار، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك عبر فتح مكتب تمثيل لها في طرابلس، كما سمحت لليبيا بفتح مكتب اتصال في واشنطن.

وأما الأداة الاقتصادية التي استخدمتها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في ليبيا، فقد بدأت بالعقوبات، وبعض الإجراءات العقابية للضغط عليها للإذعان للمطالب الأمريكية، وكان لفترة الحصار على ليبيا آثار سلبية على اقتصادها وعلى المجتمع الليبي كذلك. وتناولت الدراسة الأداة العسكرية كأحد أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، حيث لم تغب هذه الأداة طوال فترة الأزمة بين البلدين، واعتبرت إحدى أدوات الضغط، أو ما يسمى سياسة " العصا الغليظة "، وإن لم تستخدم بشكل مباشر على ليبيا، فإن استخدامها في بعض الدول قد أعطى مؤشرات كبيرة ودلالات مهمة بالنسبة لليبيا، وما حدث في العراق من غزو عام 2003، واعتقال صدام حسين، دون أن يحرك العالم ساكناً أمام ما حصل في العراق، فقد اعتبرت ليبيا أن دورها آت لامحالة، لذا فهمت الرسالة الموجهة وأدركتها، وبدأت بخطوات

غير مسبوقه فى تعديل سلوكها ونهجها الإقليمى والدولى بما يتعايش أو على الأقل لا يتعارض والتوجهات الغربية الأمريكية فى المنطقة.

كما استعرضت الدراسة أثر الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية الأخرى، وتأثيرها على هذه المؤسسات، فمن خلالها استطاعت الولايات المتحدة فرض أجندتها على ليبيا بقوة القرارات الدولية، والعزلة الدولية التى عانت منها ليبيا فترة عقدين من الزمن، مما فع ليبيا بعد إعادة حساباتها لتغيير سلوكها تجاه العالم والإذعان للمطالب الأمريكية.

بناء على ما سبق، توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن :

الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية تجاه ليبيا، نجحت نجاحاً ملموساً فى تحقيق أهدافها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية. فامتلاكها للقدرات الهائلة، ونجاحها إلى حد ما فى إعادة هيكلة النظام الدولى بما يتلاءم وأجندتها الكونية، مستغلة بذلك انهيار الاتحاد السوفيتى منذ مطلع التسعينات من القرن الماضى، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، واحتلال العراق عام 2003، فضلاً عن التراجع الواضح فى دور المؤسسات الدولية، وضعف النظام العربى الرسمى، أفسح ذلك كله المجال، ووسع من ساحة المناورة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتشديد قبضتها على ليبيا خلال فترة الحصار الطويل، وبالتالي تراجعت ليبيا أمام هذه الضغوط الهائلة والتحولت الدولية والإقليمية، فقامت بتغيير سلوكها تجاه الغرب، وأثبتت حسن نواياها عبر مكافحتها للإرهاب الدولى، وتخليها عن برامج أسلحة الدمار الشامل، بل تعدت أكثر من ذلك عندما نسقت أمنياً مع العديد من الأطراف الدولية فيما يتعلق بالمجموعات الإسلامية وتنظيم القاعدة.

البيليوغرافيا

بيبلوغرافيا

1- الكتب بالعربية :

- أحمد , ي , أ . حمزة , م , وآخرون (2002) : صناعة الكراهية فى العلاقات العربية - الأمريكية , الطبعة الأولى , مطابع الأهرام التجارية قليبوب , القاهرة .
- أيروين , د . (1986) : أضواء على السياسة الأمريكية فى العالم , ترجمة : نور الدين خليل , نهضة مصر للطباعة والنشر , القاهرة .
- إلويتز , ل . (1996) : نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية , ترجمة : جابر سعيد عوض , الطبعة الأولى , الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , القاهرة .
- الحديدى , ع . (1995) : الدبلوماسية , القاهرة , سلسلة المعارف .
- السليمى , م . (1997) : صناعة القرار السياسى الأمريكى , مركز الدراسات العربى الأوروبى
- السيد , و , أ . (2004) : عالم ما بعد 11 سبتمبر .. الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية , الطبعة الأولى , الدار العربية للعلوم , بيروت .
- الشوريجى , م . (2001) : الكونجرس الأمريكى المؤسسة المنسية عربيا , مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة .
- الشوريجى , م , وآخرون . (2002) : المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكى , الإمبراطورية الأمريكية , الجزء الثالث , مكتبة الشروق الدولية, القاهرة.

- المنوفى , ك . (1987) : أصول النظم السياسية المقارنة , شركة الكعبيان للنشر , الكويت .
- المهذبي , م . الغويل , إ . (2000) : قضية لوكيرى فى ظل قواعد القانون الدولى الجديد , سرت , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .
- النجار , أ , أ . (2003) : نكبة العراق , الآثار السياسية والإقتصادية , مركز الهرام للدراسات السيلسية والإستراتيجية , القاهرة .
- برتران , م . (1994) : الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمى الجديد , ترجمة لطيف فرج , المكتبة العالمية , دار المستقبل العربى .
- بلوم , و . (2002) : الدولة المارقة , دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم , ترجمة كمال السيد , الطبعة الأولى , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة .
- بن حليم , م , أ . (1992) : صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسى , " مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق " , دار النشر , ISBN البريطانية .
- بورتسن , د , ج . (1984) : أصول السياسة الأمريكية , ترجمة : أحمد كمال يوسف , الطبعة الأولى , مؤسسة سجل العرب , دمشق .
- تشومسكى , ن , وآخرون . (2003) : العولمة والإرهاب .. حرب أمريكا على العالم , ترجمة : حمزة المزينى , الطبعة الأولى , مكتبة مدبولى , القاهرة .
- تشومسكى , ن . (1998) : ماذا يريد العم سام ؟ , تعريب : عادل المعلم , تقديم الأستاذ محمد حسنين هيكل , الطبعة الأولى , الناشر دار الشروق , القاهرة .

- تيرى , ج , ج . (2006) : السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط : دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الإهتمامات الخاصة , ترجمة حسان البستاني , الدار العربية للعلوم , بيروت .
- جرجس , ف . (1998) : السياسة الأمريكية تجاه العرب , كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .
- دين , ب . (1991) : نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية , ترجمة : ودودة بدران , الدار الدولية للنشر والتوزيع , القاهرة .
- زكريا , ف . (1990) : من الثروة إلى القومية .. الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمى , ترجمة : رضا خليفة , مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة .
- زيدان , م , م . (1973) : أيدلوجية الثورة الليبية , الطبعة الأولى , مكتبة الأندلس , بنغازى .
- سعودى , ه . (1986) : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى , " 1973 - 1976 " , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .
- سعودى , ه , وآخرون . (1996) : الوطن العربى والولايات المتحدة الأمريكية , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , القاهرة .
- سعيد , ع . (2003) : أمريكا والعالم .. الحرب الباردة وما بعدها , الطبعة الأولى , نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة .
- سليم , م , س . (2002) : تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرون , دار الفجر والتوزيع , القاهرة .

- سيد ، أ ، ر . (1992) : الطريق إلى طرابلس .. العلاقات الليبية - الأمريكية ، " مع التفاصيل الوثائقية لحادثة الطائرة بان أميركا " ، الطبعة الأولى ، مركز القادة للكتاب والنشر ، القاهرة .
- شاش ، ط ، وآخرون . (2001) . العلاقات الأمريكية - العربية مع العالم العربى وإسرائيل .. الإمبراطورية الأمريكية ، " صفحات بين الماضى والحاضر " الجزء الثانى ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة .
- شراب ، ن . (1999) : دراسات فى النظم السياسية المقارنة ، جامعة الأزهر ، غزة - فلسطين .
- شريف ، ح . (2003) : ينابيع المعرفة فى السياسة الدولية المعاصرة ، من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخارطة الطريق " 1945 - 2003 " ، الجزء الثانى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة
- شكرى ، م ، ف . (1984) : السنوسية دين ودولة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة .
- عثمان ، أ ، ع . (1994) : العلاقات الليبية - الأمريكية من " 1940 - 1994 " مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر .
- عناية ، م . (2004) : الفكر السياسى فى أمريكا ، الطبعة الأولى ، I S P N ، القاهرة .
- غالى ، ب . (1976) : الإستراتيجية والسياسة الدولية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة .
- فؤاد ، م . (1994) : تفجير الطائرة الأمريكية الرحلة رقم (103) " الخفايا والوثائق " ، الطبعة الثانية ، المكتبة العربية للمعارف ، القاهرة .

- كنعان , ح . (2005) : مستقبل العلاقات العربية الأمريكية , الطبعة الأولى , دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت .
- كيرز , ر , ج . (1995) : الكونجرس ووسائل الإعلام , قوى فى الصراع على السياسة الخارجية , " فى " سيمون سيرفاتى , أو وسائل الإعلام والسياسة الخارجية , تقديم : محمد مصطفى , الطبعة الأولى , الهيئة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية , القاهرة .
- لاندو , س . (2005) : الإمبراطورية الإستباقية .. الدليل إلى مملكة بوش , تقديم .. جورج مكثون , تعريب : لىلى النابلسى , شركة الحوار الثقافى س . م . م , بيروت .
- مجموعة من الكتاب . (2002) : الوطن العربى فى السياسة الأمريكية , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .
- مجموعة من الباحثين . (1999) : ليبيا الثورة فى " 30 عاما " .. الأحوال السياسية , الإقتصادية , والإجتماعية من " 1999 - 1969 " مصراته , الطبعة الثانية , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلامى .
- محمد , م , ك . (1995) : التوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط , ودور مصر , الطبعة الأولى , مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة .
- مرقص , س . (2003) : الإمبراطورية الأمريكية : ثلاثية الثروة - الدين - القوة , من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر , الطبعة الأولى , الشروق الدولية , القاهرة .
- منصور , م , م . (1995) : الصراع الأمريكى - السوفيتى فى الشرق الأوسط , مكتبة مديولى , القاهرة .
- مور , وانك . (1984) : كيف تحكم أمريكا , ترجمة : نظمى لوقا , مطبوعات كتابى , القاهرة .

- ميخائيل ، ه ، أ . (1970) : العلاقات الإنجليزية - الليبية " ، مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية " ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة .
- ميكائيل ، ب . (2006) : " السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط " ، ترجمة : رندة بعث ، المركز الثقافى للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .
- نبلوك ، ت . (2001) : العقوبات والمنبوذون فى الشرق الأوسط (العراق - ليبيا - السودان) ، تحرير نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- نصيف ، أ ، ل . (1989) : " جماعة الضغط اليهودية فى أربع إدارات أمريكية ، المكتبة الوطنية ، بغداد .
- نيكسون ، ر . (1991) : " نصر بلا حرب " ، تقديم : المشير محمد عبد الحليم أب غزالة ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة .
- هارفى ، د . (2003) : الامبريالية الجديدة ، تعريب : وليد شحادة ، الناشر ، شركة الحوار الثقافى ، بيروت .
- هيكل ، م ، ح . (2004) ، الإمبراطورية المريكية والإغارة على العراق ، الطبعة الاربعة ، الشركة المصرية للنشر العربى والدولى ، القاهرة .
- واتس ، بيلامى ، (2007) : " أفريقيا وإمبراطورية البترول " ، ترجمة : مازن الحسينى ، الطبعة الأولى . لندن .
- هويدى ، أ . (1997) : التحولات الاستراتيجية الخطيرة - البروسترويكيا وحرب الخليج ، دار الشروق ، القاهرة .

2 - الدوريات :

- إبراهيم ، ص . (يوليو ، 1989) : " المواجهة الأمريكية - الليبية فوق المتوسط " ، مجلة الفكر الإستراتيجي ، 29 ، ص 48-65 .
- إسماعيل ، ص . (ابريل ، 2004) : " الإقتصاد الأمريكى بعد غزو العراق " ، السياسة الدولية ، 159 ، ص 202 .
- الأشعل ، ع . (فبراير ، 1996) : " التعاون العربى الأفريقى الواقع والهان وفاق المستقبل ، مركز دراسات العالم الإسلامى ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، ط 1 .
- الأشعل ، ع . (يناير ، 2005) : " مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى ضوء الإتجاهات الدراسية الحديثة " ، السياسة الدولية ، 159 ، ص 24 .
- الباز ، أ . (فبراير ، 2003) : ندوة : " الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الوسط " ، شؤون الشرق الأوسط ، 11 ، ص 142 .
- التقرير الإستراتيجى الأفريقى 2001- 2002 ، (القاهرة) ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- الحياى ، م . (ديسمبر ، 1997) : " أزمة لوكيرى : دراسة فى الأسباب والتطورات والماقف العربية والدولية " ، مجلة شؤون عربية ، 29 ، ص 98 .
- الدسوقى ، أ . (اكتوبر ، 2001) : " أمريكا والإرهاب : الحدث والتداعيات " ، السياسة الدولية ، 146 ، ص 99 .
- الرشيدى ، أ . (فبراير ، 2001) : " لوكيرى الأزمة والحكم " ، السياسة الدولية ، 144 ، ص 134 .

- الشورجى ، م . (يوليو ، 2005) : " الثابت والمتغير فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية " ، السياسة الدولية ، 161 ، ص 206 .
- اللاوندى ، م ، خ . (ابريل ، 2004) : " ماراثون أوروبى - أمريكى على النفوذ فى المغرب العربى " ، السياسة الدولية ، 156 ، ص 34 .
- العايب ، خ . (مايو ، 2004) : " البعد الأمنى فى السياسة الأمريكية المتوسطة " ، شؤون الشرق الأوسط ، 10 ، ص 143-129 .
- العنانى ، إ ، م . (مارس ، 2002) : " قانون القوة فى محاربة الإرهاب ، أولى حروب القرن 21 " ، شؤون الشرق الأوسط ، 1 ، ص 58 .
- العنانى ، خ . (ابريل ، 2006) : " اللوبى النفطى الأمريكى .. النفوذ وآليات التأثير " ، السياسة الدولية ، 146 ، ص 54 .
- العيسوى ، أ . (ابريل ، 2002) : " التهديدات الخارجية للأمن القومى العربى " ، القاهرة ، شئون خليجية ، 30 ، ص 185 .
- بدران ، و . (يوليو ، 1982) : " تخطيط السياسة الخارجية : دراسة تحليلية ونظرية " ، السياسة الدولية ، 69 ، ص 70 .
- بسيونى ، ش . (يونيه ، 1989) : " الحقبة الريحانية فى السياسة الخارجية الأمريكية " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية .
- بلقزيز ، ع . (أيلول ، 2000) : " الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربى .. من افهتمام الإستراتيجى إلى الإختراق التكتيكى " ، المستقبل العربى ، 159 ، ص 49-41 .

- جون ر , ر , ج . (مايو , 2006) : " أمريكا وليبيا .. من حالة إلى حالة " , فورين بوليسي إن فوكس , ص 65-55
- حوران , ح . (يوليو , 2001) : " سياسة الولايات المتحدة نحو العرب .. المصالح الاقتصادية أولا .. إمتعاض من الشراكة الأوروبية المتوسطية ومعاداة لمشروعات التكامل العربى " , مجلة معلومات دولية , 67 , ص 175 .
- خليفة , م . (يناير , 1992) : " الحملة الأمريكية الجديدة على ليبيا , مجلة رسالة الجهاد , 106 , ص 64 .
- سالم , ع . (1989) : تطور العلاقات الأمريكية - الليبية , السياسة الدولية , 96 , ص 218
- سليمان , م . (مارس , 2006) : " دولة الأمن القومى وصناعة القرار الأمريكى .. تفسيرات ومفاهيم " المستقبل العربى 325 , ص 23 .
- شحادة , إ , ع . (يوليو , 1985) : " المواجهة الليبية - الأمريكية فى خليج سرت , السياسة الدولية , 85 , ص 48 .
- طاهر , أ . (يناير , 2005) : " العلاقات الليبية - الأوروبية : بداية جديدة " السياسة الدولية , 159 , ص 198 .
- عبد السلام , م . (يوليو , 2005) : " الأسلحة النووية وعالم القرن الحادى والعشرين " السياسة الدولية , 161 , ص 232 .
- عبد المجيد , و . (1995) : " مدخل لدراسة السياسة الخارجية العربية لليبيا , التقرير الإستراتيجى العربى , القاهرة , مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

- على ، خ ، ح . (ابريل ، 2004) : " تحولات السياسة الخارجية الليبية " السياسة الدولية ، 159 ، ص 118 .

- عونى ، م . (يوليو ، 1999) : " صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية : تحولات ما بعد الحرب الباردة " ، السياسة الدولية ، 138 ، ص 80 - 77 .

- فهمى ، و ، ح . (ابريل ، 2006) : " الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب .. الجدل السياسى والقانونى " ، السياسة الدولية ، 166 ، ص 124 .

- قاسم ، م . (مايو ، 2003) : " الدولة المارقة : الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث 11/9 " ، مجلة أمتى فى العالم، الجزء الخامس ، 5 ، ص 535 - 297 .

- كاتزمان ، ك . (نوفمبر ، 2005) : " ليبيا ليست عدواً لأمريكا ولا حليفاً لها " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- كمال ، م . (يناير ، 2005) : " الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية " ، السياسة الدولية ، 159 ، ص 36 .

- لكرنى ، إ . (مايو ، 2002) : " الديموقراطية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولى " ، شؤون عربية ، 125 ، ص 166 .

- محمد ، ج . (سبتمبر ، 2004) : القذافى كان يريد التأكد من الأمريكان لا يهدفون لإطاحته ، القاهرة ، مجلة العربى ، 892 ، ص 47

- نافعة ، ح . (اكتوبر ، 2003) : " وجه نظر .. تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربى " ، السياسة الدولية ، 153 ، ص 79 .

- نوفل ، م . (إبريل ، 2005) : " التقارب الأمريكى - الأوروبى : تقاطع ظرفى على قضايا المنطقة " ، شؤون عربية ، 125 ، ص 91 .

- هندی ، إ . (خریف ، 2000) : " سلاح العقوبات فی القانونز الدولی ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، 66 ، ص ، 135 .

- ابراهيم ، س . (1997) : الرؤى المستقبلية للشرق العربی ، كراسات استراتيجية ، العدد ، 52 ، ص 15 ،

3 - مواقع الإنترنت :

- علی ، خ ، ح ، (2006) ، " التأثير الداخلي والخارجی علی ليبيا " ، الجزيرة نت ،
[Http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspex/print.htm](http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspex/print.htm)

- شلوف ، ع ، (2006) ، " عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان علی الديمقراطية ، أم هو الإستثمار الأمريكي للدكتاتوريات العربية ؟ ، منبرالكتاب ، ليبيا المستقبل
<http://www.libya-almostakbal.com/MinbrAlkottab/May2006/shaluf270506htm>

- العناني ، خ ، (2003) ، " أمريكا وليبيا من العداء إلى التطبيع " ،
<http://www.siyassa.org/asiyassa/Index.asp?GurFN=exc17.htm&DIID=8899-2006>

<http://www.islamicnews.net/common/Viewttem.asp?DocID=649788tYPEID=58Itemid=1152>

- سالم ، س ، أ ، و ، (2003) ، " ليبيا من الإختلاف إلى الإئتلاف " ، الجزيرة نت ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspex/print.htm> .

- فؤاد ، و ، م ، (2003) ، " لماذا تفجير لوكيربي ؟ ، الجزيرة نت ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspex/print.htm> .

- الجزيرة نت ، (2003) ، قضية لوكيربي بين الربح والخسارة ، تحليل إخباری ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspex/print.htm> .

- الشنقيطي ، م ، ب ، (2003) . " صفقة لوكيربي .. بداية أم نهاية ؟ ، الجزيرة نت ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.aspx/print.htm> .

- عبد الرازق ، أ ، (ديسمبر ، 2003) ، " أعضاء حول الموقف
الليبي الأخير " ،
[http://news.bbc.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_33360000/
3336965.stm](http://news.bbc.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_33360000/3336965.stm)

- حنفى ، خ ، (ابريل ، 2004) ، " التحولات السياسية الخارجية الليبية " ،
<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2004/4/1/repo1.htm>

- حنفى ، خ ، (ابريل ، 2003) ، " ليبيا وأمريكا ... التكيف التدريجي " ،
<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2003/4/1/repo1.htm>

- بسكيرى ، أ ، (مايو ، 2003) ، " ليبيا وسياسة التكيف غير المشروطة " ، الجزيرة نت ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.aspx/print.htm> .

- حسين ، خ ، (2006) ، " الإستراتيجية الإمبراطورية فى وثيقة الأمن القومى الأمريكى " ،
<http://www.arabgate.com/printmore/7/>

- المسلاتى ، ح ، (يوليو ، 2002) ، " العلاقات الأمريكية - الليبية " ، ليبيا اليوم ،
<http://www.libya-alyoum/data/asp/D3/343.aspx>

- المنارة للإعلام ، (2006) ، لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية ؟ ، تحليل إخبارى
' ،
<http://www.almanara.org/reports/180506.htm>

- سيدى ، أ ، و ، أ ، س ، (ابريل ، 2003) ، " قضية لوكيربي ... الأحداث والتطورات ،
<http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.aspx/print.htm> .

- سلام ، ه ، (مايو ، 2005) ، " ليبيا بعد 35 عاما ، تقرير واشنطن ،

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- المنشاوى ، م ، (يونيه ، 2006) ، " رؤية متناقضة للعلاقات بين ليبيا وأمريكا .. تطور تاريخى أم بطىء شديد " ، تقرير واشنطن ،

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- محمد ، ي ، ع ، (نوفمبر ، 2005) ، " إلى أين تتجه ليبيا ... هل يمكن تطبيق النموذج الليبي على سوريا وإيرن ؟ " ، تقرير واشنطن ،

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- الدقاى ، ع ، (مايو ، 2006) ، " ليبيا تحولت من كونها هدفا محتملا إلى دولة مارقة إلى دولة متعاونة دوليا " ، تقرير واشنطن

http://news.bbc.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_33360000/3336965.stm

- يوكنان ، م ، (ديسمبر ، 2003) ، " هل سترفع أمريكا العقوبات عن ليبيا ؟ ، بي بي سى http://news.bbc.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_33360000/3336965.stm

- ماك ، د ، (مارس ، 2005) ، " هناك دافع استراتيجى وإقتصادى لحل الخلاف مع ليبيا " ، تقرير واشنطن ،

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- الصحارى ، إ ، (فبراير ، 2004) ، " ليبيا فى الإستراتيجية العليا للإمبراطورية الأمريكية ،

<http://www.Kefaya.org/Translation/0402elsahari.htm>

- فاندويل ، د ، (مايو ، 2006) ، " محاضرة فى العلاقات الليبية الأمريكية " ، محاضرة فى المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،

<http://www.almanara.org/new/index..php?acid=48&nid=628>

- مولر ، أ ، (مايو ، 2006) ، " بين صدام حسين والقذافى " ، تقرير واشنطن ،

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

<http://www.aqwast.com/details.asp?section=1&issue=82866=5088>

- صبرى , م , (مايو , 2006) , " ترويض ليبيا توجه جديد لأمريكا " , تقرير واشنطن ,
<http://swissinfo.ch/ara/rss/front/index.xml>

- جمال , ع , (ديسمبر , 2003) , " التنازلات الليبية .. مكسب صهيونى جديد " , أخبار
العرب

<http://www.alarabnews.com/alsha/GIF/26-12-2003/arafa.htm>

- خشان , ر , (يوليو , 2007) , " عقبات التطبيع الكامل بين الولايات المتحدة وليبيا " ,
<http://swissinfo.ch/ara/rss/front/index.xml>

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003/12/20/article01.shtm>

- جون , ل , ي , (مايو , 2006) , " عودة العلاقات الأمريكية - الليبية " , فورين
بوليسى إن فوكس .

- مسلم , ط , أ , (أكتوبر , 1999) , " جولة كوهين إستعدادا لضربات عسكرية ضد بعض
دول المنطقة " , اسلام اون لاين ,

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/1999/10/25/article01.shtm>

- الكنورى , إ , (ديسمبر , 2003) , " ليبيا تدخل بيت الطاعة الأمريكى " , مجلة العصر
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&content1D=4840>

- حنفى , خ , (ابريل , 2003) , " ليبيا بيدى لا بيد أمريكا " , اسلام اون لاين
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003/4/15/article01.shtm> 1

- مصطفى , ن , م , (سبتمبر , 2002) , " 11 سبتمبر والتحولت فى السياسة الحرجية
الأمريكية , اسلام اون لاين ,

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002/9/12/article01.shtm> 1

- العمارة , ف , (نوفمبر , 2001) , " القيادة المركزية .. مهمة الحماية الخارجية " , اسلام اون لاين ,

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2001/11/8/article01.shtm>

- رامسفيلد , د , (يوليو , 2002) , " الإستراتيجية الأمريكية .. منع الحرب قبل إندلاعها " , ترجمة : شيرين حامد فهمي , اسلام اون لاين ,

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002/7/12/article01.shtm>

- خشان , ر , (مايو , 2006) , " التطبيع بين ليبيا والولايات المتحدة .. إلى أين ؟ ,

<http://swissinfo.ch/ara/rss/front/index.xml>

- خشان , ر , (مارس , 2003) , " التطبيع الليبي - الإسرائيلي وقود التقارب مع واشنطن ,

<http://swissinfo.ch/ara/rss/front/index.xml>

- كيف تعامل الإعلام الأمريكي مع إستئناف العلاقات مع ليبيا , تحليلات , تقرير , واشنطن ,

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- أحداث هامة على طريق التقارب بين الولايات المتحدة وليبيا , تحليلات , تقرير واشنطن ,

<http://www.taqrir.org/prinatrticle.cfm?==54>

- بعنان , ي , (اكتوبر , 2006) , " كيف تنتظر أمريكا إلى شمال أفريقيا ؟ , الحقائق , 8 اكتوبر 2006 ,

<http://www.alhagaq.net/default.asp?action=showarticle&secid=&ARTICLE=61348>

- أمريكا تستأنف العلاقات مع ليبيا , تحليلات اسلام اون لاين , 29/4/2004

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004/4/29/article01.shtm>

- بوالعشة , ف , (اكتوبر , 2006) , " ماذا نتوقع لنا " السى آى إيه "

<http://www.libya-watana.com/adab/bulasha/f619106a.htm>

- بيلز , ب , تحول مؤلم لليبيا , 31-12-2003
http://news8thdo.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3359000/3359151.stm

- اخميس , ح , جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الأمريكية
[http://siiroline.org/albawab/derasat\(01\)/253.htm](http://siiroline.org/albawab/derasat(01)/253.htm)

4- الرسائل الجامعية :

- البشارى , ز , (1998) , " الجوانب السياسية والقانونية لقضية لوكيرى " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- البشير , أ , م , (1999) , " العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .. دراسة حالة العراق " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- السويدى , ع , إ , م , (2003) , " دور المنظمات الإقليمية فى تسوية النزاعات والأزمات الدولية : دراسة حالة دور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية أزمة لوكيرى (1993-1998) " , جامعة القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- الغندور , ص , (2004) , " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية " 1990-2000 , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- الكزة , أ , ص , ب , (2006) , " السياسة الخارجية الليبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11/9 " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- الهمالى , م , ع , (1973) , "العلاقات الليبية - الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة " , جامعة القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .
- حامد , س , ع , - م , م , (2003) , " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا من الفترة (1989-1969) , جامعة عين شمس , القاهرة , (رسالة دكتوراه غير منشورة) .
- حسين , أ , أ , (2003) , " العلاقات الليبية - الأمريكية فى ظل إدارة كلنتون " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .
- سرور , ع , (2002) , " السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية " 1990-1979 " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة دكتوراه غير منشورة) .
- سرور , ع , (2006) , " القرار الإستراتيجى الليبى بالتخلى عن أسلحة الدمار الشامل 19/3/2003 " , مجلة البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (بحث محكم قيد النشر) .
- شنيكات , خ , ح , ط , (2004) , " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة " جامعة القاهرة , (رسالة دكتوراه غير منشورة) .
- عبدالله , ع , م , ع , (2003) , " أثر الأيديولوجيا فى العلاقات الدولية : دراسة حالة فى العلاقات الليبية - الأمريكية (1986-1970) " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .
- عواد , ن , (2005) , " بصدد الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الراهنة فى الشرق الأوسط " , جامعة هافانا , (رسالة ماجستير منشورة) .
- فرج , م , أ , ج , (2003) , " العلاقات الليبية - الأمريكية فى ظل إدارة جورج بوش الأب (1992-1989) " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , (رسالة ماجستير غير منشورة) .

- محمد ، م ، م ، أ ، (2003) ، " نظام العقوبات الدولية بعد الحرب الباردة .. دراسة تطبيقية على ليبيا (1990-2001) " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، (رسالة ماجستير غير منشورة).

6 - English Books :

- Amprose , S , E , (1993) : Rise to colbalism ... American Foreign Policy , Since 1938- , U S A penguin book .

- Andrew , C , M , (1995) , For The Prresidents Eye Only : Secret Intelligence and the American President from Washington to Bosh , NewYourk , Harper Collins Publishers .

- Arnold , G , (1996) , " the Moaverick State , Gaddafi and the New World Order , (London . Welling House)

- Bonafed , D , (1985) , " The President And The Exective Branch " , Vital Center Of Action , Washington , DC , Press and publication service

- Burget , F , (1988) , " Qadhafis Unitary Doctrine : " Theory and Practics " , in Rene Lemarchand (ed) , the Green and Black Indiana : Indiana Univ. press .

- Buzan , B , (1991) , People , States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the post cold War ,ed Boulder ,CO: L . Reinerr , NewYourk . Harvester Wheatsheaf .

- Chomsky , N . (2005) . " Imperial Ambitions " , conversation in the post , 9/11 word in terviews by David Barsamain , Newypurk , Metropolitn Books .

- Collins , D . (2004) : " The Secret History In History " , Newyourk , Blak Dog , and Leventhal Publishers , Inc .

- Dune , M , (2004) , Its Not Enough Libya Security , Policy Brief , Carnegie Endowment For International Peace .
- Graham , B , Nussbaum , J . (2004) , Intelligence Matters : The CIA , The FBI ,Saudi Arabia , and the failure of Americans war on Terror .Newyourk : Random House .
- Hersh , S , M , (1983) , " The Price Of Power " , Kissinger in the Nixon white house , NewYourk : Summit Books .
- Janda , K , Berry , J , Coldmaman , J . (1992) : The Challenge of Democracy Government in America ,Third Edtion , Houghton Mifflin Company , U.S.A
- Lance , p . (2004) Cover up : What the government is still hiding about the war Terror .Newyuork in Reegan Books .
- Lenczowski , G . (1990) : American and the Middle East , Duke University press , Durham .
- Neverberger , B , (1982) , " Involvement , Invasion and withdrawal , Qadhafis Libya and Chad , Tel Aviv , the Shiloah Center Of Middle Eastern and African Studies .
- Petron , P , (1992) , "The Primacy of the Domestic Agenda " , in Graham Allison and Gregory Trevrton , Rethinking Amerircans Security : Beyond cold War to New order , Newyourk : Norton and Norton .
- Quandt , W ,(1993) : Peace Process : American Diplomacy amd the Arab – Israeli Conflict science (1967) University of California press ,washington.
- Ranalagh , J , (1986) , The Agency . NewYourk , Simon and schuster.
- Spiegel , S , L , (1985) , The Other Arab – Israeli Conflict Making Americans Middle East Policy , From Troman To Reagan , Chicgo University Of Chicago Prees .
- Wolfers , A , (1962) , Discord and Collaboration , Essys on International Politics , Baltimore ,MD , John Hopkins Press .

7- Articles :

- Alden , E , (Aug , 2003) , Business Press for US to lift Libya sanction , Foreign Affairs , pp- 23-25 .
- Art , R , J , (1985) , The Rise And Decline Of Pax Americans , In Foreign Policy , (N , J : Prentice Hall)
- Dunne , M , (Oct , 2004) , Libya : Security is not enough , International Security , pp- 45-47 .
- Gershman , J , (Des , 2005) , Deconstructing the Libya Option For Syria , Foreign Policy , pp – 12-15 .
- Gershman , J , (Sep , 2004) , Separation Libya Fact From Bosh Fiction , Foreign Policy , pp – 63-64 .
- Hermann , M , K , (1991) , " The Middle East And The New World Order " Internatoinal Security ", pp- 58-60 .
- Hirsh , M , (Oct , 2007) , The lesson of the North Korea , NewsWeek , pp – 9-10 .
- Jagger , S , (July , 2007) , Libya invites bids for gas drilling permits in effort to boost exports . Sundytimes , pp- 33-34 .
- Kolodzej , E , (Dec ,1992) " Renaissance in Security? Caveat Lector , " International Studies Quarterly , pp- 421-438 .
- Lanchy ,C ,(SEP , 2007) , US .Wont Black Libya U.N .Bid , Washington Post , pp -36-39 .
- Middleton , D (january , 1974) , " Military Men challenge Mideast Force stratege , NewYourktimes , pp -65-67.

- Piellar , P , R . (April , 2006) , "The Politics and Intelligent and the war in iraq " , Foreign Policy " , pp -12-15 .
- Slackman , M ,(March , 2007) , Qaddafi Hearlds achangin Libya , but eithin limits , NewYourktimes , pp -25-29 .
- Sorensen , T , C , (1987-1988) , " The President and the secretary of state , Foreign Afairs , pp -22-25
- Sprigaman , C , (Sep , 2003) , Democratic Hacks , Foreign Policy , pp- 12-14 .
- U.S. Department Of Defense , (2006 , Febr) ."Quadrennial Defense Review Report " , pp – 53-56 .
- Yosts ,C .(1971, october) : " The Instrument of Amercan Foreign policy " , Foreign Affairs , pp – 49-59

8- Internet:

- Libya International Security Terrosim Aud Support For Insergent Groups .
[Http://.www.photivs.conn/countries/libya/national_security_international_terror_260htm](http://www.photivs.conn/countries/libya/national_security_international_terror_260htm)
- Libya has change .. its not Libya of 20 years ago
[http://. www.itit.com/articles/ap/2007/10/22/news/UN_GEN_Libya_in_From_the_Goldphp.](http://.www.itit.com/articles/ap/2007/10/22/news/UN_GEN_Libya_in_From_the_Goldphp)
- Libya accept responsibility for the terrist act at Pan Am Flight 103 over Leckerbie .Scotland .
[http://. www.itit.com/articles/ap/2004/5/22/news/UN.GEN_Libya_in_From_the_Goldphp.](http://.www.itit.com/articles/ap/2004/5/22/news/UN.GEN_Libya_in_From_the_Goldphp)
- U.N poside to remove economic sanction againsts Libya .
http://.www.globalpolicy.org/security/libya/2003/0821press_htm
- White House to Take Libya off Terror List

<http://www.us.lba.org/libya%20/2004/news.htm>

- U.S. Agencies Ramp up science, Teechnical collaboration in Libya

http://www.libya_usmission.org/2005

<http://www.newsweek.com/id/42254/2007>

<http://www.nytimes.com/2007/03/03/world/africa/03/libya.html>

[http://www.businesstimesonline.co.uk/industry/natural.resources/article2045344.ece.](http://www.businesstimesonline.co.uk/industry/natural.resources/article2045344.ece)

